

SSS
SSA

الشيخ الفقيه المصنف

١٣٩٣

طبع المطبع الكائن في بغداد في سنة ١٣٩٣

محقق تالیف میں علامہ نے کتب فقہیہ کی کثرت معلوم ہے جو علمائے موجودہ ہیں اور دعوت
مکرمہ سے قبل سب سے پہلے جو کتب تالیف کی گئیں ان میں منابت از زبان مقدس ہوئی ہے۔ ہم صرف اس
فن تعلیمی و تحقیقی کو کتاب میں نقل نہیں کر سکتے ہیں۔

کتاب تعلیم عربی و عربی صرف و نحو و منطق و معانی و دینیات وغیرہ

میزان العرف - علم عربی کی ابتدا کی کتاب ہے۔

شرح سلم - علامہ ابن مع تصدیقات مشہور کتاب درسیہ
رسمی تعلیمی تصانیف - مطبوعہ دہلی۔

تتمات حیرتی - قرآن و حدیث میں عمدہ دینی کتاب

جامع محمد حسین منصور کے تالیف میں جامع ہوئی تھی اب اس کا

میں ایک کپی نقل مع توجہ جماعتی گئی - فارسی ہے۔

مطلوب - فن معانی میں مستند و عمدہ کتاب درسی ہے۔

تخصر المعانی - یہ مشہور کتاب مقابلہ و فصیح چنہ دیگر

کتب کے تجزیہ معقول تالیف ہوئی ہے اور اس کے

آخر میں مائشہ ضافی منسلک کیا گیا ہے۔

یہ قطبی - منطق میں دیکھا ہے تصنیف حضرت سید شہید علی

عمدہ شرح زبیدہ - در علم عربی تصنیف مولوی محمد

محمد احمد صاحب -

شرح تہذیب - در علم منطق بحر اشیا ہے معتبرہ

پہلوی مولوی عبدالحی صاحب جسکو مولوی غلام حسین

فخر آبادی کی فرمائش سے علی غرض تالیف کیا

تصنیف کلان -

شرح کاغذ - فاضل منظوم و رمل مطالب تصنیف مولوی

محمد ابراہیم مرحوم -

تفہیم الکلیہ - عربی شرح کاغذ تصنیف مولانا

عبدالحق خیر آبادی -

شرح الیاس - مسائل فقہ میں مستند کتاب جو

ہدایت اختیار یہ شرح رسالہ تصدیق - تصنیف مولوی

عبدالحی صاحب علم معقول میں تصنیف کاغذ فریج -

مستند و ابتدائی - جو در علم عربی میں بہت مفید کتاب ہے

مطلوب نگیری - در علم عربی مع رسالہ لامیدہ گوہر شلوم

تألیف ابواب کے بیان میں -

کلام الاصول - محقق عامل المتن فصول الکرری تصنیف

مولوی حاجت علی -

طرح الارواح - در علم عربی از احمد بن مشہور

تألیف محقق - در علم عربی از ابن صاحب -

مجموعہ نمونہ - تصنیف مختلف -

ہدایت و نحو - مشہور کتاب نمونہ ہے۔

عربی شرح کاغذ - تصنیف محمد بن حسن اشترک آبادی

عمدہ تفسیر یا حدیث نام و حکمت بیخ کے ساتھ اس تالیف میں

چھٹی تھی اور اب کثرت شائقان سے بہت تقویت پائی

باقی ہیں - تصنیف کلان -

ایضاً - مطبوعہ دہلی -

شرح مائشہ شرح کاغذ نواز جامع مشہور کتاب جو

کاغذ نمونہ - عربی از ابن صاحب - تصنیف

قال اقول منطق کی کتاب

رسالہ ایضاً - سب سے منتخب و مختصرات تصنیف مولانا

عبدالحق صاحب - مائشہ تالیف ہے۔

تالیف منطق - ملا علی الدین رازی کی تصنیف سے تراجم و تفسیر

ادب معین - در علم منطق تصنیف مولوی میر الدین صاحب

بندی - فن حکمت میں عالی درجہ کی کتاب ہے درسی

شرح کاغذ عامل یہ علم نمونہ مشہور کتاب درسی ہے۔

مجموعہ منطق و عمل - بار - کتاب تصنیف مختلف -

أَفْضَلُ مَعَالِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ

١٢٩٣ ط

طَبَعَ الْمَطْبَعُ الْكُتُبُ الْمَعْرِفَةُ إِلَى الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ

بأن العلم في هذا العصر قد خفي تأريخ دولته لأدبار انقضاء أركانها وانهيار عمودها
وتسويقها كثر داء وأحنا ونشوقنا فلما جدد من أسعافهم بما افتقدوا إليه ما لهم
غاية فيما التمسوا من حيث كمال النظر إلى مقاصد مسألتها أو سمحت مطاوعة ألبان
مسألة كمالها وشرفها شرعا ككشف الأضداد عن وجه فرائد فوائد ما كان لها الأصل في
قواعد ما حكمت إليها من أبحاث الشريعة والعتك اللطيفة لمخلد الكنت حنة
ولا بد منه بعبارة أن الله سبحانه معانيها الأدهان ونصير إيت الله سبحانه إيت الله
وسمته بفتح القدر المنطقية في شرح الرسالة الشمسية وقد
به على حصر منصفه الله تعالى بالنفس القدسية والرسالة الانسية وجعله
بحيث يصفها بانصاف عدلته ملرب الدنيا والدين في طامع دون سرعان فأتى ولله
رنا المملوك والسلاطين وهو في هذا الموضع من طامع الزرع في العالم من الشيع
والفارساء الغيا في نصب دلائل السعادات الكمال في شاعة العدل والاحسان
بأنفصل النمايات فأخبر في بيان الفرائد عيون إيمان كمالها في الأذهان عن الظاهر
السعادة الأبدية الطامع من هذه الدنيا في واقع العناية السعيدة وهذه قواعد
الملك الرامة ومسرح مبادئ الدولة السلطانية العالی عنان الجلال إيمان أنفاله
الملك السلطان الأجل إيمان الجلال على الله على العلماء ملجأ القاض والعلمين شرف
لحق الدولة والدين شيلا الاسلام ومرشد السليد إصير لجل شعر الله
من عتده شرفه كماله شرف دين الملوك ستمه * أن كمالها كانت أذهب
نسبت * ولحقه جود ما اشفق منه ستمه * كماله علام العدل في إيمان
دولته عالية وقيمة العلم من إيمان ستمه تربية خيل كسبة و

هذا العلم في هذا العصر قد خفي تأريخ دولته لأدبار انقضاء أركانها وانهيار عمودها وتسويقها كثر داء وأحنا ونشوقنا فلما جدد من أسعافهم بما افتقدوا إليه ما لهم غاية فيما التمسوا من حيث كمال النظر إلى مقاصد مسألتها أو سمحت مطاوعة ألبان مسألة كمالها وشرفها شرعا ككشف الأضداد عن وجه فرائد فوائد ما كان لها الأصل في قواعد ما حكمت إليها من أبحاث الشريعة والعتك اللطيفة لمخلد الكنت حنة ولا بد منه بعبارة أن الله سبحانه معانيها الأدهان ونصير إيت الله سبحانه إيت الله وسمته بفتح القدر المنطقية في شرح الرسالة الشمسية وقد به على حصر منصفه الله تعالى بالنفس القدسية والرسالة الانسية وجعله بحيث يصفها بانصاف عدلته ملرب الدنيا والدين في طامع دون سرعان فأتى ولله رنا المملوك والسلاطين وهو في هذا الموضع من طامع الزرع في العالم من الشيع والفرساء الغيا في نصب دلائل السعادات الكمال في شاعة العدل والاحسان بأنفصل النمايات فأخبر في بيان الفرائد عيون إيمان كمالها في الأذهان عن الظاهر السعادة الأبدية الطامع من هذه الدنيا في واقع العناية السعيدة وهذه قواعد الملك الرامة ومسرح مبادئ الدولة السلطانية العالی عنان الجلال إيمان أنفاله الملك السلطان الأجل إيمان الجلال على الله على العلماء ملجأ القاض والعلمين شرف لحق الدولة والدين شيلا الاسلام ومرشد السليد إصير لجل شعر الله من عتده شرفه كماله شرف دين الملوك ستمه * أن كمالها كانت أذهب نسبت * ولحقه جود ما اشفق منه ستمه * كماله علام العدل في إيمان دولته عالية وقيمة العلم من إيمان ستمه تربية خيل كسبة و

هذا العلم في هذا العصر قد خفي تأريخ دولته لأدبار انقضاء أركانها وانهيار عمودها وتسويقها كثر داء وأحنا ونشوقنا فلما جدد من أسعافهم بما افتقدوا إليه ما لهم غاية فيما التمسوا من حيث كمال النظر إلى مقاصد مسألتها أو سمحت مطاوعة ألبان مسألة كمالها وشرفها شرعا ككشف الأضداد عن وجه فرائد فوائد ما كان لها الأصل في قواعد ما حكمت إليها من أبحاث الشريعة والعتك اللطيفة لمخلد الكنت حنة ولا بد منه بعبارة أن الله سبحانه معانيها الأدهان ونصير إيت الله سبحانه إيت الله وسمته بفتح القدر المنطقية في شرح الرسالة الشمسية وقد به على حصر منصفه الله تعالى بالنفس القدسية والرسالة الانسية وجعله بحيث يصفها بانصاف عدلته ملرب الدنيا والدين في طامع دون سرعان فأتى ولله رنا المملوك والسلاطين وهو في هذا الموضع من طامع الزرع في العالم من الشيع والفرساء الغيا في نصب دلائل السعادات الكمال في شاعة العدل والاحسان بأنفصل النمايات فأخبر في بيان الفرائد عيون إيمان كمالها في الأذهان عن الظاهر السعادة الأبدية الطامع من هذه الدنيا في واقع العناية السعيدة وهذه قواعد الملك الرامة ومسرح مبادئ الدولة السلطانية العالی عنان الجلال إيمان أنفاله الملك السلطان الأجل إيمان الجلال على الله على العلماء ملجأ القاض والعلمين شرف لحق الدولة والدين شيلا الاسلام ومرشد السليد إصير لجل شعر الله من عتده شرفه كماله شرف دين الملوك ستمه * أن كمالها كانت أذهب نسبت * ولحقه جود ما اشفق منه ستمه * كماله علام العدل في إيمان دولته عالية وقيمة العلم من إيمان ستمه تربية خيل كسبة و

الخائف ومال الخائف الداني والقاصي واقلم بمناجته المطيع والخاص هو المولى المفضل
الصانع العظيم العالم الفاضل المصقول المتعلم المحسن الجسيم السديد الخائب والمختار المفضل
والدين بمجاهد اسلام والمسلمين قلوبهم الكبار والامان ملك الصديق والاناضل صاحب
ذلك المعالي محمد بن المولى الصديق العظيم الصانع الاعظم ستون الافاق اصطفى الوهاب
وزناؤه الشرف والغرب صاحب عوان المصالح النبأ الحق والمدين ومعيد علماء الاسلام
والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد ادام الله غلالهما وضاعف مهلهما
مع حلالته سنة فاق بالسعادات الانبثية والكرامات السردية وتخصر بالفضل
البحري والخصائل الحميدة في غير كتاب المنطق جامع لقواعد حكايا اصوله وقواعده
فبادرت الى مقتضى اشعاره شرعت في ثبته وحكيته مستورا
لا اخل بشيء يعتد به من القواعد الضوابط مع زيارات شريفة فذلك لطيفه
عندي غير تابع لاحد من الخلق بل الحق الصريح الذي ياتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته
على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة خصصها بحبل التوفيق من اهل العقل وقولا
على جوده المفيد للغير والعدل انه خير موقوف ومعين اما المقدمة ففيها مجازان
الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه **اقول** الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث
مقالات وخاتمة اما المقدمة ففيها ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعها اما المقالات
فثلاث فاولها في المفردات والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس والرابعة
في قواعد الاستدلال **والاول** فهو المسند وان كان الذي انما ان يكون البحث فيه على غير ما
في علمه **والثاني** ان كان الذي انما ان يكون البحث فيه على غير ما

الحق ومال الخبايا لداني والقاسمي وافلم بمناجته المطيع والعاقر هو الولد المفضل
الصفا العظم العالم الفاضل المقبول النعم الحسن الجسدي النبوي الخاتبة الفاضل المفضل
والدين بن جلاله اسلام والمسلمين قبله في الاكابر والامام ملك الصدرة الانا فاضل صابك
نفا الماعنا محمد بن الوليد الصدر العظم الصفا الاعظم وسوق الافاق اصطف لروى ملك
وزراء الشرق والغرب صاحب ديوان المحاكمات بها المحي والدين بن محمد عبد الله اسلام
والمسلمين قبله المولود والمسلطين محمد دام الله ظلالهما وضاعف عملهما كما كان
مع حداثة سنه فاق بالسعادات الانبيا والكرامات السردية واختص بالفضل
الجمي والفضائل الحميدة بغير ريكات في المنطق جامع لفضل احاد ولا سهل ولا معسر
فبادرت الى مقتضى اشارة من شرعت في ثبته وكتبته مستورا
لا اخل بشي يعتد بمن القواعد والضوابط مع زيارت شريفة وتلك الطيرة
عندي غير تاني لاحد من الخلق من الحق الصريح الذوقا ياتيه الباطل من بين يديه
ولا من خلفه وسميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية وثبته
على مقدمة وثلاث معا لادم وخاتمة خصها بحبل التوفيق من اهل الفضل ومثلا
على حجة المفيد للغير والعدل انه خير موقوف معين اما المقدمة ففهمها مجتهدان
الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه **اقول** الرسالة مرتبة على خمسة
مقالات وخاتمة اما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموقوفها على المقالات
ثلاثة فاولها في المفردات والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس والمفردات
تقع موادها لا تيسر واجزاء العلوم وانما فيها علم لان ما يجب ان يعلم المنطق اما في
فهمه او في فوائده **قال** العلم هو المعرفة متواترة بالذات كما يكون البحث في العلم
العلم هو المعرفة متواترة بالذات كما يكون البحث في العلم

۵۴

[illegible]

من انفسكم في الدنيا
والآخرة من انفسكم
من انفسكم في الدنيا
والآخرة من انفسكم
من انفسكم في الدنيا
والآخرة من انفسكم
من انفسكم في الدنيا
والآخرة من انفسكم

[illegible][illegible]

قوله تعالى: "وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِينَ" (وَمَنْ يَتَّبِعْهُ يَكُنْ مِنَ الْغَالِينَ) (سورة النمل: ٢٥)

[illegible]

[illegible]

لنهذه الحيل وفيه نظر فلو كان يكون الشيء بدلهما لم يكن ذلك فان البدل هو الذي يوقف عليه
 على نظر كسبته ^{على ان يكون} ان يوقف حصوله على شيء من غير من توجه العقل اليه والاحساس به
 او الحدس او التجربة او غير ذلك فما لم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل اليقين
 بل لا يستلزم حصوله الاصول ان يقال لو كان كل واحد من الصور والنسب يقابلها
 لما احتجنا بتخصيل شيء من الاشياء على كسبته وهذا افاضل من اعتدائها بتخصيل
 الصور والنسب يقابل الفكر والنظر نظري أي ليس على حد من كل واحد من الصور والنسب يقابل
 فانه لا يخرج من الصور والنسب الا نظرا لا ملام للذات والنسب والذات وهو يوقف على
 ما يوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة اما بمنزلة ما يوقف على ما بالعقل او باب
 كما يتبين على استخراج وجه على النسب هو من النوعين لعبة والذات ما بالذات
 مثلا اما الملازمة فلا على ذلك الفكر وانما هو بتخصيل شيء منها فلا بد ان يكون حصوله
 يعلم اخذ ذلك العلم الاخر انما يفكر يكون حصوله على ذلك علم انما انما به سببه ذلك
 الى غير النهاية وهو التسلسل انما يميز بالذات ما بالذات الا من فلا يحصل التبع
 والتبع لا يكون بل هو بالذات والنسب لا يمنع التخصيل فلا التبع انما بالذات
 فلا يفتقر الى ان يكون الشيء كما حصل لانه اذا توقف حصوله على حصول
 حصوله على حصوله اما بمنزلة ما بمنزلة ما حصل سببا على حصوله او حصوله
 سببا على حصوله والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك الشيء فمعلوم انما حصل
 سلوه وانما بالذات والنسب فلا حصوله بالذات والنسب على التخصيل انما بالذات
 واستغناءها لانها يتبعه ولا يجوز على الحال غير انما انما يتم بقوله حصول العلم المطلوب
 على ذلك المقيد على استغناءها لانها يتبعه لا انما يوقف على استغناءها انما بالذات

[illegible]

١٣
من الامور

من الامور الطبيعية ومن لطيف هذا التعريف ان يستعمل على الامور فالترتيب اسهل من الامور
الصورية بالاطباق في صورة الفلك والبيت فلا اجتماعا لغيره لخاصة التصور وامتد التصديقا
كالحقيقة لخاصة كجزء السري في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالا لقوام كذا
ترتيب من ترتيب وهي القوة الفاعلة كالنجم السري او معلومة اشارة الى العلة المادية
كقطع الخشب للسري وللتأدي الى محمول اشارة الى العلة الغائية فان التعريف من فاعل
ليس لان يتأكد النهر الى المعلم المحمول كجوار السيل اسهل من السري وذلك لانه ترتيب الفلك ليس
بمتوحد انما لان بعض العقلاء يتصور بعضا من متصورات كذا فهم في تصورات فلكية التصديق
بحدوث العالم من غير التصديق بقدومه بالانسان والحاديات فانفسه في الوقتين
فقد يفكر ويؤد فلكه الى التصديق بقدوم العالم ثم يفكر وينساق فلكه الى التصديق بحدوثه
فالفلان ليس اصيل بل هو ولا لزم اجتماع التيقين فلا يكون كل فكر هو بافتتاحه لفلان
يبيد معرفته في كسب النظر في التصورية والتصدية في مضمون لهما كما لا يكون
والفاسدة الواقعة فيها في تلك الطريقة في بعض هذه اكل نظري باطل في كسب في
فكره في فكر فاسد وذلك الفان هو المنطوق وانما سمع به في قوله القوة العقلية ان يحصل
وسمى به بالثبوتية تصورها لهما لانه من الخطا الفكر فالا لانه هو الواسطة بين
الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمشاعر الخيالات واسطه بينه وبين الفعل في وصول اثره
فالتفكير لا خير لاجرام العلة المتوسطة فانها واسطه بين فاعلها ومنفعها ان علة
الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان كان علة اية ب علة فكم كان علة فكم ولكن
بالواسطة لانها ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المحلول لان اثر
العلة البعيدة لا يحصل الى المحلول فضلا عن متوسط وذلك شئ اخر وانما الواصل اليه

من الامور الطبيعية ومن لطيف هذا التعريف ان يستعمل على الامور فالترتيب اسهل من الامور
الصورية بالاطباق في صورة الفلك والبيت فلا اجتماعا لغيره لخاصة التصور وامتد التصديقا
كالحقيقة لخاصة كجزء السري في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالا لقوام كذا
ترتيب من ترتيب وهي القوة الفاعلة كالنجم السري او معلومة اشارة الى العلة المادية
كقطع الخشب للسري وللتأدي الى محمول اشارة الى العلة الغائية فان التعريف من فاعل
ليس لان يتأكد النهر الى المعلم المحمول كجوار السيل اسهل من السري وذلك لانه ترتيب الفلك ليس
بمتوحد انما لان بعض العقلاء يتصور بعضا من متصورات كذا فهم في تصورات فلكية التصديق
بحدوث العالم من غير التصديق بقدومه بالانسان والحاديات فانفسه في الوقتين
فقد يفكر ويؤد فلكه الى التصديق بقدوم العالم ثم يفكر وينساق فلكه الى التصديق بحدوثه
فالفلان ليس اصيل بل هو ولا لزم اجتماع التيقين فلا يكون كل فكر هو بافتتاحه لفلان
يبيد معرفته في كسب النظر في التصورية والتصدية في مضمون لهما كما لا يكون
والفاسدة الواقعة فيها في تلك الطريقة في بعض هذه اكل نظري باطل في كسب في
فكره في فكر فاسد وذلك الفان هو المنطوق وانما سمع به في قوله القوة العقلية ان يحصل
وسمى به بالثبوتية تصورها لهما لانه من الخطا الفكر فالا لانه هو الواسطة بين
الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمشاعر الخيالات واسطه بينه وبين الفعل في وصول اثره
فالتفكير لا خير لاجرام العلة المتوسطة فانها واسطه بين فاعلها ومنفعها ان علة
الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان كان علة اية ب علة فكم كان علة فكم ولكن
بالواسطة لانها ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المحلول لان اثر
العلة البعيدة لا يحصل الى المحلول فضلا عن متوسط وذلك شئ اخر وانما الواصل اليه

من الامور الطبيعية ومن لطيف هذا التعريف ان يستعمل على الامور فالترتيب اسهل من الامور
الصورية بالاطباق في صورة الفلك والبيت فلا اجتماعا لغيره لخاصة التصور وامتد التصديقا
كالحقيقة لخاصة كجزء السري في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالا لقوام كذا
ترتيب من ترتيب وهي القوة الفاعلة كالنجم السري او معلومة اشارة الى العلة المادية
كقطع الخشب للسري وللتأدي الى محمول اشارة الى العلة الغائية فان التعريف من فاعل
ليس لان يتأكد النهر الى المعلم المحمول كجوار السيل اسهل من السري وذلك لانه ترتيب الفلك ليس
بمتوحد انما لان بعض العقلاء يتصور بعضا من متصورات كذا فهم في تصورات فلكية التصديق
بحدوث العالم من غير التصديق بقدومه بالانسان والحاديات فانفسه في الوقتين
فقد يفكر ويؤد فلكه الى التصديق بقدوم العالم ثم يفكر وينساق فلكه الى التصديق بحدوثه
فالفلان ليس اصيل بل هو ولا لزم اجتماع التيقين فلا يكون كل فكر هو بافتتاحه لفلان
يبيد معرفته في كسب النظر في التصورية والتصدية في مضمون لهما كما لا يكون
والفاسدة الواقعة فيها في تلك الطريقة في بعض هذه اكل نظري باطل في كسب في
فكره في فكر فاسد وذلك الفان هو المنطوق وانما سمع به في قوله القوة العقلية ان يحصل
وسمى به بالثبوتية تصورها لهما لانه من الخطا الفكر فالا لانه هو الواسطة بين
الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمشاعر الخيالات واسطه بينه وبين الفعل في وصول اثره
فالتفكير لا خير لاجرام العلة المتوسطة فانها واسطه بين فاعلها ومنفعها ان علة
الشيء علة لذلك الشيء بالواسطة فان كان علة اية ب علة فكم كان علة فكم ولكن
بالواسطة لانها ليست بالواسطة بينهما في وصول اثر العلة البعيدة الى المحلول لان اثر
العلة البعيدة لا يحصل الى المحلول فضلا عن متوسط وذلك شئ اخر وانما الواصل اليه

[illegible][illegible]

[illegible]

الخ مطلقاً لا لا الإنسان على الحيوان الناطق فإن الإنسان امتداد إلى عمل الحيوان الناطق
 لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق ولا أنه علمه مناهجاً بسلطان اللفظ موضوع للخطأ فيه
 فلا الخطأ لدول اللفظ تضمن لا لا الإنسان على الحيوان الناطق فإن الإنسان امتداد إلى عمل الحيوان الناطق
 لأجل أنه موضوع للحيوان الناطق وهو متضمن فيه الحيوان الناطق وهو مدلول اللفظ فلا أنه علمه مناهجاً بسلطان
 أن اللفظ موضوع للخطأ يخرج عنه ذلك الخطأ لدول التزام كلاً لا لا الإنسان على قابل العلم منصفة للكل
 فإن ذلك علمه مناهجاً بسلطان اللفظ موضوع للحيوان الناطق قابل العلم منصفة للكل لا يخرج
 ولا أنه امتداد إلى الإنسان على الحيوان الناطق فلا أنه علمه مناهجاً بسلطان اللفظ موضوع للخطأ فيه
 الناطق على أن إذا وافقنا قوله امتداد إلى الإنسان الثانية بالتضمن لا أن موضوع الخطأ موضوع للخطأ
 على معنى ضيق الموضوع وهو امتداد إلى الإنسان الثانية بالتضمن فلا أنه علمه مناهجاً بسلطان اللفظ موضوع للخطأ فيه
 خارج عن معناه الموضوع أبلي على الخارج لا أنه امتداد إلى الإنسان الثانية بالتضمن فلا أنه علمه مناهجاً بسلطان اللفظ موضوع للخطأ فيه
 الموضوع لا أنه امتداد إلى الإنسان الثانية بالتضمن فلا أنه علمه مناهجاً بسلطان اللفظ موضوع للخطأ فيه
 كلاً لا لا الإنسان على الحيوان الناطق فإن الإنسان امتداد إلى عمل الحيوان الناطق
 فإن يكون اللفظ مشتركاً بين اللذان لا أن كلاً لا لا الإنسان على الحيوان الناطق فإن الإنسان امتداد إلى عمل الحيوان الناطق
 أربع الأولى أن يطلق لفظ الامكان بمراد به الامكان العام الثاني أن يطلق بمراد به الامكان
 الخاص الثاني أن يطلق لفظ الامكان بمراد به الامكان الخاص الثالث أن يطلق بمراد به الامكان
 العام الثالث أن يطلق لفظ الامكان بمراد به الامكان العام الرابع أن يطلق بمراد به الامكان
 الخاص الرابع أن يطلق لفظ الامكان بمراد به الامكان الخاص الخامس أن يطلق بمراد به الامكان
 العام الخامس أن يطلق لفظ الامكان بمراد به الامكان العام السادس أن يطلق بمراد به الامكان
 الخاص السادس أن يطلق لفظ الامكان بمراد به الامكان الخاص

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و قد تم هذا العمل في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ
 في مدينة جدة بمكة المكرمة
 في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٨٥ هـ
 في مدينة جدة بمكة المكرمة
 في يوم الاثنين ١٠ من شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٢٨٥ هـ

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible]

قال الخليل بن ابي اسحق كان الحسين بن علي بن ابي طالب
 بالمشقة ^{المراد} الحسين بن علي بن ابي طالب كان الحسين بن علي بن ابي طالب
 فانه لما كان بالمشقة كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 والجميع على ما كان عليه من قبله من قبله من قبله من قبله
 ويكون على ما كان عليه من قبله من قبله من قبله من قبله
 البعلجوا بالمراد ان الحسين بن علي بن ابي طالب كان الحسين بن علي بن ابي طالب
 مشتركين في الامهية وبين نوع اخر اصله كان له اخوة وكان له اخوة
 للمشقة مساويا كما كان الحسين بن علي بن ابي طالب كان الحسين بن علي بن ابي طالب
 تمام المشقة على النسبة التي كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 فيكون فضلا عن ذلك كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 اقول هذا بيان المشقة التي هي الامهية وكان له اخوة وكان له اخوة
 بينهما وبين نوع اخر يكون فضلا عن ذلك كان له اخوة وكان له اخوة
 الخيرة اما ان يكون بينهما وبين نوع اخر وكان له اخوة وكان له اخوة
 واما ما كان يكون فضلا عن ذلك كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 مشترك اصله كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 البعض وان يكون مشتركين في الامهية وكان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 واما ما كان يكون فضلا عن ذلك كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 ولا اخوة الا في الامهية وكان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة
 فانه ما كان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة وكان له اخوة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible][illegible]

[illegible]

واما قال فيجب ان لا يكون الدليل ليس لان الجزء اذا لم يكن تمام الشرط يكون محالاً
 في الجملة وهو الفصل ولما انه يكون غير ان يشترك في النسبة فكان للماهية فصل في
 لما ينضم فلا يجره مواليد الدليل فللماهية كان لها جنس فان فصلها عن اهلها عن الشرط النسبة
 وان لم يكن طامع فلا ان كان يكون طامعاً ان لا يوجد في النسبة وحين يكون فصلها
 عن اهلها هو فيكون اختصاص الدليل في النسبة بان يقال البعض تمام الشرط بان لم يكن
 مشتركين تمام الشرط طامعين في غير يكون اختصاصاً بالشرط فيكون فصلها لا يكون
 فصلها للماهية وان كان مشتركين بها يكون مشتركين بالماهية وذلك النوع فلم يكن تمام
 الشرط مهيئاً فيكون بعضاً من تمام الشرط بين الماهية والجنس الثاني وهذا لا يقال لخصه
 للماهية في الجنس الفصل بطولها في الناطق والجره الحساس متناهية للماهية الانساج
 ان لم يكن بحيث لا فصل لاننا نقول الكلام في اجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء وهذه لولا
 في صدر الحق قال ووروي بان لا يحل على الشيء في جوابي شيء هو في جوابي شيء
 هذا الوتر كتبت حقيقة من امرين متساويين واما متساويين كان كل واحد منهما فصلها
 بين ما عن مشاركتها في الوجود اقول لا يسو الفصل بان لا يحل على الشيء في جوابي شيء
 هو في جوابي الناطق والحساس في ذلك اذا سئل عن الانسان لانه في جوابي شيء هو في جوابي الناطق
 او حساس السؤل بالشيء هو في جوابي شيء وعينه في الشيء في الجملة على ما عينه في الشيء في الجملة
 طلب المعنى في جوابي الناطق ان طالع المعنى العرضي يكون في الجملة بالشيء في جوابي شيء
 يشتمل على الكليات فيقول لا يحل على الشيء في جوابي شيء هو في جوابي شيء والحسب العرضي لان
 النوع والحسب لان في جوابي شيء هو في جوابي شيء العرضي في العالم لا يقال في الجملة بل في قولنا
 في جوابي شيء في الحاشية لا هو وان كان متساوياً للشيء في جوابي شيء هو في جوابي شيء في عرضي

[illegible]

८६

[illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من الآيات العظمى والبراهين القاطنة على وحدانيته وعلو قدره وجلاله وجل جلالته وجل عظمته وجل كبريائه وجل قبح الشرك والعدوان عليه وعلو قدره وجلاله وجل جلالته وجل عظمته وجل كبريائه وجل قبح الشرك والعدوان عليه

هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا ينفى عن الكلي بل يتناول اشكالها جميعا منها الكليات
فلذا الانسان نوع من هذه النواع منسقة ونوع عقلا وكذلك الخفايا من الفصل وغيرهما
والكل اظهر موجودا في الخارج ان هذا الحيوان موجودا في الكلي وجوهر الحيوان موجود في الكلي
موجود في الحيوان موجود وهو في الكلي واما الكلي ان لا يكون اى الكلي المنسقة والكل الكلي في
وجوه اخرى خارج ذلك فكل هذا خارج عن الصنعة لانه من مسائل الحكمة الكلية
الباينة على حوال الوجود في الكلي وهذا مستلزم في الكلي اظهر في الكلي فلا بد
منها واحدا لهما على اخر قال الثالث الكليان متساويان في صدق كل واحد منهما على
كل ما يصدق عليه الاخر كالتساوي والتماثل بينهما في صدق كل واحد منهما على
كل ما يصدق عليه الاخر من غير كمال الحيوان ولا انسان بينهما في صدق كل واحد منهما على
كل منهما على بعض صدق عليه الاخر فكل الكليان والصدق بينهما في ان لم يصدق شيئا
على شيء ما يصدق عليه الاخر كالتساوي والتماثل بينهما في صدق كل واحد منهما على
اربعه التساوي والتماثل والتخصيص والتفاوت والتشويق والتشويق في جميع المتباين في ذلك
اذ التساوي في كل واحد منهما ان لم يصدق شيئا في الكلي ولم يصدق شيئا في الكلي
متباينان كالتساوي والتماثل في الكلي الانسان على شيء في الكلي والتساوي في الكلي
شيء فلا يخرج من الكلي ما يصدق عليه الاخر او لا يصدق ان صدق كل واحد منهما
كالتساوي والتماثل فان كل ما يصدق عليه الانسان يصدق عليه الكلي في الكلي
يصدق ان لم يصدق على الكلي ما يصدق عليه الاخر من غير كمال الانسان فكل ما يصدق
في الكلي مطلقا والصدق في الكلي مطلقا في الكلي مطلقا في الكلي
والحيوان فان كل انسان في الكلي انسان وان لم يصدق ان لم يصدق في الكلي

فيها الجسم الثاني متثال للفرد العقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له **اقول** كان
 الانواع الاحتمالية فلا تترتب متنازلة كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصاعدة
 حتى يكون جنس فوق جنس اخر كما ان مراتبه الانواع اربع فكذا مراتبه الاجناس
 ايضا كذلك اربع لانه ان كان عم الاجناس هو الجنس العالي كالجوهر
 وان كان اخره هو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص هو الجنس المتوسط
 كالجسم الثاني والجسم اعم بيان الكل هو الجنس المنفرد لان العالي في مراتبه الاجناس
 ليس هو جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتبه الانواع ليس هو نوع الانواع
 لا العالي وذلك لان منسبية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما
 يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما
 يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع
 الانواع والجنس المنفرد عقل بالعقل على تقدير ان لا يكون الجوهر جنسا لانه
 ليس هو من جنس فليس تحته العقل العشقة وهي انواع الاجناس
 ولا اخص اذ ليس فوقه الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له لا يقال احد
 التشييلين فاسد اما تمثيل النوع للفرد بالعقل على تقدير منسبية
 الجوهر واما تمثيل الجنس للفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر لان العقل
 ان كان جنسا يكون تحت انواع فلا يكون نوعا كما هو دابل كان عاكيا فلا يصح
 التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني فصح ان ما لا يكون جنسا لا يكون
 جنسا مفردا لان العقل التمثيل الاول على تقدير ان العقل العشقة متفردة بالنوع وانما على
 تقدير انما مختلفة في التمثيل يحصل مجرد الفرض سواء طبق الواقع ولم يجز ان يقال ان العقل

عن الحيوان والناطق القول في جوابه لسؤال بانه غير ان هذا هو الذي يلفظ في
 الدال عليه مطابقة وانما في طريقه لا في القول في جوابه من طريقه هو
 واقع فيه ان كان ذلك في جوابه هو بالانتماء الى اللفظ بل عليه بالتصنيف
 داخل في جوابه هو كغيره من الاجسام في الحساسة بالانتماء الى اللفظ بل عليه بالتصنيف
 الحيوان الناطق القول في جوابه هو هو من كونه في اللفظ الحيوان الدال عليه التصور
 وانما المصير في القول في جوابه هو في القسمين لان كلاهما لا يتم في جوابه هو
 بحيث انه لا يدرى في جوابه هو لفظ يدل على الامية للسؤال عن احوال الحيوان واللفظ
 اصطلاحا قال والجنس العالي بان يكون له فصل يقسم الحيوان تبعا عن
 متساويين وهو متساوية يجب ان يكون له فصل يقسم النوع السابق بان يكون له فصل يقسم
 فبفتح ان يكون له فصل يقسم النوع السابق بان يكون له فصل يقسم النوع السابق بان يكون له فصل يقسم
 وكل فصل يقسم الى احوال فيقوم السابق في فرع وكل فصل يقسم الى اقسام فيقوم السابق في فرع
 من غير عكس اقول الفصل له نسبت الى النوع ونسبة الجنس الى الجنس في النوع فاما نسبة
 الى النوع فانه مقوم الى احوال فيقوم السابق في فرع وكل فصل يقسم الى اقسام فيقوم السابق في فرع
 يحصل قسم اربعة اقسام الى القسم الى الجنس الى النوع قسمان من الجنس نوعا اوله انما هو في احوال
 نسبة الانسان في احوال فيقوم السابق في فرع وكل فصل يقسم الى اقسام فيقوم السابق في فرع
 وهو قسم من الحيوان واذا اتفق هذا فقول الجنس العالي بان يكون له فصل
 يقوم له بان يكون له قسمان من الجنس نوعا اوله انما هو في احوال فيقوم السابق في فرع
 القدماء عن ذلك بناء على ان كل ما هي له فصل يقسم الى اقسام فيقوم السابق في فرع
 وقد سلف ذلك ويجب ان يكون الى الجنس العالي فصل يقسمه لوجوبه بان يكون له

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قد يترك السلب الكلي لأن البعض غير معين فان تعليل بعض الافراد خارج عن مفعول التعليل
فانسببه النكرة في سياق النفي فكأن النكرة في سياق النفي تعيد الحق كذلك هنا
لاصحاقل ان يفهم منه السلب على بعض كمن حمل السلب على بعض لا على بعض لا على البعض هنا
وان كان ايضا غير معين لا بد ليس واقفا في سياق النفي بل السلب تام وهو وارد عليه بوضوح
يذكره الايجاب عندنا على احتياق اقل بعض الحيوان ليس انسانا اريد ان ياتي انسانا بغير
الاساليب انسانية عنه وخلق ما بينهما كما استفاد عليه بغير ان يكون على الايجاب
تقدم السلب على الموضوع **قال** وان لم يدين فيها كية لافراد فان لم تصلح لان
كلية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس الانسان نفع وان صليت
لذلك سميت محلة كقولنا الانسان في ضمن الانسان ليس في ضرا قول ما هو ان
بين في القضية كية افراد الموضوع واما اذا لم يدين فلا يج امان ان تصلح القضية
لان يصدر كلية وجزئية بان يكون الحكم فيها على افراد الموضوع او لم تصلح بان يكون
الحكم على طبيعة الموضوع نفسه فلا على الافراد فان لم تصلح لان تصدق كلية وجزئية
سميت طبيعية لان الحكم فيها على نفس الطبيعة كقولنا الحيوان جنس الانسان نفع وان
بالمنسبية النوعية ليس لما صدق عليه الحيوان والانسان من الافراد بل على نفس طبيعتها
فان صليت لا يكون كلية وجزئية سميت محلة لان الحكم فيها على افراد موضوع او
اعمل بيان كية كقولنا الانسان في ضمن الانسان ليس في ضرا على الانسان
لافراد في ضرا ليس في ضمن لان الحكم على اعتبار الموضوع مخصص في اربعة اشياء
ان تقول في التقسيم موضوع العملية اما جزئي او كلي فان كان جزئيا فمخصصة
واكان كلية فاما ان يكون الحكم فيها على نفس طبيعة الكلي او على احد غيره الافراد

[illegible]

حيث لو وجد كان ب فلا يلزم كذا في الكيتين وكذا اعتبر في عقد الوضع لا اتصال او قولنا
لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا لو وجد كان ب ولا اتصال قد يكون
بطريق اللزوم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتا هو ج وقد يكون طرأ اتفاق
كقولنا ان كان لادننا لاطفا لكاننا مت فشر صلا الجحش من احوال اللزوم فقالوا في
قوله كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد كان ب ان كما مع لزوم ج فهو
لزم و لم يلزم شتمكم لكونكم عاقلين لا اتصال جهة لزم من خروج الكثر لخصايين
تفسيرهم لانه لا يطبق لانه قضية يكون وصف موضوعها وصف محمولها لا دين
لذات الموضوع وانما القضاء بالشيء له وصفها او كلاهما غير لازم فخرعة ذلك
ولهم ايضا حكم القضاء بالشيء في القضية اذ لا معنى للشيء في الالزام وصف الحمل
لذات الموضوع بل في انصاف من الشيء ودية لا اعتبار للزوم وصف الموضوع فهو في
القضية وعدم اعتبار في معنى الشيء ودية وقد وقع في بعض النسخ كل ما لو وجد
فكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ فاحتل ان كان ج لازم لوجود الموضوع على
ما فسره به ولا يفتقر الواو العاطفة بين اللزوم والالزام على ان ذلك ليس بشيء
ايضاح على العربية فان لو عرف الشرط لكانه لو من جواب جوابه لا يشي لنا فحيث
لا يفتقر بالابتداء بل كان ج جوابا بشرط لا يفتقر عليه اما التخيير اذ به كل ج في الخارج فهو
ب في الخارج والحكم فيه على ج في الخارج سواء كان تصادف ج حال الحكم او قبله او بعده
لان ما لم يوجد في الخارج انما لا يثبت قبل ان يكون في في الخارج وما كان
سواء كان حال الحكم او قبله او بعده دفعا لقوم من ظن ان معنى ج ب هو
انقض الليم بالباية حال كذا في موضوعها البعية فان الحكم ليس على وصف الجحش

هذا هو الحق في هذه المسألة...
فان قيل لو وجد كان ب فلا يلزم كذا في الكيتين...
وكذا اعتبر في عقد الوضع لا اتصال او قولنا...
لو وجد كان ج وكذا في عقد الحمل وهو قولنا...
ولا اتصال قد يكون بطريق اللزوم كقولنا...
ان كانت الشمس طالعة فالتا هو ج وقد يكون...
طرأ اتفاق كقولنا ان كان لادننا لاطفا لكاننا...
مت فشر صلا الجحش من احوال اللزوم فقالوا في...
قوله كل ما لو وجد كان ج فهو بحيث لو وجد...
كان ب ان كما مع لزوم ج فهو لزم و لم يلزم...
شتمكم لكونكم عاقلين لا اتصال جهة لزم من...
خروج الكثر لخصايين تفسيرهم لانه لا يطبق...
لانه قضية يكون وصف موضوعها وصف...
محمولها لا دين لذات الموضوع وانما القضاء...
بالشيء له وصفها او كلاهما غير لازم فخرعة...
ذلك ولهم ايضا حكم القضاء بالشيء في القضية...
اذ لا معنى للشيء في الالزام وصف الحمل لذات...
الموضوع بل في انصاف من الشيء ودية لا اعتبار...
للزوم وصف الموضوع فهو في القضية وعدم اعتبار...
في معنى الشيء ودية وقد وقع في بعض النسخ...
كل ما لو وجد فكان ج بالواو العاطفة وهو خطأ...
فاحتل ان كان ج لازم لوجود الموضوع على ما...
فسره به ولا يفتقر الواو العاطفة بين اللزوم...
والالزام على ان ذلك ليس بشيء ايضاح على...
العربية فان لو عرف الشرط لكانه لو من جواب...
جوابه لا يشي لنا فحيث لا يفتقر بالابتداء بل...
كان ج جوابا بشرط لا يفتقر عليه اما التخيير...
اذ به كل ج في الخارج فهو ب في الخارج والحكم...
فيه على ج في الخارج سواء كان تصادف ج حال...
الحكم او قبله او بعده لان ما لم يوجد في...
الخارج انما لا يثبت قبل ان يكون في في...
الخارج وما كان سواء كان حال الحكم او...
قبله او بعده دفعا لقوم من ظن ان معنى ج ب...
هو انقض الليم بالباية حال كذا في موضوعها...
البعية فان الحكم ليس على وصف الجحش

ان قولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...
 يعني ان قولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...
 يعني ان قولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...

والسلبية لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...
 وقولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...
 الوجود لان كل قضية تشتمل على طرفيها وجوديان **اقول** ربما يعجب
 الوجود لان كل قضية تشتمل على طرفيها وجوديان **اقول** ربما يعجب
 مشتمل على طرفيها وجوديان **اقول** ربما يعجب
 والسلب حتى يرتفع الاستصحاب فقد عرفت ان الوجود هو اتفاق النسبة للسلب
 هو وجودها فالصديق في كون القضية موجبة وسالبة باتفاق النسبة وهو لا يخلو فيها
 فيمكن ان النسبة واقعة فكانت القضية موجبة وان كان طرفاها عديتين لقولنا
 كل ما ليس بـ... فان الحكم فيها بثبوت الادعاء لمية لكل ما صدق عليه انه
 ليس بـ... فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على طرفي السلب فكانت النسبة موجبة
 في سالبية وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك يسكن فان الحكم فيها
 بسلبه يمكن عن كل ما صدق عليه المتحرك فكان سالبية وان لم يكن في شيء من الحكم
 فليس للاتفاق في الوجود السلب لا اختلاف بل الى النسبة **قال** طسا لطلبية
 اعلم ان الموجبة والعدول المحمول اصدق السلب عند علم الموضوع هو الوجود
 فان الوجود لا يصلح لاجل اعلال موجود محقق كافي الخارجية الموضوع او مقدم كما
 في الحقيقة الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانهم لم يتلانا فتا في اللغة
 بينهما في اللفظ اما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت للملاحظة على حرف
 السلب سالبية ان اخذت عنها واما الشاغية فبالنية او بلا اصطلاح
 على تخصيص لفظ غير ولا يوجب العدول ولفظ ليس بالسلب لطلبية
 بالعكس **اقول** نقول ان يقول العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون

والقضية موجبة وان اشتمل طرفاها على طرفي السلب فكانت النسبة موجبة
 والسلب حتى يرتفع الاستصحاب فقد عرفت ان الوجود هو اتفاق النسبة للسلب
 هو وجودها فالصديق في كون القضية موجبة وسالبة باتفاق النسبة وهو لا يخلو فيها
 فيمكن ان النسبة واقعة فكانت القضية موجبة وان كان طرفاها عديتين لقولنا
 كل ما ليس بـ... فان الحكم فيها بثبوت الادعاء لمية لكل ما صدق عليه انه
 ليس بـ... فتكون موجبة وان اشتمل طرفاها على طرفي السلب فكانت النسبة موجبة
 في سالبية وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك يسكن فان الحكم فيها
 بسلبه يمكن عن كل ما صدق عليه المتحرك فكان سالبية وان لم يكن في شيء من الحكم
 فليس للاتفاق في الوجود السلب لا اختلاف بل الى النسبة **قال** طسا لطلبية
 اعلم ان الموجبة والعدول المحمول اصدق السلب عند علم الموضوع هو الوجود
 فان الوجود لا يصلح لاجل اعلال موجود محقق كافي الخارجية الموضوع او مقدم كما
 في الحقيقة الموضوع اما اذا كان الموضوع موجودا فانهم لم يتلانا فتا في اللغة
 بينهما في اللفظ اما في الثلاثية فالقضية موجبة ان قدمت للملاحظة على حرف
 السلب سالبية ان اخذت عنها واما الشاغية فبالنية او بلا اصطلاح
 على تخصيص لفظ غير ولا يوجب العدول ولفظ ليس بالسلب لطلبية
 بالعكس **اقول** نقول ان يقول العدول كما يكون في جانب المحمول كذلك يكون

ان قولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...
 يعني ان قولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...
 يعني ان قولنا لا يخلو في القضية فان قولنا كل ما ليس بـ...

١٠٢
 في جانب الموضوع علم ما بينه وبين ما شرع في الحكم من اختصاص كلامه بالعدل في
 المحل فلهذا المصداق في العلم والمحلي المذكورة في الوجه في تخصيصه لاسم التاليف
 والموجبة لعدم العلم بالمحل بالذکر فنقول أما وجه التخصص في الاول عنوان العتري
 الف من العدل اما في جانب المحل وذلك لانه قد حقت ان مناط الحكم في العلم
 ووصف المحل وذلك لانه الحكم في الشيء لا يكون الوجودية فالتالف الحكم عليه لا
 العدمية فاختلاف القضية بالعدل والتخصيص في المحل يثبت في مفهومه ما بخلاف
 العدل والتخصيص في وصف الموضوع فانه لا يثبت في مفهوم القضية بالعدل
 والتخصيص انما يثبت في مفهوم الموضوع وهو غير الحكم عليه لان الحكم عليه لا
 عن ذات الموضوع والحكم في الشيء اختلف باختلاف اعبادات عندنا لما وجه
 التخصص في العلم في العلم بالعدل في العلم بالعدل في العلم بالعدل في العلم بالعدل

[illegible]

في جانب الموضوع علمانية فيجب ما شاع في الحكماء من تخصيص كلامه بالعدل في
الحق فذلك المصلحة العلوية المحل لكثرة نما الوجه في تخصيص السالبة للبيعة
والوجه بالعدل المحل بالذكر فنقول اما وجه التخصيص في الاول فخوان العتري
المن من العدل ما في جانب الحق وذلك لان قد حقتان مناط الحكم في
وصف الحق وذلك لان الحكم على الشيء بالامر الوجودية تحالف الحكم عليه
العدمية فاختلاف القضية بالعدل والتفصيل في الحق يورث في مفهوم ما يخلو
العدل والتفصيل في وصف الموضوع فانه لا يورث مفهوم القضية بالعدل
والتفصيل اما ان يكون في مفهوم الموضوع وهو غير المحكوم عليه لان الحكم عليه
عن ذات الموضوع والحكم على الشيء لا يختلف باختلاف العبارات عندنا وجه
التخصيص في الثاني فلان اعتبار بالعدل والتفصيل في الحق يورث في مفهوم
حرف السلب ان كان خبر من الحق فالقضية معدومة ولا تحصل كنهية كان
الموضوع واما ما كان في اما موجبة واسالبة فلهذا ارجح قضايا موجبة
محصلة كقولنا زيد كاتب وسالبة محصلة كقولنا زيد ليس بكاتب موجبة محصلة
كقولنا زيد لا كاتب وسالبة معدومة كقولنا زيد ليس بملك كنهية لا التباس بين
القضيتين من هذه القضايا الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدومة والحقول
اما بين الموجبة المحصلة والسالبة المحصلة فلهذا حرف السلب في الموجبة
في السالبة واما بين الموجبة المحصلة والموجبة المعدومة فلهذا حرف السلب
في المعدومة دون الموجبة المحصلة واما بين الموجبة المحصلة والسالبة
المعدومة فلهذا حرف السلب في السالبة المعدومة ولا يختلف

فلم يرد عليه من ذلك شي
فلم يرد عليه من ذلك شي

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

الوجود لأن سلبه عن بعض أفراد المعدوم لا يقتضي الحكم في السالبة على أفراد الوجود
 كما أن الحكم بالوجوبية على أفراد الوجود لا أن هذا السلب لا يتوقف على وجود الأفراد
 الإيجابية يتوقف عليه فإن معنى الوجوبية الكلية أن جميع أفراد الوجود الموجب تثبت له كماله
 هنا إنما يصدق إذا كانت أفراد موجوده ومعه السالبة أنه ليس كذلك على كل واحد
 من أفراد الوجود بل ليس يثبت له بحد ذاته هذا المعنى ثابت بأن لا يكون شيء
 من أفراد موجوده أو غيري بأن يكون موجوده ويثبت الازدواج لها وهذا
 يحقق التناقض جزئياً وأما قوله أن الإيجاب لا يمنع الإلزام بوجود
 محقق كما في الخارجية الموضوع أو مقدار كما في الحقيقة الموضوع فلا دخل
 في بيان الفرق إذ يكفي فيه أن الإيجاب يستدعي وجود الموضوع دون السالبة
 أن الموضوع موجود في الخارج محققاً أو مقدراً فلا حاجة إلى كونه واجباً بل ينكر
 مهنا وإلّا أن عندهم يقولونكم الإيجاب يستدعي وجود الموضوع أن الإيجاب
 وجوداً لموضوع في الخارج فلا يصدق الوجوبية الحقيقية أصلاً لأن الحكم فيها لا يقتضي
 على الموضوعات الوجودية في الخارج وأن عندهم به أن الإيجاب يستدعي
 طلق الوجود فالسالبة أيضاً تستلزم مطلق الوجود لأن المحكوم عليه لا بد
 أن يكون مستلزماً بوجبه ما إذا كان الحكم بالسلب لا فرق بين الوجوبية والسالبة في
 ذلك فاجب بأن كلامنا ليس إلا في القضية الخارجية والحقيقة لا في مطلق القضية
 بل ما سبقته لاشارة إليه فالمراد بقولنا الإيجاب يستدعي وجود الموضوع أن
 الوجبة كانت خارجية يجب أن يكون موضوعها موجوداً في الخارج محققاً وكانت
 حقيقية يجب أن يكون موضوعها مقدراً لوجوده في الخارج والسالبة

[illegible]

۱۔ رسول اللہ ﷺ فرماتے ہیں کہ جو شخص اپنے
 والدین کی خدمت میں سے کسی چیز کو چھینے لے کر
 اپنے لیے رکھ لے گا وہ اپنے لیے اور اپنے والدین
 کے لیے گناہگار ہوگا۔ (مسند احمد)

فيكون الانسان اذا قلنا اننا كائنات لا بالصور كما كان الامر في حق الحيوان بل كائنا كما هو الانسان
 وتلك الكيفية الثمانية في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها والقضية ظاهرة
 او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة تسمى جهة القضية وفي
 مخالفتها لمادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ لا يدل على ان كيفية النسبة في نفس الامر
 هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم
 العقل على الكيفية الثمانية في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا
 اذا قلنا لكل انسان حيوان لا بالصور بل بالان في نفسه بل ان كيفية النسبة في
 الانسان في نفس الامر هي الانسان في نفسه وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كانت
 القضية وتفاصيل الكلام في هذا المقام ان تقول نسبة المحل الى الموضوع ليجابة
 النسبة او سلبية بحيث لا يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود
 في اللفظ والموضوع والمحل وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود
 عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة في كل ثلاثة في نفس الامر يمكن لها بد من تلك
 كيفية بكيفية ما اذا حصلت عند العقل اعتبرها كيفية هي اما عين تلك الكيفية
 الدالة في نفس الامر او غيرها فاما اذا وجدت في اللفظ او خرجت عبارة تدل على
 تلك الكيفية فلا تسمى عند العقل اذ اللفظ انما هي بالصور العقلية فكما ان
 الموضوع في اللفظ انما هو النسبة في ذات في نفس الامر هو عند العقل وبهذا اعتبار
 صادر في اللفظ ودرجاته المعقولة وفي اللفظ عندنا انما هي القضية المعقولة
 كذا لا يبعد نسبه لوجود في نفس الامر او عند العقل وفي اللفظ
 والكيفية الثمانية للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية

فيكون الانسان اذا قلنا اننا كائنات لا بالصور كما كان الامر في حق الحيوان بل كائنا كما هو الانسان
 وتلك الكيفية الثمانية في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها والقضية ظاهرة
 او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة تسمى جهة القضية وفي
 مخالفتها لمادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ لا يدل على ان كيفية النسبة في نفس الامر
 هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم
 العقل على الكيفية الثمانية في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا
 اذا قلنا لكل انسان حيوان لا بالصور بل بالان في نفسه بل ان كيفية النسبة في
 الانسان في نفس الامر هي الانسان في نفسه وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كانت
 القضية وتفاصيل الكلام في هذا المقام ان تقول نسبة المحل الى الموضوع ليجابة
 النسبة او سلبية بحيث لا يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود
 في اللفظ والموضوع والمحل وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود
 عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة في كل ثلاثة في نفس الامر يمكن لها بد من تلك
 كيفية بكيفية ما اذا حصلت عند العقل اعتبرها كيفية هي اما عين تلك الكيفية
 الدالة في نفس الامر او غيرها فاما اذا وجدت في اللفظ او خرجت عبارة تدل على
 تلك الكيفية فلا تسمى عند العقل اذ اللفظ انما هي بالصور العقلية فكما ان
 الموضوع في اللفظ انما هو النسبة في ذات في نفس الامر هو عند العقل وبهذا اعتبار
 صادر في اللفظ ودرجاته المعقولة وفي اللفظ عندنا انما هي القضية المعقولة
 كذا لا يبعد نسبه لوجود في نفس الامر او عند العقل وفي اللفظ
 والكيفية الثمانية للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية

فيكون الانسان اذا قلنا اننا كائنات لا بالصور كما كان الامر في حق الحيوان بل كائنا كما هو الانسان
 وتلك الكيفية الثمانية في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها والقضية ظاهرة
 او حكم العقل بان النسبة مكيفة بكيفية كذا في القضية المعقولة تسمى جهة القضية وفي
 مخالفتها لمادة القضية كانت كاذبة لان اللفظ لا يدل على ان كيفية النسبة في نفس الامر
 هي كيفية كذا او حكم العقل بذلك ولم يكن تلك الكيفية التي دل عليها اللفظ او حكم
 العقل على الكيفية الثمانية في نفس الامر لم يكن الحكم في القضية مطابقا للواقع مثلا
 اذا قلنا لكل انسان حيوان لا بالصور بل بالان في نفسه بل ان كيفية النسبة في
 الانسان في نفس الامر هي الانسان في نفسه وليس كذلك في نفس الامر فلا جرم كانت
 القضية وتفاصيل الكلام في هذا المقام ان تقول نسبة المحل الى الموضوع ليجابة
 النسبة او سلبية بحيث لا يكون لها وجود في نفس الامر ووجود عند العقل ووجود
 في اللفظ والموضوع والمحل وغيرهما من الاشياء التي لها وجود في نفس الامر ووجود
 عند العقل ووجود في اللفظ فالنسبة في كل ثلاثة في نفس الامر يمكن لها بد من تلك
 كيفية بكيفية ما اذا حصلت عند العقل اعتبرها كيفية هي اما عين تلك الكيفية
 الدالة في نفس الامر او غيرها فاما اذا وجدت في اللفظ او خرجت عبارة تدل على
 تلك الكيفية فلا تسمى عند العقل اذ اللفظ انما هي بالصور العقلية فكما ان
 الموضوع في اللفظ انما هو النسبة في ذات في نفس الامر هو عند العقل وبهذا اعتبار
 صادر في اللفظ ودرجاته المعقولة وفي اللفظ عندنا انما هي القضية المعقولة
 كذا لا يبعد نسبه لوجود في نفس الامر او عند العقل وفي اللفظ
 والكيفية الثمانية للنسبة في نفس الامر هي مادة القضية

[illegible]

[illegible]

منها السلبية ومنها المراكبات أمّا السلبية فستلزم الأدلّة في الموضوع في المطلقة وهي الحكم
 فيها كقوله ثبوت الحول للموضوع ^{في} السلبية عنه مادام أن الموضوع موجود ^{في} أمّا على
 حكم فيها بغير ثبوت في ضرورة موجبة كقول كل إنسان حيوان بالضرورة فإن الحكم
 فيها كقوله ثبوت الحيوان للإنسان في جميع أوقات وجوده وإما التي حكم فيها بغير ثبوت السلب
 ضرورة سالبة كقولنا لا شيء من الإنسان يجرب بالضرورة فإن الحكم فيها كقوله في ثبوت السلب
 المجردة عن الإنسان في جميع أوقات وجوده وإنما سميت ضرورة
 لاشتغالها على الضرورة ومطلقة لعدم تعيينها في غير ذلك
 بوصف أو وقت أو مكانة الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بـ ^{في} ثبوت الحول
 الموضوع أو بـ ^{في} عدم سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة ووجودها
 دائمة ومطلقة على ما بين الضرورية المطلقة ومقتضاها إيجاباً ما من قولنا
 دائماً كل إنسان حيوان فقد حكمنا فيها بـ ^{في} ثبوت الحيوانية للإنسان على
 ذاته موجودة وسلباً ما هي أيضاً من قولنا دائماً لا شيء من الإنسان يجرب أن الحكم
 فيها بـ ^{في} عدم سلب المجردة عن الإنسان مادام ذاته موجودة والنسبة بينهما
 بين الضرورية أن الضرورية أحسن منهما مطلقاً لأن مفهوم الضرورية ^{في} امتناع النفي
 النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأزمنة والأوقات
 وفق كانت النسبة متنوعة ^{في} النفي عن الموضوع كانت متعققة في
 جميع أوقات وجودها بالضرورة وليس ^{في} من كان النسبة متعققة في
 جميع الأوقات امتنع النفي ^{في} مع الموضوع ^{في} زماناً كان انعكاساً
 عن الموضوع وعدم وقوعه لأن الحكم لا يجب أن يكون واقعاً ^{في} الشيء

[illegible][illegible]

المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بعض من شيوخ الحول الموضوع على سبيل بشرط
ان يكون ذات الموضوع مع مصنف أو وصف الموضوع أي يكون لوصف الموضوع
حذف تحقق الضم في مثال الوجهة قول كل كانت متحرك الاصابع بالضم مرة
مادام كاتباً فان متحرك الاصابع ليس هو و هو النبي في ذات الكاتب اعني افراد
الانسان مطلقاً على غير ثبوتة انما هي بشرط اتصالها بوصف الكتابة و
مثال السالبة قولنا بالضم في المثالين من الكاتب يسكن الاصابع مادام كاتباً
فالسبيل ان الاصابع عن كل الكاتب النبي في المثالين بشرط اتصالها بوصف الكاتب
وسببها اما بالمشروطة فلا تخلو عن شرط الوصف اما بالعمدة فلا يخلو عن
المشروطة الخاصة وتستعمل في المركبات وبما يقال المشروطة العامة على
الضمية التي حكم فيها بعض من شيوخ الحول في السبيل جميع اوقات ثبوت الوصف
اعم من ان يكون الوصف مدخل في تحقق الضم في الامور والفرق بين المثالين ان اذا
قلنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضم مادام كاتباً وردنا المعنى الاول فمكة كذا يدرك
اردنا المعنى الثاني فلكذب لان حركة الاصابع ليست ضرورية النبي في ذات الكاتب
شي من الاوقات فان الكتابة تلي و شرط تحقق الضم في غير هذا يتلوا في الكاتب في
فان اصلاً فماذا نكتب بالمشروطة العامة والمشرطة الخاصة بالجمع الاول اعم من
الظهورية والدا لعمدة من وجه لا يخلو عن وصف ذات الموضوع وقد تكون
عين وصفه وقد تكون غير فاذا التحل او كانت المادة مادة الضم قد صدقت
القضايا الثلاث كقولنا كل انسان حيوان بالضم مرة او دابة او ما دابة انساناً
وان تفاديرنا كانت السالبة مادة الضرورة ولما يمكن

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فقد السلب بالفعل وهذا السلب كما كان والعكس يجوز ان يكون السلب محالاً
واقوعاً ومن القضاء بالبقاء لان لفظ العامة اعم منها مطلقاً ولا ومن
الاعم اعم قال ولما المركب في سبغ الاول في قوله الخاصة وهي الشرطية العامة
مع قيد الادوام في الجواب واما الكاتب فموجبه كقولنا بالاضمير في كل كاتب محتمل
الوجهين بما دام كاتباً لا اذا كان كاتباً بموجبه مشروطة عامة وسالبة مطلقة
عامة واكانت سالبة كقولنا بالاضمير في كل كاتب بساكن الاصل
ما دام كاتباً لا اذا كان كاتباً فيهما سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة
اقول من المركب في الشرطية الخاصة وهي الشرطية العامة مع قيد الادوام
الذي انما قيد الادوام بحسب الذات لان الشرطية العامة هي الضمير في الوصف
والضمير في الوصف دوام بحسب الذات والادوام بحسب عينه ان يقيد بالادوام
بحسب عينه في قيد التحصيل لا بل من ان يقيد بالادوام بحسب الذات
حتى يكون النسبة فيها ضرورة دائمة في جميع اوقات وصف الموضوع
لادامة في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعم الشرطية الخاصة كانت
موجبة كقولنا بالاضمير في كل كاتب محتمل الا بما دام كاتباً لا اذا كان كاتباً
من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما الشرطية
العامة للموجبة في الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة
العامة اي قولنا لا شيء من الكاتب محتمل الا بما دام كاتباً بالاضمير في معنى
الادوام لان اي شيء في المحمول الموضوع والامكن دائماً كان معناه
ان الايجاب ليس متحققاً في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في

فقد السلب بالعدم وهذا السلب كما كان والعكس يجوز ان يكون السلب محالاً
واقوعاً ومن القضاء بالبقاء لان لفظ العامة اعم منها مطلقاً ولا ومن
الاعم اعم قال ولما المركب في سبغ الاول في قوله الخاصة وهي الشرطية العامة
مع قيد الادوام في الجواب واما الكاتب فموجبه كقولنا بالاضمير في كل كاتب محتمل
الوجهين بما دام كاتباً لا اذا كان كاتباً بموجبه مشروطة عامة وسالبة مطلقة
عامة واكانت سالبة كقولنا بالاضمير في كل كاتب بساكن الاصل
ما دام كاتباً لا اذا كان كاتباً فيهما سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة
اقول من المركب في الشرطية الخاصة وهي الشرطية العامة مع قيد الادوام
الذي انما قيد الادوام بحسب الذات لان الشرطية العامة هي الضمير في الوصف
والضمير في الوصف دوام بحسب الذات والادوام بحسب عينه ان يقيد بالادوام
بحسب عينه في قيد التحصيل لا بل من ان يقيد بالادوام بحسب الذات
حتى يكون النسبة فيها ضرورة دائمة في جميع اوقات وصف الموضوع
لادامة في بعض اوقات ذات الموضوع وهي اعم الشرطية الخاصة كانت
موجبة كقولنا بالاضمير في كل كاتب محتمل الا بما دام كاتباً لا اذا كان كاتباً
من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة اما الشرطية
العامة للموجبة في الجزء الاول من القضية واما السالبة المطلقة
العامة اي قولنا لا شيء من الكاتب محتمل الا بما دام كاتباً بالاضمير في معنى
الادوام لان اي شيء في المحمول الموضوع والامكن دائماً كان معناه
ان الايجاب ليس متحققاً في جميع الاوقات واذا لم يتحقق الايجاب في

جميع الاوقات تحقق السلب في الجملة وهي موجبة لسالبة المطلقة العامة وان كانت
 كقولنا بالضرورة ان الاشياء من الكاتب يساكن الاربع ما دام كاتبها لا ذاعا فممكن ان كانت
 مشتركة عامة سالبة وهي الجملة الاولى وسببها طلقة عامة اي قولنا كل كاتب يساكن
 الاربع بالفعل وهو مفهوم اللادوام لان السلب في الميراث انما الميراث متحقق في
 جميع الاوقات واذا لم يتحقق السلب في جميع الاوقات يتحقق الوجود في الجملة وسببها
 المطلق العام فان قلت حقيقة القضية المركبة ملزمة من الايجاب والسلب فكيف تكون موجبة
 لوسالبة فقول الاحتيار في اي القضية المركبة وسببها بايجاب الجبر وسببها
 فان كان الجبر الاول موجبا كانت القضية موجبة وان كان سالبا فسالبة والجبر الثاني
 موافق له والكم ومخالف له في الكيفية فليس بينهما بيان للقضايا البسيطة اما بينهما
 وبين الذات باعتبار فسادها كية لاها مقبولة بالادوام بحسب الذات وهو مبطل في العلم
 وذلك ظهور للضرورة في الذات لان العرفية بحسب الذات اخضع من الادوام بحسب الذات
 لا غير ما في العين الاخر مماثلة كية على خضع من الشرحطة العامة مطلقا لانها لا تشرط
 العامة المقبولة بالادوام والمقيد اخضع من المطلق وكذا من القضايا الذاتية لثباتها
 لانها اعم من الشرحطة العامة قال في الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية
 الخاصة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة فتدكيها من
 موجبة عرفية عامة سالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة فتدكيها من سالبة عرفية
 عامة وموجبة مطلقة عامة ومنها انها ايجابا وسلبا مترا في قول العرفية
 الخاصة هي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة
 كما من قولنا كل كاتب مقرك الاربع ما دام كاتبها لا ذاعا

لا

٩

قد رتب
 اخص من
 اخص من
 اخص من
 اخص من

قد رتب
 اخص من

الاولى على كل من لم يذكره
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى
 بالاسم في قوله تعالى

انسان ضلكت بالفضل لا بالضر فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
 عامة لها الموجبة المطلقة العامة في الجزء الاول واما السالبة الممكنة العامة في قوله
 لا شيء من الانسان ضلكت بالامكان العام في قوله لا شيء من الانسان ايجابا اذا لم يكن
 ظهوره بيا كان هناك سلب في قوله ايجابا سلب ضرورة ايجابا ممكن عام سالب
 واكانت سالبة فقولنا لا شيء من الانسان ضلكت بالفعل لا بالضر فتركيبها من
 سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي معنى الاضر فتركيبها
 السلب لا يمكن ضروريا كان هناك سلب في قوله سلب هو المكن العام الموجب في اوجها
 من الخاصتين لانه في قوله الاضر والادوام بالوصف لادامتها عند فعلية النسبة
 لا بالضر فتركيبها من غير ممكنة سالبة فتركيبها بالضر فتركيبها بالذات ودعم
 الازالة من وجهها لتصلحهما في مادة الادوام الخالي عن الاضر ومثلا لادامتها بدو في
 مادة الاضر وبالعكس في مادة الادوام وكذا من الشرط العامة والعرفية العامة لتصلح
 في مادة الشرط الخاصة ومثلا في مادة الاضر وقوله وصلها بموافاق مادة
 الادوام بالوصف والضر من المطلقة العامة لخصوص البقية من الممكنة العامة لانها اعم
 من المطلقة العامة قال الرابعة الموجبة في الادام والذات مع قيد الادوام
 بحسبها وهي سوا كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقين عامتين
 موجبة والاخرى سالبة ومثلا ايجابا وسلبا ما هو اقول الموجبة للادام هي
 المطلقة العامة مع قيد الادوام بالذات وهي سوا كانت موجبة او سالبة في
 تركيبها من مطلقين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان الجزء الاول
 مطلقة عامة والجزء الثاني هو الادوام وقد عرفت ان معنوه مطلقة عامة

فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
 عامة لها الموجبة المطلقة العامة في الجزء الاول
 واما السالبة الممكنة العامة في قوله لا شيء من
 الانسان ضلكت بالامكان العام في قوله لا شيء
 من الانسان ايجابا اذا لم يكن ظهوره بيا كان
 هناك سلب في قوله ايجابا سلب ضرورة ايجابا
 ممكن عام سالب واكانت سالبة فقولنا لا شيء
 من الانسان ضلكت بالفعل لا بالضر فتركيبها
 من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول
 وموجبة ممكنة عامة وهي معنى الاضر
 فتركيبها السلب لا يمكن ضروريا كان هناك
 سلب في قوله سلب هو المكن العام الموجب
 في اوجها من الخاصتين لانه في قوله الاضر
 والادوام بالوصف لادامتها عند فعلية النسبة
 لا بالضر فتركيبها من غير ممكنة سالبة
 فتركيبها بالضر فتركيبها بالذات ودعم
 الازالة من وجهها لتصلحهما في مادة
 الادوام الخالي عن الاضر ومثلا لادامتها
 بدو في مادة الاضر وبالعكس في مادة
 الادوام وكذا من الشرط العامة والعرفية
 العامة لتصلح في مادة الشرط الخاصة
 ومثلا في مادة الاضر وقوله وصلها بموافاق
 مادة الادوام بالوصف والضر من المطلقة
 العامة لخصوص البقية من الممكنة العامة
 لانها اعم من المطلقة العامة قال الرابعة
 الموجبة في الادام والذات مع قيد الادوام
 بحسبها وهي سوا كانت موجبة او سالبة
 فتركيبها من مطلقين عامتين موجبة
 والاخرى سالبة ومثلا ايجابا وسلبا ما هو
 اقول الموجبة للادام هي المطلقة العامة
 مع قيد الادوام بالذات وهي سوا كانت
 موجبة او سالبة في تركيبها من مطلقين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان
 الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو
 الادوام وقد عرفت ان معنوه مطلقة عامة

فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة
 عامة لها الموجبة المطلقة العامة في الجزء الاول
 واما السالبة الممكنة العامة في قوله لا شيء من
 الانسان ضلكت بالامكان العام في قوله لا شيء
 من الانسان ايجابا اذا لم يكن ظهوره بيا كان
 هناك سلب في قوله ايجابا سلب ضرورة ايجابا
 ممكن عام سالب واكانت سالبة فقولنا لا شيء
 من الانسان ضلكت بالفعل لا بالضر فتركيبها
 من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول
 وموجبة ممكنة عامة وهي معنى الاضر
 فتركيبها السلب لا يمكن ضروريا كان هناك
 سلب في قوله سلب هو المكن العام الموجب
 في اوجها من الخاصتين لانه في قوله الاضر
 والادوام بالوصف لادامتها عند فعلية النسبة
 لا بالضر فتركيبها من غير ممكنة سالبة
 فتركيبها بالضر فتركيبها بالذات ودعم
 الازالة من وجهها لتصلحهما في مادة
 الادوام الخالي عن الاضر ومثلا لادامتها
 بدو في مادة الاضر وبالعكس في مادة
 الادوام وكذا من الشرط العامة والعرفية
 العامة لتصلح في مادة الشرط الخاصة
 ومثلا في مادة الاضر وقوله وصلها بموافاق
 مادة الادوام بالوصف والضر من المطلقة
 العامة لخصوص البقية من الممكنة العامة
 لانها اعم من المطلقة العامة قال الرابعة
 الموجبة في الادام والذات مع قيد الادوام
 بحسبها وهي سوا كانت موجبة او سالبة
 فتركيبها من مطلقين عامتين موجبة
 والاخرى سالبة ومثلا ايجابا وسلبا ما هو
 اقول الموجبة للادام هي المطلقة العامة
 مع قيد الادوام بالذات وهي سوا كانت
 موجبة او سالبة في تركيبها من مطلقين
 عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة لان
 الجزء الاول مطلقة عامة والجزء الثاني هو
 الادوام وقد عرفت ان معنوه مطلقة عامة

[illegible]

وقت فيكون منتشرا في الاوقات مطلقا لها غير مقيد بالادوام والاضيق رتبة
ولهذا اذا قيلنا باحد ما حذف الاطلاق من اسمها كانا فاعا وقتية ومنتشرا في الاوقات
فيما اتسع فيما بعد مطلقا وقتية ومطلقا منتشرا وما غير الوقتية المطلقا المنتشرة
المطلقا فان المطلقا الوقتية هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت معين
المطلقا المنتشرة هي التي حكم فيها بالنسبة بالفعل في وقت غير معين فظهر ان
المخصوص وهو واضح لا يمتد فيه قال السابقة الحكمة الخاصة وهي التي حكم
فيها ان ارتفاع الضيق في المطلقا عن جانب الواحد والعدم في الجانبين
موجبة كقولنا لا مكان لخاص كل انسان كان له او سالبة كقولنا لا مكان للخاص
لا شيء من الانسان يكتب فتركيبا من ممكنين علمتين احدهما موجبة والاخرى
سالبة والاضافة فيها ان الادوام انما تدل على مطلقا عامة والاضيق في انشائه على
عامة مخالفتي الكيفية وواقعة كلية للقضية المطلقة بما اقول الحكمة الخاصة
حكم فيها بسلبية في المطلقا عن جانب واحد واليجاب والسلب في كل انسان كاتب
بالا مكان الخاص لا شيء من الانسان كاتب لا مكان له او كان معناه وان ايجاب
الكتابة لا لانسان وصلها فاحد ليسا بغيري ولكن سلب غيرة الايجاب
عام سالبة سلب غيرة والسلب ممكن عام موجب فالحكمة الخاصة سواء كانت موجبة
او سالبة يكون تركيبها من الممكنين علمتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فلا
فرق بين موجبتها وسالبتها في المطلقا معناه الحكمة الخاصة رفع الضيق ومرتبة
عن الطرفين سواء كانت موجبة او سالبة بل في اللفظ حتى اذا عيرت
بعبارة ايجابية كانت موجبة وان عيرت بعبارة سلبية كانت

[illegible][illegible]

مقدمه كذا الثاني نالها وهي اما متصلة او منفصلة اما المتصلة فاما لزومية وهي التي
 يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما أي يجب فذلك كالعلية
 والتضايك اما انفاقية وهي التي يكون فيها ذلك بعكس اتصال الجزئين على الصدق
 كقولنا اننا انما نأكل طعاما فالحمار نأكله واما المنفصلة فاما حقيقية وهي التي
 يحكم فيها بالتناقض بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا انما لا يكون هذا الصدق
 زورا او خروفا واما فاضلة الجموع هي التي يتغير فيها بالتناقض بين الجزئين في الصدق
 فقط كقولنا انما لا يكون هذا الشيء حجر او شجرة او مائة فالحجر هو التي يحكم فيها
 بالتناقض بين الجزئيين في الكذب فقط كقولنا انما لا يكون ذلك الجواد ولا يعرف اقول
 لما وقع الغرام من الحيلات اقسامها شرعية في اقسام الشرطيات وقد سمعت
 ان الشرطية ما يتركب من قضيتين هي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول
 احد الجزئين او منفصلة اخرى اوجبت او سلبت انفصال احد الجزئين كقولنا
 والقضية الاولى من جزئ الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى قد
 فقد صدق في الذكر القضية الثانية تسمى نالها لملوها اياها ثم ان المتصلة
 اما لزومية فيكون انفاقية اما اللزومية فهي التي يحكم بصدق التالي فيها علم
 بتقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما اوجب ذلك والمتراد بالعلاقة شيء اسهل
 تبينه كقولنا الثانية كالعلية والتضايك اما العلية فان يكون المقدم
 عللة للتالي كقولنا ان كانت الشمس ملعة فالحمار موجود او مملوء لانه كقولنا
 ان كان انهار موجودا ان الشمس ملعة او يكون ان مملوءا لانه احل كقولنا انما
 انهار موجودا انما هو لوطه فان جرى انهارا واضاءة العالم حولنا انهارا

في الحقيقة انما هي التي لا يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم
 كقولنا انما لا يكون هذا الشيء حجر او شجرة او مائة فالحجر هو التي يحكم فيها
 بالتناقض بين الجزئيين في الكذب فقط كقولنا انما لا يكون ذلك الجواد ولا يعرف اقول
 لما وقع الغرام من الحيلات اقسامها شرعية في اقسام الشرطيات وقد سمعت
 ان الشرطية ما يتركب من قضيتين هي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول
 احد الجزئين او منفصلة اخرى اوجبت او سلبت انفصال احد الجزئين كقولنا
 والقضية الاولى من جزئ الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى قد
 فقد صدق في الذكر القضية الثانية تسمى نالها لملوها اياها ثم ان المتصلة
 اما لزومية فيكون انفاقية اما اللزومية فهي التي يحكم بصدق التالي فيها علم
 بتقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما اوجب ذلك والمتراد بالعلاقة شيء اسهل
 تبينه كقولنا الثانية كالعلية والتضايك اما العلية فان يكون المقدم
 عللة للتالي كقولنا ان كانت الشمس ملعة فالحمار موجود او مملوء لانه كقولنا
 ان كان انهار موجودا ان الشمس ملعة او يكون ان مملوءا لانه احل كقولنا انما
 انهار موجودا انما هو لوطه فان جرى انهارا واضاءة العالم حولنا انهارا

في الحقيقة انما هي التي لا يكون فيها صدق التالي على تقدير صدق المقدم
 كقولنا انما لا يكون هذا الشيء حجر او شجرة او مائة فالحجر هو التي يحكم فيها
 بالتناقض بين الجزئيين في الكذب فقط كقولنا انما لا يكون ذلك الجواد ولا يعرف اقول
 لما وقع الغرام من الحيلات اقسامها شرعية في اقسام الشرطيات وقد سمعت
 ان الشرطية ما يتركب من قضيتين هي اما متصلة ان اوجبت او سلبت حصول
 احد الجزئين او منفصلة اخرى اوجبت او سلبت انفصال احد الجزئين كقولنا
 والقضية الاولى من جزئ الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة تسمى قد
 فقد صدق في الذكر القضية الثانية تسمى نالها لملوها اياها ثم ان المتصلة
 اما لزومية فيكون انفاقية اما اللزومية فهي التي يحكم بصدق التالي فيها علم
 بتقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما اوجب ذلك والمتراد بالعلاقة شيء اسهل
 تبينه كقولنا الثانية كالعلية والتضايك اما العلية فان يكون المقدم
 عللة للتالي كقولنا ان كانت الشمس ملعة فالحمار موجود او مملوء لانه كقولنا
 ان كان انهار موجودا ان الشمس ملعة او يكون ان مملوءا لانه احل كقولنا انما
 انهار موجودا انما هو لوطه فان جرى انهارا واضاءة العالم حولنا انهارا

وأما التعاقبات فإن يكون متعاقباتين قولنا كان زيد باعماً كان عمر ابناً وهذا
الطرفين لا يتناولان الزمنية الكاذبة لعدم اعتبار صدق التالي على تقدير صدق
العلامة فيها فالأولى قال المزومية لم تحل فيها بعد قضية على تقدير قضية أخرى
بغيرها موجبة لذلك فهو متناول للزمنية السكاذبة لأن الحكم للعلاقة انطابق
الواقع كان الحكم متحققاً والعلاقة أيضاً متحققة وإن لم يطابق الواقع فاما الحكم
الذي لم يكن واقعاً ولم يتحقق فيه العلاقة فيكون متعلقاً بالواقع الذي لم يكن كذلك اي صدق
التالي على تقدير صدق المقدم فيها لا العكس موجبة لذلك بل مجرد توافق صدق
الحقين قولنا ان كان انساناً طلقاً كان محمداً زاهياً فانه ساقطة بغير تسمية المحمداً
وناطقية الانساقية بخلاف العقل فحق كل واحد منهما أكد الآخر ليس بهما الاوافق
الطرفين على الصدق وقالوا حتى يتحقق فيها بعد التالي على تقدير صدق المقدم
لا العلامة بل مجرد صدقهما كان في لتناول الاتفاقية السكاذبة فاما الحكم فيها
صدق التالي للعلاقة وربما يطابق الواقع بأن يصدق التالي لا يوجد العلاقة
وربما لم يطابق الواقع بأن يصدق التالي على تقدير صدق المقدم او يصدق
وتوجد العلاقة وقد يكتفي في الاتفاقية بصدق التالي حتى يقال انهما
التي حكم فيها بعد التالي على تقدير المقدم لا العلاقة بل مجرد صدق التا
ومحذور ان يكون المقدم فيها صادقاً وكاذباً ويسمى بهذا المعنى اتفاقية مائة
وبالعكس الاول اتفاقية خاصة للعلم والمخصوص بينهما فانه صدق
المقدم والتالي اتفاقية لا ينعكس اما المتصلة فقد عرفت انها على
اقسام حقيقة هي التي يحكم فيها بالتناقض بين خبرها صدقاً وكذا خبرها اما ما لم يكن

[illegible]

الاشهادات کی تعداد ۱۱۰۰۰۰
تقریباً ۱۰۰۰۰۰
الافوقیۃ الطریقین سے
سے الافاق تیزیل قول

[illegible]

هذا القول زوجا وفرعا او مائة المجموع هي التي يحتملها بالثاني بين خبريهما مثلا
فقط كقولنا اما لو كان هذا الشيء شجرة او حجر مائة الخلو هي التي يحتملها بالثاني
خبريهما كذا بافتقار قولنا اما لو كان زيد البحر اما ان لا يفرق واسما سميت لادلى
حقيقة لان الثاني بين خبريهما انما هو الثاني بين خبري الاحتمال انه في الصدق
والكذب معا فحق باسم المنفصلة بل هي حقيقة الانفصال الثانية مائة المجموع
لاستعمالها على منجم بين خبريهما والثالثة مائة الخلو لان الواقع ليس مخلوفا
احد خبريهما واما يقال مائة المجموع مائة الخلو على التي حتملها بالثاني في الصدق
او في الكذب مطلقا وهذا المعنى نكران اعظم من الخبرين لادلى من الحقيقة
ولبعض الافاضل منها بحث شريف وهو ان المراد بالثانيات المجموع ان لا يصدق
ذات الحق لا انها لا يجتمعان في الوجود فانه لو كان المراد عدم الاحتجاج في الوجود
لو كان بين الواحد الكثير من المجموع لان الواحد جزء الكثير وجزء الشيء يحتمله
في الوجود لكن الخبرين نفس على منجم يليق بما قال عندك من ان هذا من انظر الى
جواز منجم يدل لان المراد المزموم فان جزء الشيء من لوازمه وقد تجتمع على
انه لا منجم بين الاثنين المزموم ولا منجم خلو ورجا من الله تعالى ان يصح
عليه الجواب عن هذا الاحتجاج هو ليس لانظر في المراد من عبارة القوم
فأشأهم ان يعنوا بالثانيات في المجموع عدم الاحتجاج في الصدق فان مائة المجموع في
المنفصلة والانفصال المعتبره لا بين القاضيتين فلا يكون من المجموع الا بين
قاضيتين فلو كان المراد عدم الاحتجاج في الصدق لكان بين كل قاضيتين
من المجموع لا سيما انه ان يصدق قضية على ما صدق عليه

[illegible][illegible]

وكتبه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٠
والفصل الثاني من كتابه في النحو

اذا كان الانسان ناطقا فليس محمرا ناطقا كانت موجهة لا يحكم فيها بموافقة
 سلبنا حقيقة المحمرا لناطقة الانسان على هذا يكون التساوية العنصرية سالبة
 العناد هي الحكم فيها بنوع العناد واما رفع العناد الذي في الصدق والكذب في
 السالبة العنصرية الحقيقية واما رفع العناد الذي في الصدق والكذب في
 واما رفع العناد الذي هو في الكذب في مائة المحل لا محكم فيها بعدا والسلب
 والسالبة الاتفاقية ما يحكم فيها بسلب اتفاق النما ما فيها على احد النما
 لا يحكم فيها باثبات السلب قال المستقلة الموجهة تصدق عن صديقين
 وعن كاذبين عن مجهولين الصدق والكذب عن مقدم كاذب نال صادق
 دون عكسه لا متناه استلزام الصراخ الكاذب تكذب عن جزئيين كاذبين
 وعن مقدم كاذب نال صادق ببالعكس عن صادقين اذا كانت لزومية
 واما اذا كانت اتفاقية فلنجمعا عن صادقين نال قول الشرطية
 انما هي طائفة الحكم بالاتصال لا الانفصال ^{فصل} الفصل الثاني من محال بعد جزئيهما
 وكذا بما فان طابق الحكم فيها المنفصل مرفوع صادق او كاذب كذا في جزئيهما
 ثم اذا استنبأ جزئيهما الى نفس الحكم حصل في بقية اقسام الحكم اما ان يكون صادقين
 او كاذبين او يكون المقدم صادق والنا كاذبا او بالعكس فيبين ان كل من
 والشرطيات من هذه الاقسام تنكب في المستقلة الموجهة العنادة تنكب
 عن كاذبين كوننا ان كان نبي انسانا فهو جولي عن كاذبين كقولنا
 ان كان يدعي انه جولي ودون مجهول الصدق والكذب في لنا ان كان زيدا
 مكتوب فهو جولي كاذب عن مقدم كاذب نال صادق كوننا ان كان يدعي حمرا

[illegible]

من الامم من لا يدينون الا بالله تعالى ولا يدينون الا بالقرآن الكريم ولا يدينون الا بالسنة النبوية ولا يدينون الا بالعرف والعرف هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين ولا يدينون الا بالعدل والعدل هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين ولا يدينون الا بالحق والحق هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين ولا يدينون الا بالبر والبر هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين ولا يدينون الا بالعدل والعدل هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين ولا يدينون الا بالحق والحق هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين ولا يدينون الا بالبر والبر هو ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق الثقات المعتبرين

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

بما شريف وهو ان الاتفاقية لا يكتفي فيها بعين الطرفين بل انما ان كان
ذلك من عدم العلاقة فيكون كذا مما عرفت في قوله تعالى في المائدة
بينهما **قال** والمصلحة في الحقيقة تصدق على كذا وكذا بـ عن
صديق كذا بـ مائة المجمع تصدق على كذا بـ عن صادق وكذا بـ عن كذا بـ
عن صادق مائة المخلو تصدق على كذا بـ عن صادق وكذا بـ عن كذا بـ
كذا بـ السالبة تصدق على كذا بـ الوجهة وكذا بـ عما تصدق عنه الوجهة
اقول الاقسام في النفس ثلاثة لما استعملنا ان المقدم فيها لا يمتنع عن التالي
بما يلزم نظرها اما ان يكون صادقا او كاذبا او يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا فالوجهة الحقيقية تصدق عن صادق وكذا بـ لها التي حكم
فيها بعدم اجتماع خبريها وعدم ارتفاعها فلا بد ان يكون احدهما صادقا
والاخر كاذبا كقولنا اما ان يكون هذا الصدق زوا ولا دجاء وكذا بـ عن صادق
لا اجتماعهما في الصدق كقولنا اما ان يكون الاربعة زوا او منقسمة متساوية
وكذا بـ عن كذا بـ لا ارتفاعهما كقولنا اما ان يكون الثلثة زوا او منقسمة
بمتساوية مائة المجمع تصدق على كذا بـ صادق وكذا بـ لها التي حكم فيها
بعدم اجتماع طرفيها في الصدق فجاز ان يكون طرفاهما متعينين في كبريها
على كذا بـ كقولنا اما ان يكون زيد شجاعا او جبارا او يكون احد طرفيها
واقعا والاخر غير واقع فيكون تركيبها صادق وكذا بـ كقولنا اما ان
يكون زيد انسانا او شجاعا او كذا بـ عن كذا بـ لا اجتماع خبريها كقولنا اما ان
زيد انسانا او ناطقا او مائة المخلو تصدق على كذا بـ صادق عن صادق وكذا بـ

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

في قوله تعالى في المائدة
منها ما في المائدة

[illegible]

المجلس العام للقضاة

الإقامة الجارية

اولاً تقديم ان كان في

لا يقدر الله على أن يخلق خلقاً
مما يشاء

مكتبة جامعة القاهرة
مكتبة جامعة القاهرة

وزیراعلیٰ اور وزیراعلیٰ

المؤلفين على وضع الحكماء

پایان و

المعتبرة الاتفاقية ليست هي من الاوضاع الممتدة الاجتماع مصطلقا بل الاوضاع
الكاملة بحسب نقل الامور لا ذلك لم يصدق الاتفاقية الكلية اذ ليس بين
طرفيها علامة ترجيح من التالى على فقد يرصد المقدم فيمكن اجتماع عن التالى
مع المقدم الا كان بينهما ملازمة التالى ليس بمحققا على فقد يبرصد في المقدم
على هذا الوضع فكل بعض الاوضاع الممتدة الاجتماع مع فرع المقدم لا يكون
التالى صادقا على فقد يبرصد في المقدم فلا يكون التالى صادقا على فقد يرصد
المقدم على جميع الاوضاع الممتدة الاجتماع مع المقدم فلا يرصد الكلية الاتفاقية
واذا عرفت مفهوم الكلية فكذلك جبرية المتصلة والمنفصلة ليس بينهما
المقدم والتالى بل جبرية الاوامر الاحوال حتى يكون الحكم بالانصال الى
في بعض الاوامر على بعض الاوضاع الممتدة الى كونها قد يكون اذا كان الشيء
حيوانا كان انسانا فان الحكم يلزم الانسانية للحيوان انما هو على وجه
ناطقا وكلنا قد يكون اما ان يكون هذا الشيء ناميا او جمادا فان العنا
بينهما انما يكون على وجه كونه من الخصائص او خصوصية الشرطية
فيستعين بعض الاوامر الاحوال كونها ان حصى اليوم اكثر من ذلك اما احوالها
فباعمال الامان الاحوال بالجملة الاوضاع اللازمة في الشرطية بقرينة
الافراد في الكلية فكذلك الحكم فيها ان كان على فرد معين في خصوصية
فان بين كمية الحكم بانه على كل افراد على بعضها في المحصورة والاخرى الممتدة
لذلك الشرطية ان كان الحكم بالانصال الى الانصال فيما على معين في
الخصوصية والا فان بقرينة الحكم بانه على جميع الاوضاع او بعضها في محصورة

[illegible][illegible]

برود
حاکم فیما فی جمیع الارض
او بکسب
علی اعتبار الاوضاع
الارضانی

كلما كان دائما اما ان يكون هذا العقد زوجا او فردا دائما اما ان يكون منفصلا
 بينهما وبداية غير منقسمين الرابع من حملية ومنصلة فنقول ان كان طلوع الشمس على
 لوجها النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والنهار معكس كقولنا
 ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس من زوم لوجها النهار
 والسادس من حملية ومنصلة فنقول ان كان هذا عندهما اسماء اما زوج او فرد
 والسادس بالعمس فنقول ان كان هذا اما زوجا او فردا كان هذا عندهما اسماء
 منصلة ومنصلة فنقول ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
 دائما اما ان يكون الشمس طالعة اما ان يكون النهار موجود او لا التاسع
 ذلك فنقول ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة اما ان يكون النهار موجودا
 فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما امثلة التفصلات فالاول من حمليتين
 فنقول ان يكون العقد زوجا او فردا او الثاني من متصلتين فنقول ان اسماء اما
 ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة
 النهار موجود او الثالث من متصلتين فنقول ان اسماء اما ان يكون هذا العقد
 زوجا او فردا اما ان يكون هذا العقد لا زوجا ولا فردا او الرابع من حملية
 ومنصلة فنقول ان دائما اما ان يكون طلوع الشمس على لوجها النهار فاما
 ان يكون كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجود او الناحية من حملية
 منفصلة فنقول ان دائما اما ان يكون هذا الشئ ليس عن او اما ان يكون اما زوجا
 او فردا والسادس من متصلة ومنصلة فنقول ان دائما اما ان يكون كلما
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود اما ان تكون الشمس طالعة اما ان يكون

بينهما أنا يقتضيه صدق أحدهما وكذب الآخرى أما لان قولنا زيد ليس باطنى
قوة قولنا زيد ليس باطنى أما لان قولنا زيد انسان فحق قولنا زيد باطنى وأما
خصوصية المادة فحقا في قولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الانسان حيوان في قولنا
بعض الانسان حيوان بغير لانسان ليس حيوان فان خلاهما بالاجاب السلب
صدق أحدهما وكذب الآخرى لا يعنى ته وهو كى نهما كليتين او جزئيتين بل
بعضهما من المادة والآخر من ذلك في كل كليتين جزئيتين مختلفتين بالاجاب السلب
وليس كذلك فان قولنا كل حيوان انسان لا شئ من الحيوان انسان كليتان مختلفتان
اجابا وسلبا واختلاهما لا يقتضيه صدق أحدهما وكذب الآخرى بل هما كاذبان
وكذلك قولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان جزئيتان
مختلفتان بالاجاب السلب ليس لهما صا دقة الاخرى كاذبة بل
صا دقتان بخلاف قولنا بعض الحيوان انسان لا شئ من الحيوان انسان
يقتضيه لذاته وهو ته لا يكون أحدهما صا دقة والآخرى كاذبة حتى ان الاختلاف
بالاجاب السلب بين كل قضية كلية وخبرية يقتضيه ذلك قال لا يفتق
التناقض في المخصوصيتين عند اتحاد الموضوع ويندج فيه حق الشرط
والخبر مو اكل عند اتحاد المحمول ويندج فيه حق الزمان المكافاة
والقول والفعل في المخصوصتين لابد مع ذلك من اختلاف الجاهلية لصدا
الجزئيتين لأن كليتين في كل مادة يكون فيهما الموضوع اعلم من المحمول ^{بمختل} كذا
مفردا من مختلفات النجاة لصدا الملتئتين كذلك الضمريتين في مادة الامكان
اقول ان قضيتان مختلفتان بالاجاب السلب ايا مخصصتين او مخصصتان

[illegible]

اسکا مفتیان المص
ملازمہ نقدی حصہ
بالعبیث علی انہا
نہ انحصرت علیہ
امتیقان الاکابر
والسلطان کین
الشیاف منہا
بجوان کون ادا
الاخرے

محمودة لعمدتها
 جينا بنا على هذا
 ان تفتي جينا ان
 الوب يفتي جينا ان
 اهل غسلا الوب
 ١٢ جينا الوب
 قولنا ما قصصنا
 فليرو عدم الفرض
 محمودة ولما قصصنا
 ان المراد قصصنا
 فليرو عدم الفرض
 محمودة ولما قصصنا

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ
 ما كنا لنهتدي لہ
 ما كنا لنهتدي لہ

[illegible]

لان الجملة التي عاين في الجزئية من المحمولات في الحقيقة فانكنا لمصداق
 فالتناقص يتحقق بينهما الابدان فيحق ثمانى وحدها فلاولى حجة الموضوع اذا
 الموضوع فيهما التناقصا فضا الجواز صدقوا ذلك بما معا كقولنا ذيقا أعجز عن المشقة
 الثانية وحده المحمول فانكنا نقض عند اختلاف المحمول كقولنا ذيقا قائم زيد
 الثالثة وحده الشرط لعدم التناقص في الحقيقة الشرط كقولنا الجسم منق البصر
 بشرط كونه ابيض الجسم ليس منق البصر بشرط كونه اسودا ^{اي في غير ذلك في الاخرى} والاساس في الاربعة وحده الكمال المحمول
 اذا اختلف الكمال في الجزم يتناقصا كقولنا الزنجي اسود والزنجي ليس باني كمالا
 الزنجي فانكنا نقض في الحقيقة الزمان كقولنا ذيقا قائم وليد الجيد ليس باني كمالا
 السادسة وحده الكمال لعدم التناقص عند اختلاف المكان كقولنا ذيقا ليس في
 الدار زيد ليس في السور في السور السابعة وحده الاضافة فاذا اختلفت افعالها
 لم يتحقق التناقص كقولنا ذيقا ابيض في العود زيد ليس بابي المبكر التناقص في
 القى والفعل فان النسبة اذا كانت في القصيتين بالفعل في الاخرى
 بالضرورة لم يتناقصا كقولنا المحرم الذي مسكرا بالحق والمحرم الذي ليس
 بمسكرا في الفعل فاما الثانية بشرط ذكرها القداما لا يتحقق التناقص فيهما
 المتأخرون الى واحد تين حق الموضوع ووجه المحمول فان حجة الى موضوع
 يندرج فيها حجة الشرط ووجه الكمال الجواز اما ان الجزئية الشرطية في الموضوع
 في قولنا الجسم منق البصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه ابيض في الموضوع كقولنا
 ليس منق البصر هو الجسم لا مطلقا بل بشرط كونه اسودا فاختلاف الشرطتين في الموضوع
 فلا اتحاد في الموضوع في الحقيقة وان الجزئية الكمال في الموضوع في قولنا الزنجي ليس في

والله اعلم بالصواب

[illegible]

مجلس خوارزمی، ۱۳۰۲، ص ۱۳۰

قولنا الرابحي ليس بأسبق كل الرابحيين هما مختلفان وحق الحمل بينهم فيها الوحدانية
 أما اندلج من الزمان فلان الحمل في قولنا زيد نائم أي النائم ليلا وفي قولنا
 زيد ليس نائم أي ليس النائم هما أيضا مختلفان الزمان يستلزم على اختلاف المحرور
 اندلج حق انكاد الامانة واللقوة والفعل فعلى ذلك القياس مردها
 الفارابي الى وحدة واحدة وهي حق النسبة المحتمية تكون السلب اخر
 على النسبة التي مرد عليها الايجاب عندك يتحقق التناقض خبرا وانما
 كانت مردودة الى تلك الوحدة لانه اذا اختلفت شي من الامور الثمانية اختلف
 النسبة ضرورة ان نسبة الحمل الى احد الامور مغايرة لنسبة الآخر
 احد الامور الى شيء مغايرة لنسبة الآخر اليه ونسبة احد الامور الى الآخر
 بشرط مغايرة النسبة اليه بغير اخلو على هذا فبعض التحدت النسبة
 اتحد الكل فكانت لقضيتان محصورتين فلا بد من ذلك اي مع اتحادها
 في الامور الثمانية من اختلافها في الحكم اتحدت الكلية الجزئية فانها
 لو كانتا كليتين او جزئيتين لم يتناقضا لولا كذب كليتين صد الجزئيتين
 في كل مادة يتوهم الموضوع فيها اعم من المحمول كقولنا كل حيوان نسان ولاشئ من
 باسنان فانها كما قد بان وكقولنا بعض الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بشئ
 فانها صادقتان فان قلت الجزئيتان ماتت صادقتان لاختلاف الموضوع لاختلاف
 القيمة فان البعض يحمل على الانسان غير البعض المحكوم عليه بالسلب لا شيء
 فنقول النظر في جميع الاحكام انما هو الى مفهوم القضية وليس الى خط مفهوم
 الجزئيتين هو الايجاب لبعض افراد السلب عن بعض لمتناقضا وانما البعض

بما

في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة

في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة

فامر حارس عن اهلهم فان قلت ليس عبرة واحدة الموضوع في الحقيقة الى اعتبار
 شرط اخر المصنوع كالمادة او المكون في ذلك كذا ذات الموضوع والا لم يكن
 باين الحكمة والحكمة تتناقص فان ذات الموضوع في الكمية جميعه لا في كثره
 بعضها كما يختلفان هناك اذ المكون القصيدان مجموعتين اما اذا كانتا
 مجموعتين فلا بد من تلك الشروط من شرط اخر في كل اى في الحقيقة كالمصنوع
 وهو لا يختلف في الكمية لانها لا تتغير في الكمية لم تتناقصا لكن في الحقيقة
 في مادة الامكان كونها اكل انسان كناية عن ضرورة ولا تسمى من انسان كناية عن
 فانها ايذ بان لا يحيا ككناية لشئ من افراد الانسان ليس في الحقيقة في
 وهذا المثلثين بها كناية لانا اكل انسان كناية لاما كان ليس كل انسان كناية
 بالامكان فبما ان اختلاف الكمية لابد منه في الوجه قال فقيض الخبر في
 المطلقة المطلقة العامة لان سبب الضرورة مع الضرورة مما يتناقصا كناية عن
 المطلقة المطلقة العامة لان التسبب في كل الاوقات يتناقصا كناية عن
 وقيض شرط العامة كحقيقة المطلقة اعني التي حلت بها كبر في الضرورة
 عن جانب المحال فكونا كل مربية ذات الحجب يمكن ان يسجل بعض اوقات
 ان نه مجنونا وقيض العربية العامة كحقيقة المطلقة اعني التي حكم فيها كيد
 المحل الموضوع او سبب عنه في بعض احيان صف الموضوع ومثالها ما مر في
 اعلم ان قفيض كل شئ رفعه هذا القيد كناية عن القيد فقيض القيد
 قضية حرة اكل قضية علي فقيضها رفع تلك القضية فاذا قلنا اكل هذا
 جملان بالضرورة فقيضها انه ليس كذلك وكل في سائر القضايا التي

في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة

في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة
 في النقص من ان يكون ذلك الموضع في الحقيقة

١٢١
لله
مقدم اراء والقضية
المختارة

مجلس القضاء الاعلى

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الاصناف

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

اسمہ:

۴۴

شیخ الاسلام مسعود

ان جلیون نصفه

۱۰۰

اذا فرغ القضية فربما يأتي نفس فحوا قضيتها لها مفهوم محصل عن العقل
من القضايا العبدية واما يمكن فيها قضيتها لها مفهوم محصل عن العقل من
القضايا كبرية وادوية لا ادم مساو له مفهوم محصل عن العقل فاخذ ذلك ال
السبب والاطلاق اسم القبيض عليها حتى تضمنت لقض القضايا امهوت محصلة
عن العقل انما حصلت تلك المفهومات ولكيف بالقد الاجاب الى ان القبيض
ليسهل استعنا هذه الاحكام فالمراد بالقبيض هذا الفصل احد الامور
فصل القبيض الادوية السبب واد اعرفت هذا فنقول قبيض الضرورية المطلقة
العام لان الامكان العام هو سلب الضرورية عن الجانب المحال للوجود لا خفاء
ان ثبات الضرورية في الجانب المخالف سلبها في ذلك الجانب مما يتناقض فضرورية
الاجاب قبيضا سلب ضرورية الاجاب سلب ضرورية الاجاب بعينه امكانا
وضرورية السلب قبيضا سلب ضرورية السلب هو بعينه امكانا موجب كذلك
امكان الاجاب قبيضا سلب امكان الاجاب سلب ضرورية السلب الذي هو
ضرورية السلب امكان السلب قبيضا سلب امكان السلب سلب ضرورية الاجاب
الذي هو بعينه ضرورية الاجاب قبيضا لا امة المطلقة المطلقة التي لان
في كل الاوقات ينافية لاجاب البعض العكس التي في كل الاوقات ينافية
السلب بعض فاننا انما نفيه محلا ما قال في الضرورية لان اطلاق الاجاب
لا ينافي مع السبيل بل ادم قبيضا فان وادم السلب قبيضا فم دعاهم
وذلك اطلاق الاجاب لانه اذا لم يكن المحمول اتم السلب كان ادم الاجاب
او انما ينافي بعض الاوقات دون بعض وانما كان ينفي اطلاق الاجاب كذلك

انصرفت عودہ کر کے اساتذہ الامجاد کے ہاتھ سے درس کیا اور بعد ازاں

[illegible][illegible]

التي هي من جنس واحد لا ينفك عن بعضها
فان قيل ان كان من جنس واحد لا ينفك
عن بعضها فكيف يكون من جنس واحد
لا ينفك عن بعضها

فان قيل ان كان من جنس واحد لا ينفك
عن بعضها فكيف يكون من جنس واحد
لا ينفك عن بعضها

فان قيل ان كان من جنس واحد لا ينفك
عن بعضها فكيف يكون من جنس واحد
لا ينفك عن بعضها

في

فان قيل ان كان من جنس واحد لا ينفك
عن بعضها فكيف يكون من جنس واحد
لا ينفك عن بعضها

فان قيل ان كان من جنس واحد لا ينفك
عن بعضها فكيف يكون من جنس واحد
لا ينفك عن بعضها

اما كن او اما كن المتفصلة السالبة للتفصيل على هذا القياس سواء كانت مركبات
 وان كانت جزئية فلا يكتفي في تفقيها ما ذكرناه لا يكتذب بعض الجسم حيوان
 لادائما مركب كل واحد من لقيض جزئها بل الحق في تفقيها ان يرد دبين
 لقيض الجزئين لكل واحد احد اى كل واحد لكل مخلوع لقيضيهما
 فيقال كل واحد احد من افراد الجسم اما حيوان اما اوليس حيوان **اما الاول** كل
 حكم المركبات الكلية واما المركبات الجزئية فلا يكتفي في تفقيها ما ذكرناه **القول**
 بدليل تفقيها الجزئين لحيوان كذا المركبة الجزئية مع كذا المفهوم للرد فان بين الجزئين
 يكون المحمول ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع ومسلويا دائما لكل افراد الباقية فتكذب
 الجزئية الا دائما لان مفهوما ان بعض افراد الموضوع يكتفى ببعض ثبته للمحمل
 فانه لا يثبت عنه اخرى لا فرد من افراد الموضوع في تلك المادة كذلك يكتفى ببعض
 كل واحد من لقيض جزئها اى كليتبه اما الكلية الموجبة فله ام سلب المحمول
 عن بعض الافراد واما الكلية السالبة فله ام ايجاب المحمول لبعض الافراد كقولنا
 بعض الجسم حيوان دائما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما وسلب
 عن افراد الباقية دائما فلك الجزئية كاذبة مع كذا في لنا كل جسم حيوان
 دائما ولا شئ من الجسم حيوان اما بل الحق في تفقيها ان يرد لقيض الجزئين
 لكل واحد احد فاذا قلنا لبعض جزئ لادائما كما معناه ان بعض جزئيهما
 يثبت له ثبوت فثابت بثبوت وقت اخر فقيضه ان ليس كذلك فاذا
 لم يثبت بعض افراد جزئيهما يكتفى وقت لا يكتفى وقت اخر ثبوت
 كل واحد احد من افراد جزئ اما كليتبه اما اوليس دائما هو الرد يد بين لقيض

بختوان فرزند پادشاه مسعود بود
 و السبب شریف
 ۱۰۰۰
 ان شخص است که از قباد
 الحرد و بن قاضی عالم
 زاده علی که قاضی
 موروثی است که از قاضی
 شاهنا خیر قاضی
 ۱۰۰۰
 عن ایل بل غلامدادانی
 ۱۰۰۰

[illegible]

پیش رویت الحول و سید مقتدیان

جاء اجتماع المركبة الجزئية مع أحد الكليتين على الكذب في أحد الكليتين
من فقيص المركبة الجزئية لا يختص بمحذون يكذب بل في الأعم فربما يصح
فقيص المركبة الجزئية ولا يصح أحد الكليتين معهما على الكذب كما في
المضربان لنا بعض الجسم جلوب دامت أذ ب فيصنف فقيصه مع كذب
أحد الكليتين لا يختص من فقيصة **قال** إنا الشرطية فقيص الكليتين منها
الجزئية الموافقة في الجنس النوع المخالفة لها في الكيف والعكس **أقول** إنا الشرطية
فقيص الكليتين منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس في
الأفعال الانفصال النوع في اللزوم العناد الأنفا وبالعكس فقيص الجزئية
الكليتين اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعادية الكليتين العادية الجزئية
والانفاقية الكليتين الانفاقية الجزئية هكذا في الشرطية فإذا قلنا كما أب
ولزومية كان فقيصه ليس كما كان أب فجزء لزمومية إذا قلنا دأنما كان
أن يكون أب وهو حقيقة فقيصه ليس إنما أن يكون أب وهو حقيقة
وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جزئية
الأول القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق اليك جاكها **أقول**
من أحكام القضاء بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية
ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق واليك جاكها كما إذا عكسنا
كل إنسان حيواناً بل لنا جزئية وقلنا بعض الحيوان إنسان أو عكسنا لنا لاشئ
من إنسان فجزءنا قلنا لاشئ من جزئ إنسان المراد بالجزء الأول الخلق الجزئي إن
لا في الحقيقة فإن الجزء الأول والثاني من القضية في الحقيقة وهذا هو الموضوع

أولها في الشرطية فقيص الكليتين على الكذب في أحد الكليتين
من فقيص المركبة الجزئية لا يختص بمحذون يكذب بل في الأعم فربما يصح
فقيص المركبة الجزئية ولا يصح أحد الكليتين معهما على الكذب كما في
المضربان لنا بعض الجسم جلوب دامت أذ ب فيصنف فقيصه مع كذب
أحد الكليتين لا يختص من فقيصة **قال** إنا الشرطية فقيص الكليتين منها
الجزئية الموافقة في الجنس النوع المخالفة لها في الكيف والعكس **أقول** إنا الشرطية
فقيص الكليتين منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس في
الأفعال الانفصال النوع في اللزوم العناد الأنفا وبالعكس فقيص الجزئية
الكليتين اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعادية الكليتين العادية الجزئية
والانفاقية الكليتين الانفاقية الجزئية هكذا في الشرطية فإذا قلنا كما أب
ولزومية كان فقيصه ليس كما كان أب فجزء لزمومية إذا قلنا دأنما كان
أن يكون أب وهو حقيقة فقيصه ليس إنما أن يكون أب وهو حقيقة
وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جزئية
الأول القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق اليك جاكها **أقول**
من أحكام القضاء بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية
ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق واليك جاكها كما إذا عكسنا
كل إنسان حيواناً بل لنا جزئية وقلنا بعض الحيوان إنسان أو عكسنا لنا لاشئ
من إنسان فجزءنا قلنا لاشئ من جزئ إنسان المراد بالجزء الأول الخلق الجزئي إن
لا في الحقيقة فإن الجزء الأول والثاني من القضية في الحقيقة وهذا هو الموضوع

البحث الثاني
في العكس المستوي وهو عبارة عن جزئية
الأول القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق اليك جاكها **أقول**
من أحكام القضاء بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية
ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق واليك جاكها كما إذا عكسنا
كل إنسان حيواناً بل لنا جزئية وقلنا بعض الحيوان إنسان أو عكسنا لنا لاشئ
من إنسان فجزءنا قلنا لاشئ من جزئ إنسان المراد بالجزء الأول الخلق الجزئي إن
لا في الحقيقة فإن الجزء الأول والثاني من القضية في الحقيقة وهذا هو الموضوع

من فقيص المركبة الجزئية لا يختص بمحذون يكذب بل في الأعم فربما يصح
فقيص المركبة الجزئية ولا يصح أحد الكليتين معهما على الكذب كما في
المضربان لنا بعض الجسم جلوب دامت أذ ب فيصنف فقيصه مع كذب
أحد الكليتين لا يختص من فقيصة **قال** إنا الشرطية فقيص الكليتين منها
الجزئية الموافقة في الجنس النوع المخالفة لها في الكيف والعكس **أقول** إنا الشرطية
فقيص الكليتين منها الجزئية المخالفة لها في الكيف الموافقة لها في الجنس في
الأفعال الانفصال النوع في اللزوم العناد الأنفا وبالعكس فقيص الجزئية
الكليتين اللزومية السالبة الجزئية اللزومية والعادية الكليتين العادية الجزئية
والانفاقية الكليتين الانفاقية الجزئية هكذا في الشرطية فإذا قلنا كما أب
ولزومية كان فقيصه ليس كما كان أب فجزء لزمومية إذا قلنا دأنما كان
أن يكون أب وهو حقيقة فقيصه ليس إنما أن يكون أب وهو حقيقة
وعلى هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جزئية
الأول القضية ثانياً والثاني أولاً مع بقاء الصدق اليك جاكها **أقول**
من أحكام القضاء بالعكس المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية
ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق واليك جاكها كما إذا عكسنا
كل إنسان حيواناً بل لنا جزئية وقلنا بعض الحيوان إنسان أو عكسنا لنا لاشئ
من إنسان فجزءنا قلنا لاشئ من جزئ إنسان المراد بالجزء الأول الخلق الجزئي إن
لا في الحقيقة فإن الجزء الأول والثاني من القضية في الحقيقة وهذا هو الموضوع

127

[illegible]

لا يصحتموا الفضايا فلم يجدوا في الاكثر بعد المتبدل صادقة لانه لا يوجد
لها في الحقيقة **قال** ما السواء ان كانت كلية فسيب منها هو اني فليتان والوجود
والمشتان المطلقة العامة لا تنفكس لا متناع العكس اخصها هو الوقتية لانه
قلنا بالاضرة فلا شئ من القدر ينحصر وقت الزمير لا دائما وكنز ولنا بعض
ليبقى لا مكان العام الذي هو اعم الحمايات لان كل مخفف قريبا للضرورة
واذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس الاعم اذ لو تنعكس الاعم لم تنعكس الاخص لان
لازم الاعم لازم الاخص ضرورة **اقول** قد حجت العادة بتقديم عكس السواء
لانها شغلت كلية والعكس انما سلبا بل هو ان شئ من الجز في المكان ايجابا
لانها في ذلك العلم اضبط فالسواء الكلية واما جزئية فان كانت كلية فسيب
منها وهي الوقتية ان الوجودين ان المشتان المطلقة العامة لا تنعكس لان
اخصها هو الوقتية لا تنعكس متى لم تنعكس الاخص ينعكس الاعم اما الوقتية
لا تنعكس فاصدق قلنا لانه من البعض ينحصر بالضرورة وقت الزمير لا دائما
لذلك في لنا بعض المنحصر ليبقى لا مكان العام الذي هو اعم الحمايات لان كل مخفف
فهو قريبا للضرورة واما انه متى لم تنعكس الاخص لم تنعكس الاعم فلا ريب ان
تنعكس الاعم لا تنعكس الاخص لان العكس لازم الاعم لازم الاخص لازم الاعم لازم
واعلم ان معنى انكس من التقضية انه يلزمها العكس لزوما كلياً فلا يتبدل ذلك
في العكس مما عاده واحدا بل جونا الى ان يجرى على جميع المواد وحين
انكسها انه ليس يلزمها العكس لزوما كلياً فبعض ذلك بالتحقق مادة
واحدا فانه لو لم يلزمها كلياً لم يتحقق في شئ من المواد فلو ان ذلك في

[illegible][illegible]

والتعريف بالاعتماد على ما في المتن من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في غيره
والاعتماد على ما في المتن من ان لا يكون له في ذاته وجودا مستقلا بل هو موجود في غيره

بيان ان الكمال كماله وحقه دون الكمال كماله قال اما الضرورية والائمة
الاطلاقية فتعكس ان ائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة اود انما لا شيء من جرب
فبصدق دائما لا شيء من جرب والافضل من جرب بالاطلاق العام هو مع الاصل في جرب
بعض ليس بالضرورة والضرورة في الائمة وهو اقل من التساوي
الكلية الشريفة المطلقة والائمة المطلقة وهما تعكسان سالبة وائمة
كلية لانه اذا صدق بالضرورة او ائمة لا شيء من جرب وجب ان يصح دائما لا شيء
من جرب والاصل في جرب بالاطلاق العام وينضم الى الاصل
هكذا البعض جرب بالاطلاق لانه من جرب بالضرورة لود ائمة في بعض ليس
بالضرورة في الضرورية بالذات ام في الائمة وهو هو هذا التحال ليس في جرب
المتعينين لانه لا اصل لانه مغر ضا لصدق فتعين ان يكون لازما من تعيين
العكس فيكون في جرب العكس حقا لا يقال ان كذب قولنا البعض ليس بجواب
ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة
اقول لعدم موضوعها اولي جرب مع عدم التحول عنه لكن الاول ههنا منفي
الوجه بعض جرب حيث فرض صدق تعيين العكس فلو صدق ذلك السلبين
العدم التحول وهو من الناس من جرب الكمال لسالبة الضرورية نفسها
وهو فاسد لولا ان كان صفة النوعين تثبت لحدما خطبا بالفعل دون الاخر
فيكون النوع الاخر مسلوبا على تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة
لولا صدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركب يزيد يمكن ان يكون الفرس احما
ونابا للفرس بالفعل دون احما فيصدق لانه مركب يزيد بحما بالضرورة و

فان كان لا شيء من جرب بالاطلاق العام وينضم الى الاصل
هكذا البعض جرب بالاطلاق لانه من جرب بالضرورة لود ائمة في بعض ليس
بالضرورة في الضرورية بالذات ام في الائمة وهو هو هذا التحال ليس في جرب
المتعينين لانه لا اصل لانه مغر ضا لصدق فتعين ان يكون لازما من تعيين
العكس فيكون في جرب العكس حقا لا يقال ان كذب قولنا البعض ليس بجواب
ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة
اقول لعدم موضوعها اولي جرب مع عدم التحول عنه لكن الاول ههنا منفي
الوجه بعض جرب حيث فرض صدق تعيين العكس فلو صدق ذلك السلبين
العدم التحول وهو من الناس من جرب الكمال لسالبة الضرورية نفسها
وهو فاسد لولا ان كان صفة النوعين تثبت لحدما خطبا بالفعل دون الاخر
فيكون النوع الاخر مسلوبا على تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة
لولا صدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركب يزيد يمكن ان يكون الفرس احما
ونابا للفرس بالفعل دون احما فيصدق لانه مركب يزيد بحما بالضرورة و

فان كان لا شيء من جرب بالاطلاق العام وينضم الى الاصل
هكذا البعض جرب بالاطلاق لانه من جرب بالضرورة لود ائمة في بعض ليس
بالضرورة في الضرورية بالذات ام في الائمة وهو هو هذا التحال ليس في جرب
المتعينين لانه لا اصل لانه مغر ضا لصدق فتعين ان يكون لازما من تعيين
العكس فيكون في جرب العكس حقا لا يقال ان كذب قولنا البعض ليس بجواب
ان يكون الموضوع معدوما فيصدق سلبه عن نفسه لانا نقول صدق السالبة
اقول لعدم موضوعها اولي جرب مع عدم التحول عنه لكن الاول ههنا منفي
الوجه بعض جرب حيث فرض صدق تعيين العكس فلو صدق ذلك السلبين
العدم التحول وهو من الناس من جرب الكمال لسالبة الضرورية نفسها
وهو فاسد لولا ان كان صفة النوعين تثبت لحدما خطبا بالفعل دون الاخر
فيكون النوع الاخر مسلوبا على تلك الصفة بالفعل بالضرورة مع امكان ثبوت الصفة
لولا صدق سلبها عنه بالضرورة كما ان مركب يزيد يمكن ان يكون الفرس احما
ونابا للفرس بالفعل دون احما فيصدق لانه مركب يزيد بحما بالضرورة و

2

پہلے سے

برکتی فی اللغات

عبدالحق صاحب

مجلس شورای اسلامی

ماہرین کے واسطے

دائماً لا شئ من بجر مادام ب لا دائماً في البعض بفعلي بجر بالفعل فإن اللازم
في القضاء بالكلية مطلقة عامة كلية على ما عرفت اذا قيد بالبعض بغير مطلق
عامة جزئية اما صدق العرفية التأويحي شئ من بجر مادام ب فلا نهى لازمة
للعامة بل لا بد من العام لازم انحصار ما صدق اللازم في البعض فلا بد من القيد
ببعض بجر بالفعل لصدق لا شئ من بجر دائماً وتنعكس لا شئ من بجر انما وقد كان هو لم
لازم اذ اصل كل بجر بيا لفعل هذا خلف انما تنعكس الى العرفية العامة المقيد باللا
في الكل انه يصح لا شئ من يكتب بسائل الاصابه مادام كاتباً لا دائماً ويكن لا شئ من
السائل بكتابة ما مسأله لا دائماً كذلك لا لازم هو كل ساكن كاتب بلا خلاف انما
لصدق بعض لسائل ليس بكتابة لا الآن من الساكن هو ساكن دائماً كما لارض
قال ان كانت جزئية فالمشرطة والعرفية انحصار تنعكس اعرفية خاصة
اذ صدق بالضرورة ان انما بعض ليس بجر مادام ب لا دائماً صدق دائماً ليس
بجر مادام ب دائماً لا ان فرضات الموضوع هو بجر وقد بجر بالفعل وقد بجر
بحكم اللازم ليس بجر مادام ب لا ان كان بجر حين هو ب فحين هو ب
وقد كان ليس بجر مادام بجر هذا خلف اذا صدق بجر عليه تنافياً فيه صدق
بعض ب ليس بجر مادام ب دائماً وهو المظهر دائماً البواقي فلا تنعكس لا يبعد
بالضرورة بعض الحيوان ليس بالنسان بالضرورة ليس بعض القرى بمخضفة وقت التويم
لا دائماً مع كذب عكسها بالامكان العام الذي هو اعم الجماعات لكن العرفية
انحصار المبسائط والوقعية انحصار المركبات الباقية ومنه لا تنعكس لا تنعكس
مضاهياً عرفت ان الحكم العام مستلزم لا تنعكس انما خاص **اقول** قد عرفت ان المطلوب

ما برسان و تو لم یکن
من نعم فاضل الخیر
الان غایت تو رسید
از نقد اسرار
السکین الا نه
بدر الا صانع الاله
و هو سلب السکین
عنه و عزانه لا بد من
علم الکرام علیهم
یعنی علی ان حسنه
الفرقه الان بان لازم
اعلی بیدار

[illegible]

١٢
عن الحسن

فان المالك

الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين آمنوا من عباده

قد بين ان السوال السبع الكلية لا تنعكس بل يزوم من ذلك عدم انعكاسه لياقنا ان
الكلية انحصرت في الجزئية وتدفع انعكاسها لخصم لزوم عدم انعكاسها في جميعها فان
كفاية فلا حاجة الى هذا التطويل لا انقول هذا طريقا اخر لبيان عدم انعكاسه بل ان
وتعيين لطريق ليس من ابلنا اخره قال اما الوجه كلية كانت وجوبية
فلا تنعكس كلياته صلاحا لكون الجملي اعم من الموضوع كوننا كل الشايعا
واما الوجه في الضرورية والائمة والعامة ان تنعكس جنسية مطلقة لانه اذا صدق
ببأحد الجملان الاربع المذكورة فبعض يتبرهن من هو ب الاخر لا شيء من
ب مفهوم الاصل لا شيء من يتبرهن بالضرورة او اد اشياء في الضرورية
الائمة وما دام يتبرهن في العالمين هو محال اما الخاصتان فتعكسان جنسية
مطلقة مقيد بالادوام اما الجنسية المطلقة فلننا الارادة لما يصح لها
الادوام في الاصل الحق فلا بد لو ثبت بعقب ليس ببالفعل لصداق
ففيه الى الجز الاول من اصل هو قولنا بالضرورة ان اما كل تبر ب ادم
كل ب ب ا اما وفيه الى الجز الثاني ان اية هو قولنا لا شيء من ب ب الاطلاق العام
لا شيء من ب ب بالاطلاق العام فبعض يتبرهن من اجتماع التقيضين هو محال اما في الجز
نفرض الموضوع هو ليس ببالفعل الا لكان ب فاشياء ب ا اما الى ام الباقية
الحجيم لكن لازم باطل لانه الاصل الادوام اما الوقتين الوحي ديان
والمطلقة العامة فتعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ب ب باحد
الجملان الخمس المذكورة فبعض يتبرهن بالاطلاق العام الا لصدق لا شيء
من ب ب ا واما مفهوم الاصل لا شيء من يتبرهن بالاطلاق العام اقول ما

الحسين بن علي

المدينة بطريق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فمن عظمى العظمى

إلى أنزلنا عبد الجبار

عليه وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

قلنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهي انسانا مع كذب العكس اما المنفصلة فلا
 يتصور فيها العكس من الحيوانين جريها باطلاق الشرطيات المنفصلة اذا كانه
 سوا كانت موجبة كلية او جزئية تنعكس موجبة جزئية وان كانت سالبة كلية
 تنعكس سالبة كلية بالتحلف فانه لو صدق فيفضل العكس لا ينظم مع الاصل فيما
 ينبغي العلم اما اذا كانت موجبة فلا تامة اذا صدق كلما كان او قد يكون اذا كان
 غير دو جان يصح قد يكون اذا كان غير دو جان ولا فليس البتة اذا كانه دون
 وينظم مع الاصل هكذا قد يكون آب غير دو جان البتة اذا كان غير دو جان
 قد يكون اذا كان آب فاب هو مضمرة صدق قلنا كلما كان فاب اذا كانت
 سالبة فلا تامة اذا صدق قلنا ليل البتة اذا كان آب غير دو جان البتة اذا كان غير دو جان
 ولا قد يكون اذا كان غير دو جان هو مع الاصل ينتج قد لا يكون اذا كان
 ج غير دو جان وهذا اختلف انما لم تنعكس الموجبة الكلية كلية يجوز ان يكون الطار اعلم
 من المقدروا امتناع استدلال العام للخاص كليا كقولنا كلما كان الشيء انسانا
 حيوانا وعكس كل كاذب ما السالبة الجزئية فلا تنعكس لصدق قلنا قد يكون
 اذا كان هذا حيوانا فهو انسانا مع كذب قلنا قد لا يكون اذا كان هذا انسانا كاحيوانا لانه
 كلما كان هذا انسانا كاحيوانا هذا اذا كانت المنفصلة لزومية اما اذا كانت
 انفاية فان كانت الاتفاقية خاصة لم ينعكس عكسها لان معناها موافقة صا
 لصا دق فكما ان هذا الصادق وافق ذلك الصادق كذلك وافق ذلك
 فلا تامة فيه كانت عامة لم تنعكس يجوز موافقة الصادق للصدق بل
 العكس حيث لا يكون التقدير صادقا واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس

[illegible]

الموجبة الحكيمة والبركة
منه يوم يود لو ان نطق
آه لان العباد في هذه
على سعة نعمته لا يحصى
اذا كان عن الاصل
بعد اربعين
رحمته

عبد الحكيم
 نور علي ان هذا الصديق
 يظن ان العسا وقبيل
 سوا فغان من غرقا
 لان الاموال صارت صا
 على جميع الاحوال لا و
 اتفقت بها في قتل فرقا
 بيل ان ملوك اتاى
 المستم في الاتافيه
 ليس كذا في النص كجود
 ان يكون ان لم يكون
 له بنيه مع ان مو
 وكذا

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

طهران ۱۳۰۵

17

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

الوجه الثاني في تحريك مطلقا متلاذذا إذا صدق لا شيء من درجتي بآحاد هذا
الجملة نقرأ في الموضوع فهو ليس بـ درجتي بالفعل الوجه الموضوع فبعض ما ليس بـ
درجتي بالفعل هو المطلوب هكذا يدل على من جزئيا فاما قولك اما السركلية
كانت اجزائية لم تحرك كسرية لاحتمال ان يكون فقيضا محمولا اعم من الموضوع و
امتناع الجملة الاخص لكل افراد اعم كقولنا اعم من لا شيء من السركلية فليحتمل ان
فانتمم التحريك لكل ما ليس بـ اجزائيا وتحركت اخصا حينئذ مطلقا لانه اذا
بالضرورة او دائما لا شيء من درجتي ليس بـ ما دام بـ لاداما فليصدق
بعض ما ليس بـ حين هو ليس لان ذات الموضوع موجود لا دلالة للادوام
عليه لغير ضرورة وقد ليس هو معنى الجزء الاول بـ درجتي بعضه فليصدق
بـ ان كان ليس بـ في جميع اوقاات كنزج اذا صدق عليه انه ليس بـ في بعض
اوقاات كونه ليس بـ بعض ما ليس بـ حين ليس وهو المدعى هنا اما في
الكتاب المصنوع فما تحركت حينئذ لادامة اما كسرية فلما ذكرنا واما
الادوام فلا يصح على دانه ليس بـ بالفعل الا لكان بـ دائما فيكون ليس
بـ دائما او سلب الباعين ام الجزم قد كان لاداما هذا خلف اذا صدق على دانه
ليس بـ انه ليس بـ بالفعل بل بعض ما ليس بـ بـ بالفعل هو مفهوم الادوام
الوقتية والوجه الثاني في تحريك مطلقا متلاذذا اذا صدق لا شيء من درجتي ليس بـ
لاداما لكان هذا الجملة لاجل ان يصح بعض ما ليس بـ بالاطلاق العام لا بالخصوص
الموضوع وقد ليس بـ هو مفهوم الجزء الاول بـ درجتي بالفعل بـ لادوام
بعض ما ليس بـ بالاطلاق وهو المطلوب انما لم يتحقق قيد الادوام

674050125

لا تاتيان فخر
فخر الوداع
فخر الوداع
فخر الوداع

146

فصل ششم از کتاب
توضیح فی الجمله

المصالحات والمفصلات
وتحريم المنفصلات

مجلس الشورى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وہاں سے آکر

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

اللازم وهذا الانفصال متعاكسا على اللازم اذ مقتضى تحقق منجم
 امرين يمكن عين احدهما مستلزما لتحقق الاخرى مقتضى تحقق منجم
 يكون نقيض كل واحد منهما مستلزما للعين الاخرى اما ان اللازم بين الامرين
 الانفصال فلازم له ذلك لابطال اللازم بينهما فانه على تقدير اللازم ثبات
 يثبت منجم دون غير اللازم ونقيض اللازم تجاز ثبوت اللازم مع نقيض
 فهو مقتضى اللازم بدان اللازم فيبطل اللازم بينهما هف وكذلك
 لو لم يثبت منجم التحليل بين نقيض الامر وعين اللازم تجاز ارتفاع نقيض
 اللازم وعين اللازم فيثبت ثبوت اللازم بدان اللازم فيبطل اللازم
 هذا خلف اما ان الانفصالين متعاكسا على اللازم فلازم له ذلك لابطال
 فانه اذا تحقق منجم التحليل امرين فلو لم يجز ثبوت الاخر على تقدير
 واحد منهما تجاز ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماع العيين
 بينهما منع الجمع كذلك اذا تحقق منجم التحليل امرين فلو لم يجز ثبوت
 الاخر على تقدير نقيض كل واحد منهما تجاز ثبوت نقيض الاخر على ذلك التقدير
 ارتفاعهما فلا يمكن بينهما منع التحليل المنفصلة الحقيقية تستلزم ارجح
 مقدم المتصلين غير احدهما بالجزئ وتاليهما نقيض الاخر مقدم اخرين
 نقيض احدهما بالجزئ وتاليهما غير الاخرى من صد الانفصال الحقيقية
 ام لا يستلزم عين كل واحد منهما نقيض الاخر ونقيض كل واحد منهما عين الاخر
 اما الاول فلازم له ذلك لوجوب ثبوت نقيض الاخر على تقدير عين كل واحد منهما
 ثبوت عين الاخر على ذلك التقدير فيجوز اجتماعهما او انهما انفصال حقيقة

[illegible]

نقصه و من به او رسد
کمیتر از آن نفس نهاده ام
آن تا نقصها من نقص
المحبت فی الشریعہ و فی
کمال کماله و فی کماله و فی
الکمال فی الخیر و فی
و او نقصان فی الخیر و فی
الزهد و استقامت و او نقصان
لأن یاجب لزوم الخیر
و او نقصان فی الخیر و فی
نقصان فی الخیر و فی

[illegible]

[illegible]

واما الثاني فلا خلاف انه لو لم يوجب ثبوت عين الاخر على تقدير تضييع احد منهما لم يجاز
ثبوت تضييع الاخر على تقدير تضييع كل احد منهما فيجوز ارتفاع الحكم على كل واحد من
بنيهما انفصال حقيقة والمقدار خلافه هذا خلف كل امر اخر على الحقيقة اي محالها
المخرج المحل للسلوك الاخر موزع من تضييع جزئيهما فانه صدق منهم المجموع
بين الامرين بان من المحلولين لتضييعهما فانه لو جاز ارتفاع التضييعين لم يكن
اجتماع العيتين فلا بد ان يثبت من مجموعهما صدق منهم المحلولين امرين
صدق منهم المجموع بتضييعهما فانه لو جاز اجتماع التضييعين لم يرفع الحكمين
فخرجت بنيتهم من المحل وقال لقالة الثالثة في القياس فيها خمس فصول
الفصل الاول في تعريف القياس فساكن القياس قول للمؤمن تضييكا
مضى سلمت لزوم عنهما انهما قول اخر اقول المقصد الاقصد المطالب الاعلى
المن اكلام في القياس لانه العدل في استحصا المطالب المقصد يقية وحده
انه قول مؤلف من تضييكا سلمت لزوم عنهما انهما قول اخر كقولنا القياس
متغير كل متغير حادث فانه في قول مؤلف من قضيتين اذ سلمت لزوم عنهما انهما
ان العالم حادث فالقول هو المركب المفهوم العقلي وهو جنس للقياس قول
واما المقطوع وهو جنس للقياس المقطوع المراد من قضايها ما في قضيتيه
طرحا لبقا قول القياس البسيط الموات من قضيتين كما ذكرنا والقياس المركب
من القضايما في اثنين كما سبق واحترز به عن القضية الواحد للسلوك
لذا انها عكسها المستوي وعكس تضييكا فاما ان تسمى قياسا وفي لغتي سلمت
بشأن الى ان تلك القضية لا يجب ان تكون سمة نفسها بل يجب ان تكون

۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲

و

حبیب اللہ حبیب ان بوند
 واطفی واطفی واطفی واطفی
 حبیب اللہ حبیب ان بوند
 واطفی واطفی واطفی واطفی

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**

مذكى أفيه بالفعل من لئنا ان كان هذا جماً حق تعبيره لئله جسمه بغير انك
 متغير وهو بعينه مذكى فيه والى على الكمال ليس متغير بل هو ليس بجسمه
 مذكى فيه واقتضى ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم هو في كل وقت واحد
 جسم واحد ليس في وقتين متغيره مذكى أفيه بالفعل **قَالَ** لَيْسَ اسْتِثْنَاءُ
 او اقتضى لا سيما ان يكن عين النتيجة او تعريضاً مذكى أفيه بالفعل **وَيَكُونُ**
 منها أمكن أفيه بالفعل الأول استثناء في كقولنا ان كان هذا جسماً فهو متغير
 لكنه جسمه بغير انك متغير فهو بعينه مذكى في القياس وانما ليس بمتغير
 بغير انك ليس بغير متغيره أي لئنا ان كانه جسمه مذكى في القياس بالفعل **فَمَا**
يَكُونُ استثناء كما لا شك **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 الجسم مؤلف كل مؤلف محدث في الجسم محدث فليس هو ولا تعريضه مذكى في
 القياس بالفعل **لَيْسَ** **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 تعريضاً في الشرعي بالفعل لا مولى لم يقبله من خل ولا اقتضى في القياس
 الاستثناء اذ النتيجة مرتبة من ذواتها وطرفها من جودها هي هيتهما الذاتية
 ما كونهما مذكى في القياس **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 مذكى في القياس **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 متجاوزاً عن القياس **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 القياس **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 المتعدي **أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ آيَاتُ أَنْتُمْ أَنْتُمُ الْبَشَرُ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ**
 لانه اعتبر فيه ان يكون في القول **الْأَرْزَاقُ** **مُغَايِرُ الْكُلِّ** **وَأَحَدُهَا** **لَمْ يَكُنْ** **أَلَمْ يَكُنْ**

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**

في قوله تعالى **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ** **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ** **لَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَفْضَلِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**

[illegible][illegible]

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

على اثنين قال وضربنا نتيجة الضرب اربعة اولا من كليتين الصغر فخرجت
سالبة كلية كقولنا كل ج فلا شيء من آ ب فلا شيء من ج ا بالخلاف من ج ا
النتيجة الى الكبرى علمت ج فيفيض الصغر وبالعكس الكبرى علمت الى الشكل الاول
من الكليتين والكبرى موجبة كلية تنج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل
آ ب فلا شيء من ج ا بالخلاف بسكن الصغر وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثانية
من صيغة ثم تصغر في سالبة كلية كبر تنج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب فلا
شيء من آ ب فليس بعض ج ا بالخلاف وبالعكس الكبرى لا يصح الى الاول فخرج
موجبة الجزئية وكل ج ب فلا شيء من آ ب فلا شيء من ج ا فانه يقول بعض ج ب
ولا شيء من ج ا بعض ج لايال الى الخارج من سالبة جزئية صغر وموجبة كلية كبر
تنج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس بـ كل آ ب بعض ج ليس ا بالخلاف
ولا فاض لكنا سالبة مركبة اقول الصغر والنتيجة فالشكل الثاني
مقتضى الشرطين ايضا اربعة لانه تسقط باعتبار الشرط الاول ثم انية الصغر
والوحياتان الكليتان والجزئيتان والخالفاتان وباعتبار الشرط الثاني اربعة
الكبرى الموجبة الجزئية مع السالبتين والجزئية السالبة مع الموجبتين فيقيت
الصغر وبالناتجة اربعة الاول مركبتين والكبرى سالبة كلية تنج سالبة
كلية كقولنا كل ج فلا شيء من آ ب فلا شيء من ج ا بالخلاف العكس
اما الخالف فهو في هذا الشكل ان يوضع فيفيض النتيجة ويجعل الصغر لان نتائج
هذا الشكل سالبة فيفيضها هو الموجبة يصل الى نفس رتبة الشكل الاول ويجعل
كبرى القياس كبر لانه الكلية فاضل الكبرى في الشكل الاول

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فيهم منها قياس في الشكل الاول ينتج له ما قص الصغر فيقال لو لم يعدل لاشق من
ج الصدق بعض ج او اضداد الكبرى هكذا بعض ج اوله كجاي ينتج من شكل الاول
بعض ج ليس ب ج وقد كان الصغر كجاي ب هذا خلف الخلف لان الصغر لا يابدي بية
الاشق فيكون من المادتين وليس من الكبرى لانها مفرضة الصدق فتعذر ان
يكون من تقيض النتيجة فيكون مما لا ياتي النتيجة وانما العكس فبان يكمل
ليزنا الى الشكل الاول وينتج النتيجة المذكورة فيقارن متى صدقت القرينة صدقت الصغر
مع عكس الكبرى ومتى صدقت الصغر مع عكس الكبرى صدقت النتيجة فتعذر
صدق القرينة صدقت النتيجة وهو العلم الثاني من كليتين والصغر سالبه كليتيه
سالبه كليتيه كقولنا لاشق من ج ب كل آ ب فلا شق من ج آ ب الخلف كقولنا
الخلف بيا الطريق المذكور وطاعا العكس لا يمكن بعكس الكبرى لانها لا يابديها الا
الاجزائية والجزئية لا تنفي في كبرى الشكل الاول بل بعكس الصغر وصاحبها كبرى
ثم عكس النتيجة فاذا عكسنا لاشق من ج ب الى لاشق من ج ب ج وجعلنا ما
كبرى هو كبرى القياس الصغر وقلنا كل آ ب ولا شق من ج ب ج ينتج من الثاني
الشكل الاول لاشق من آ ج وهو عكس الى لاشق من ج آ هو العلم الثالث من
صغر موجبة جزئية وكبرى سالبه كليتيه ينتج سالبه جزئية كقولنا بعض
ج ب ولا شق من آ ب فعوض ج ليس بالخالف والعكس كقولنا لا شق من
وهو ان يفرض ذات موضوع الصغر وكل آ ب وكل ج ثم يفرض ان لا شق من
الى الكبرى في كل آ ب ولا شق من آ ب لينتج من اول هذا الشكل لاشق من ج ب
بعكس المقدم الثاني الى بعض ج ووضعه من نتيجة القياس الاول هكذا بعض ج

لقد قولنا انما العكس
فبان يكمل الى الكبرى
الاشق من ج ب
الاول فان ما انتج
انما بما خلف الاول الكبرى
الاضرب الثاني من سالبه
كلية من سالبه كليتيه
كجاي ينتج من ج ب
لا شق من ج ب
نتج من ج ب
الخلف كقولنا
الاضرب كقولنا
كل كبرى
كل كبرى
بجاي لا شق من
من آ ج لا شق
من آ ج لا شق
اساسا من ج ب
لانها لا يابديها الا
الاجزائية والجزئية
لا شق من ج ب
في الشكل الاول
سعد

بشرعية قولنا بشرح ولا شيء من ب، أقضج ليس بآلخالف بعكس الصغر والافتراف
للمس من وجوب ب، الصغر كلية ينتج موجبة جزئية لقولنا كل ب ج وبعض ج ليس
ج آلخالف بعكس الكبرى وجعلنا صغرا فم عكس النتيجة ولا افتراض السادس من
موجبة كلية صغرى ومسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية لقولنا كل ب ج و
بعض ب ليس أقضج ليس بآلخالف ولا افتراض ان كانت السالبة
مركبة اقول يشترط في انتاج الشكل الثالث بحسب كيفية المقدمة ان لا ياب
الصغر بحسب الكلية كلية احدى المقدمتين اما ايجابيا للصغر فلا فلا يكون
سالبة فالكبرى ما لم تكن موجبة او سالبة واما ما كان يحصل الاختلاف
للويجاب لعدم الانتاج اما اذا كانت موجبة فنقولنا لا شيء من الاقسام
وكل انسان حيوان واناطق فالحق في الاول الايجابى فى الثاني السلبى اذا
كانت سالبة فكما اذا بد لنا الكبرى بقولنا لا شيء من الانسان يصحى بالبحار
الصالح في الاول الايجابى فى الثاني السلبى كلية احد المقدمتين فلا فلا يكون
جنيتين اصل ان يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بأكبره البعض من الاوسط
المحكم عليه بأكبره فله يجب تقديمه الحكم من الاوسط الى الاصل لقولنا البعض
الحيوان انسان او بعضه فرس والحكم على بعض الحيوان بالفرسية لا يقتضى
الى البعض المحكوم عليه بالانسانية وباعتبار هذين الشرطين يحصل الصغر
سنة لان اشتراط ايجابى للصغر حذ فى ثمانية اضراب كفى في الاول واشتراط
كلية احداهما حذ فى هذين الآخرين وهما الكبرى ان الجنيتان مع موجبة
للجزئية الاول من الموجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا

من موجبة جزئية صغيرة وسالبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج
ولا شيء من آ ب فبعض ج ليس آ بعكس المقدامين كما في السادس من سالبة
جزئية صغيرة موجبة كلية كبرى فينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ليس ج
وكل آ ب فبعض ج ليس آ بعكس الصغر ليرتد إلى الشكل الثاني فينتج النتيجة
لذلك كقولنا بعض آ السابع من موجبة كلية صغيرة وسالبة جزئية كبرى فينتج سالبة
كقولنا كل آ ب وبعض آ ليس ب فبعض ج ليس آ بعكس الكبرى ليرجع إلى الشكل
الثالث وينتج النتيجة المطلوبة الثامن من سالبة كلية صغيرة وموجبة جزئية كبرى
فينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ق ج وبعض آ ب فبعض ج ليس آ بعكس المتساوية
ليرتد إلى الشكل الأول ثم عكس النتيجة وترتيب هذه الصور ليس باعتبار ترتيبها
لأنها البعد ما عن الطبع بل بعدد ما يحتاج إلى اعتبارها لنفسها ولا بد من قولنا الأول
لأنه من موجبتين كليتين ولا جواب لكل شرط الرابع وقد كان الثاني
الثالث والرابع من كليتين وكل الشرط ان كان سلبا من الموجبة وان كان
إيجابا بالمشاهدة لا دل في إيجاب المقدامين في كلام الاختلاف كما استعرفه ثم
الثالث لا يرتد إلى الشكل الأول بعكس الترتيب بل الرابع كونه اخص من
الخامس ثم الخامس على السادس لا يرتد إلى الشكل الأول بعكس المقد
ثم السادس والسابع على الثامن لاستقالتها على الإجابات كلها وند وقدم
السادس على السابع لا يرتد إلى الشكل الثاني وهو السابع قال ويمكن بيان
الخمس الأول بالخلاف وهو من بعض النتيجة إلى حد المقدامين ليس ينتج
ما يمكن إلى بعض الآخر والثاني والخامس بالافتراض والنتيجة

على ذلك ترتيب
بعضه الغريب ليس
باعتبارها

التي هي من
التي هي من
التي هي من

145

[illegible]

قال الفصل الثاني في القساطرات الشكال الاول من الجبر المسمى بالصغر
اقول القساطرات هي الاقسام الحاصلة من قساطرات الجهات بعضها مع بعض
وعند اعتبار الجهات في القدمات يستلزم ان يكون الشكال بشرط ان الشكال الاول
من شرطه باعتبار الجبر ان يكون الصغر مضروباً في الكبر او ان يكون الكبر مضروباً في الصغر
لكن من شرط الصغر ان الكبر عند ان كل واحد من الطرفين بالاضطرار بالاضطرار
عليه بالكبر والصغر ليس مما هو اوسطاً بالاضطرار بل بالامكان فمما ان يقع
بالضرورة ولا يخرج من الى الضل فلم يعد الحكم من الاوسط اليه مثلاً يصعد
في الفرض الذي هو كل واحد من كروب زيد بالامكان العام وكل من كروب زيد بالاضطرار
فمن بالاضطرار ولا يثبت في كل واحد من كروب زيد بالامكان العام لان مقتضى الكبر
ان كلما هو كروب زيد بالاضطرار فهو من كروب زيد بالاضطرار ولا يثبت بالاضطرار
بالاضطرار لان كروب زيد بالاضطرار لا يثبت في كل واحد من كروب زيد بالاضطرار
ان كانت غير مشتركة بين الطرفين ولا في الاقسام من وقتها فحينئذ لا
والاضطرار والاضطرار بالاضطرار بالاضطرار بالاضطرار بالاضطرار بالاضطرار
ضم الاقسام اليها ان كانت احد الحاصلين اقول وتعرف ان الوجه الثاني
ثلاثة عشر فاذ اعتبرنا ما في الصغر والكبر من ضل ما ثلثة وتسعة وستون
اختلاطاً وهي الحاصل من ضرب ثلثة عشر في نفسها ولكن ان شئت لطفنا في الصغر
سقط من تلك الجبر ستة وعشرين اختلاطاً وهي حاصلة من ضرب ثلثة عشر في
ثلاثة عشر فبقيل الاختلاطات المثبتة ثلثة وثلاثون اربعين والاضطرار ثلثة
في الكبر اما ان تكون احدى الصغيات اربع التي هي المشروطة ان و

[illegible]

١٠

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

بدل الكبرى ولا شيء من المتكبرين بالامكان امتنع اليجاب قال النتيجة جامعة
ان صدق للدوام على المقدس فيه ولا كما الصغر في حجة واحدة للدوام لا ضرورة
والضمة في اية ضرورة كانت اقول الاختلاط والنتيجة في هذا الشكل عجب
مقتضى الشرطين اربعة وثلاثون ان الشرط الاول اسقط سبعين مثلاً
وهي الماحلة من ضرورة كحشرة صغر في سبع كبريات والشرط الثاني اسقط احدى الكبريات
الصغر مع الكبرى الدائمة والعرفيتين والكبرى مع الدائمة والمضابطة وانما ايجاز
الدوام اما ان يصح على احدى المقدمتين بان تكون ضمة رتبة او امانة او لا يصح
فان صدق للدوام على احدى المقدمتين فالنتيجة دائمة والاخرى النتيجة كالصغر
بشرط حذف قيد الضمة على الدوام لا ضرورة منها وحذف الضمة رتبة سواء
كانت وصفية او وقتية اما ان النتيجة كالبقية الدائمة او كالصغر فبالبرهان
المذكور في المطلقات من الخلف العكس لا يقتضيه شيئاً اذا صدق كل ج ب
بالاطلاق ولا شيء من اب بالضرورة او اذا قلنا لا شيء من ج اذا قلنا لا شيء من ج
ج بالاطلاق فبطل صغر الكبرى القياس هكذا يوضح بالاطلاق ولا شيء
من ج بالضرورة او اذا قلنا لا شيء من ج بالضرورة ليس بالضرورة او اذا قلنا قد كان
كل ج ب بالاطلاق هذا خلف وبالعكس الكبرى لا شيء من ج دائماً لينتج
النتيجة المطلوبة ومن ههنا يظهر ان السالبة الضميمة او العكسية كنهها
انتج الضميمة في هذا الشكل ضرورة فلما لم يبين ذلك اقتصر في النتيجة على
لا يقال المقدمتان اذا كانا ضروريين لم يكن بد من صدق النتيجة ضرورة
الوسط اذا كان ضرورياً لا بد للطرفين ضرورة السلب عن الآخر

[illegible]

البرص الامع من اجل اننا قد علمنا ان في جوف الكبد الكبريت والفسفور والفضة والذهب والبرص الامع من اجل اننا قد علمنا ان في جوف الكبد الكبريت والفسفور والفضة والذهب والبرص الامع من اجل اننا قد علمنا ان في جوف الكبد الكبريت والفسفور والفضة والذهب

والشرطة فان لا يوصف اذا كان ضروري الشبهة للاصغر بعضا وقلت فانه وصفه
السلب في الاكبر بشرط الوصف بل يلزم منه الا اذا كان الاكبر مع وصفه ضروريا للسلب عن
الاصغر بعضا لا يوصف وانما ان وصفه الاكبر ضروريا للسلب عن ان كان وصفه ان يلزم
لجل ان يكون له وصفه بقا السلب ناشيا من اقتران الذات بالوصف نعم
لو ظهر انها كاس المشربة كفلسها احدثت الضرر وتضمن الضرر ككنا لم يتبين
وان حاولت تفصيل نتائج هذا القسم فعملك بتصفية هذا الجدول

[illegible][illegible][illegible]

لا والله اني انا
الذي انا في هذا
الشكل وان لم يكن

الكبرى غير الاربع ولا كسكن الصغر وحده وناعنا الاولاد ولم ان كانت الكبرى احدى
الخاصتين وموضوعها اليها ان كانت احد الخاصتين **اقول** شرط انتاج الشكل
الثالث بسبب الجوانب ان يكون الصغر فعليه انهما لو كانت محكمة لم يلزم تقدي الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفضل الاوسط
ليس باصغر بالفضل بل بالامكان فبان ان لا يصدق الاصغر بالفضل على الاوسط
فلم يندرج الاصغر تحتها فلا يلزم من الحكم بالا الكبرى على الاوسط الحكم بالفضل
كما اذا قلنا ان زيد يدرك الفرس على يد غيره كما يدرك الجار على يد غيره
يصدق قولنا كلما امرت زيد يدرك غيره على يد غيره بالامكان لا يكون
زيد فرس بالفضل مع كذب قولنا بعض ما هو كروب وهو فرس
بالفضل بل بالامكان لان كل ما هو كروب غير فرس وانما يصدق ذلك لا يصدق
وكروب غير فرس بالفضل على كروب غير زيد لم يندرج تحتها حتى يتعدى اليها الحكم اليه
وباعتبار هذا القسط من الاجتهادات المحكمة الاقتصادية وتحت
اجتهادات معتبة الاجتهادات الفقهية مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها
اما ان يكون احدى الوصفين الاربع او لا يكون فان لم تكن احد
الوصفيتين الاربع بل احد الشئ كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها
وان كانت احدى الاربع فالنتيجة كسكن الصغرى عند وفاقه للاوسط
ان كان الحكم بعينه وموضوعه الكلى لادام الحكم الكبرى ان كانت احد الخاصتين
فان كانت النتيجة كالكبرى كسكن الصغرى فبالطريق المذكور من الخلف
والعكس لا اقتراض على ما سبق بقرائنها واحذف الاولاد من على الصغرى

على قولين غير الاربع ولا كسكن الصغر وحده وناعنا الاولاد ولم ان كانت الكبرى احدى
الخاصتين وموضوعها اليها ان كانت احد الخاصتين **اقول** شرط انتاج الشكل
الثالث بسبب الجوانب ان يكون الصغر فعليه انهما لو كانت محكمة لم يلزم تقدي الحكم
من الاوسط الى الاصغر لان الحكم في الكبرى على ما هو اوسط بالفضل الاوسط
ليس باصغر بالفضل بل بالامكان فبان ان لا يصدق الاصغر بالفضل على الاوسط
فلم يندرج الاصغر تحتها فلا يلزم من الحكم بالا الكبرى على الاوسط الحكم بالفضل
كما اذا قلنا ان زيد يدرك الفرس على يد غيره كما يدرك الجار على يد غيره
يصدق قولنا كلما امرت زيد يدرك غيره على يد غيره بالامكان لا يكون
زيد فرس بالفضل مع كذب قولنا بعض ما هو كروب وهو فرس
بالفضل بل بالامكان لان كل ما هو كروب غير فرس وانما يصدق ذلك لا يصدق
وكروب غير فرس بالفضل على كروب غير زيد لم يندرج تحتها حتى يتعدى اليها الحكم اليه
وباعتبار هذا القسط من الاجتهادات المحكمة الاقتصادية وتحت
اجتهادات معتبة الاجتهادات الفقهية مائة وثلاثة واربعين والكبرى فيها
اما ان يكون احدى الوصفين الاربع او لا يكون فان لم تكن احد
الوصفيتين الاربع بل احد الشئ كانت جهة النتيجة جهة الكبرى بعينها
وان كانت احدى الاربع فالنتيجة كسكن الصغرى عند وفاقه للاوسط
ان كان الحكم بعينه وموضوعه الكلى لادام الحكم الكبرى ان كانت احد الخاصتين
فان كانت النتيجة كالكبرى كسكن الصغرى فبالطريق المذكور من الخلف
والعكس لا اقتراض على ما سبق بقرائنها واحذف الاولاد من على الصغرى

لا يقتضي الاضطرار اول طائفة من الرتبة حيثية بل يقتضي ان لا ينفك عنها فاما ما ذكره في المثالين
الاول والثاني من انهما لا يقتضي الاضطرار بل يقتضي ان لا ينفك عنها فاما ما ذكره في المثالين
الاول والثاني من انهما لا يقتضي الاضطرار بل يقتضي ان لا ينفك عنها فاما ما ذكره في المثالين

[illegible]

فلان عكس الصغر موجب فكون الادواء سالبة ولا تدخل المكان صغرى هذا
الشكل ولما قطع الادوام الكبرى فلان نتيجة مع الصغرى لا دوام
النتيجة وتقصيل نتائج اختلاف اقسام القسم الثاني في هذا الجهد على

مطلقاً	الشروط العامة	الشروط الخاصة	العرفية الخاصة
ظهورية	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
البسمة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
مشترطة عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
عرفية عامة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
مشترطة خاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
عرفية خاصة	حينية مطلقة	حينية مطلقة	حينية لادائمة
مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة لادائمة
وجوبية لادائمة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة لادائمة
وجوبية لازمنية	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة لادائمة
وقتي	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة لادائمة
منبثقة	مطلقة عامة	مطلقة عامة	مطلقة لادائمة

قال واما الشكل الرابع فشرط انما يجب حسب الجهة او ضلع او كل من القياسين
من الضلعين الثاني انعكاس السالبة الستة و في الثالث صدق كل واحد وام
على وجه الضرب الثالث او الرابع في الخامس كبره الرابع كبره في السادس
على انعكاسه السابع الخامس كبره في الثامن من واحد الخاصه والاكبر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ما يصدق عليها العرف في العام **اقول** لا يحتاج الشكل الرابع من الحجج ثمانية عشرة
 الأول كون القياس فيه من العمليات حتى لا يستعمل فيه الحكمة فاصلا كان الحكمة
 اما ان تكون موجبة سالبة وايامان لا يتبعها الحكمة سالبة فلا يتبعها
 الثاني من وجوب انعكاس السالبة فية واما الحكمة الموجبة فلا لها امكان تكون صغرى
 او كبرى وعلى كل التقديرين يتحقق الاختلاف لما اذا كانت صغرى فاصدا كقضايا
 الفرض المذكور كل ناقص مركوبي يدب بالامكان كل ما فاقه انصاف مع ان التماس
 صغرى من الاختلاط مع حقيقة الراجح كقضية لكل ما حل مركوبي يدب بالامكان كل
 فرضي لعل بالضرورة مع صغرى كل مركوبي يدبر في الضرورة واما اذا كانت كبرى فنقولنا
 كل مركوبي يدبر في الضرورة وكل خارج مركوبي يدب بالامكان الخاص مع امتناع الراجح في
 بدلهما الكبر يقول كل ما حل مركوبي يدب بالامكان كالحق لا يجب والثاني ان يكون سالبة
 المستعمل فيه منعكس لان اخص السوالب الغير المنعكس هي السالبة لوقته وان كان
 صغرى او كبرى وليها كان لا يتبعها اذا كانت صغرى فاصدا كقضايا لا تنضم من العرف فخصف
 بالوقية كذا انما كل في محاق ضرورة من الضرورة والراجح اما اذا كانت كبرى
 فاصدا كقضايا كل فخصف فهو محاق بالضرورة ولا تنضم من العرف فخصف بالوقية
 كذا انما مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق في العام في الضرر الثالث على
 بان تكون صغرى ودية او دائمة او العرفي العام على كل ما بان تكون من القضايا
 للمنعكسة السالبة لانه لو اتفق ان كانت الصغرى صغرى فاصدا كقضايا الغير الضرورية والراجحة
 صغرى كذا صغرى والكبرى من حد السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الصغرى سالبة وقد بين
 ان السالبة المستعمل في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة تسقط من تلك

السرور لا يكون في شكل الاول
 كانت صغرى او كبرى
 اما اذا كانت سالبة
 فاصدا كقضايا لا تنضم من العرف فخصف
 بالوقية كذا انما كل في محاق ضرورة من الضرورة والراجح اما اذا كانت كبرى
 فاصدا كقضايا كل فخصف فهو محاق بالضرورة ولا تنضم من العرف فخصف بالوقية
 كذا انما مع امتناع السلب الشرط الثالث ان يصدق في العام في الضرر الثالث على
 بان تكون صغرى ودية او دائمة او العرفي العام على كل ما بان تكون من القضايا
 للمنعكسة السالبة لانه لو اتفق ان كانت الصغرى صغرى فاصدا كقضايا الغير الضرورية والراجحة
 صغرى كذا صغرى والكبرى من حد السبع لكن لما كانت الصغرى في هذا الصغرى سالبة وقد بين
 ان السالبة المستعمل في هذا الشكل يجب ان تكون منعكسة تسقط من تلك

الراجح الذي هو نفس
 في الضرر الذي هو نفس

الراجح الذي هو نفس
 في الضرر الذي هو نفس

نفسه قد انشأتم من نفس
اشياء لا يماثلها قال في حق
المتعارف ان انشأتم من نفس
على ان كل جرس يشتمل
على سلب في نفسه سلبا
ان المصدر في انشأتم سلب
فقد انشأتم من نفس سلب
يقول انشأتم من نفس سلب
ان شئ من ان يكون
وغيره من ان يكون
من السوالب في الوجه
والاستدلال بان الشئ

في

تسمى نفس التعيين
بما في ذلك من التعيين
التي هي في ذلك من
التي هي في ذلك من
التي هي في ذلك من
التي هي في ذلك من
التي هي في ذلك من
التي هي في ذلك من
التي هي في ذلك من

الجهة احتلاطه كاحد السبع مع الكبريات السبع فليكن لا خلاط الصغر احد الوصفين
الارب مع احد السبع واصل الصغرى في الشرط الخاصة والكبريات الوقتية وهو لا ينتج
معها فانتج الى ان ذلك لانه يصدق لاشئ من المتخسف معنى بالاضافة القرية
بالضرورة وكذا ما من متخسف اشياء كل قوتها في التوقيت لادائما مع امتناع سلبه للغير
علاوة بالاضافة القرية واعلم ان البيان في الشرط الثاني والثالث انما يتم لو
فيهما امتناع الجواب حتى يلزم الاختلاف لكن لا يظفر ببقى نقض يدل عليه الشرط
الارب كون الكبرى في ضربك لاسداس من القضايا ليست المنعكسة السوالب في هذا
الضرب غايتين انتاجه بعكس المتخسف ليدل الى الشكل الثاني فلا بد فيه من
شرطين احدهما ان يكون المتخسف سالبة خاصة لتقبل الانعكاس كما عرفت فيما
سبق وثانيهما ان يكون الكبرى للوجه في هذا على الشرط المعتد بجس في
الشكل الثاني يحصل النتيجة وشرطا انه اذا لم يصدق الدوام على صغره او يكون
كدا ومن الست المنعكسة السوالب فيجب ان يكون كبرى لضرب لاسداس كما في
الشرط الخامس كون صغره لضرب لثامن من احدى الخاصتين وكبراه مسما
يصدق عليه العرفي العام لان انتاجه انما يظهر بعكس التي تيب ليخرج الى
الاول في عكس النتيجة فلا بد ان يكون مقدما وبحيث اذا بدلت احداهما
بالاخرى لا تتجرب سالبة خاصة لتقبل الانعكاس الى النتيجة طالوة والشكل الاول
انما يتجرب سالبة خاصة لو كان كبراه احد الخاصتين وصغره واحد في تصديقا
المستلزم يصدق عليها العرفي العام اذا كانت صغره احدى المتخسفات
الارب فقط ولما اذا كانت احدى العكسين فلا ان النتيجة

الثالث ستة دواوين وهي الحاصلة من الصغرى بين الدواشرين مع
 العمليات الاحدى عشرة ومن الصغرى بابتداء طين والهرقيتين
 مع الست للنعكسة السوالب في الرابع والخامس ستة وستون وهي التي
 تحصل من الصغرى في العملية الاحدى عشر مع الست للنعكسة السوالب وفي
 السادس والثامن اثنا عشر تحصل من الصغرى بين الحاصتين مع
 الست للنعكسة السوالب وفي السابع اثنا عشر وعشرون تحصل من
 الكبرى بين الحاصتين مع العمليات الاحدى عشرة والنتيجة في الصغرى
 الاولى من عكس الصغرى ان كانت ضرورية او دائمة او كان
 القياس من الست للنعكسة السوالب ولا مطلقا علمية وفي الضرب
 الثالث دائمة اكانت احدى المقدمتين ضرورية او دائمة
 ولا انعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان كانت الكبرى
 ضرورية او دائمة ولا انعكس الصغرى محذوقا عنه الالادوام
 وبيان الكل بالبراهين المذكورة في اللطائف وفي السادس
 كما في الشكل الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في
 الشكل الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن كما في الشكل
 الاول بعكس النتيجة بعد عكس الترتيب وبالجملة لما كانت هذه
 الضروب الثلاثة الاخيرة تمتد الى الاشكال الثلاثة المذكورة
 لما ذكرنا من الطرق كانت نتائج تلك الاشكال بعينها في السادس
 والسابع وبالعكسها في الثامن وعليك ببطالة هذه الجداول

دولت اسلامیہ پاکستان

فان كان الطرف غير المشار اليه في ما جاء في النتيجة وان كان الطرف المشار اليه
فالواقع مع من المتصلة الثانية واما الطرف المشار اليه في حقيقة الطرف المشار اليه
على الصدق وليست النتيجة التاليف هي الحق لا من النتيجة او الطرف الغير المشار اليه
وهو الحق الثالث منه في الواقع انما هو عن نتيجة التاليف عن الطرفين الغير المشار اليه
ويعتقد الاشكال الاربعة في هذا القسم انهم يحسب الطرفين المشار اليه
ويثبت بينهما ان يكون على شرط الانتاج المستبعد بين الحاصلتين
قال القسم الثالث ما يتركب من الحلية والمتصلة والطبيع منه ما كانت
الحلية كبرى في الشركة مع تاللي المتصلة ونتيجة متصلة مقدما مقدما مقدم المتصلة
وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحلية كقولنا كلما كان آب في ج د وكل د ينتج
كلما كان آب في ج د ويعتقد فيه الاشكال الاربعة والشرائط المتبقية بين
الحلية ومنتزعة منها بين التالي والحلية اقول القسم الثالث من الحلية
الشرطية ما يتركب من الحلية والمتصلة والحلية فيه لما ان يكون منتزعة وكبرى
واياها كان فالشار اليه اما تاللي المتصلة او مقدما مما اخذوا اربعة فقسام
لانما الطبيعي منها ما كانت الحلية كبرى في الشركة مع تاللي المتصلة وشرط انتاجه
ليجاب للمتصلة والنتيجة متصلة مقدما مقدما مقدم المتصلة وتاليها نتيجة
التاليف بين التالي والحلية كقولنا كلما كان آب في ج د وكل د ينتج كلما
كان آب في ج د ولا بد كل ا صدق مقدم المتصلة صدق التالي مع الحلية لما
صدق التالي قطر واما صدق الحلية فلا يها صدق في الفرض كما يكون
صادقة على ذلك لا يقدّر وكل ا صدق التالي مع الحلية صدق

[illegible]

۱. سوره ناس
 ۲. سوره الفاتحه
 ۳. سوره اعراس
 ۴. سوره نازعات
 ۵. سوره غافر
 ۶. سوره احزاب
 ۷. سوره ابراهيم
 ۸. سوره هود
 ۹. سوره يونس
 ۱۰. سوره زمر
 ۱۱. سوره احزاب
 ۱۲. سوره ابراهيم
 ۱۳. سوره هود
 ۱۴. سوره يونس
 ۱۵. سوره زمر
 ۱۶. سوره احزاب
 ۱۷. سوره ابراهيم
 ۱۸. سوره هود
 ۱۹. سوره يونس
 ۲۰. سوره زمر
 ۲۱. سوره احزاب
 ۲۲. سوره ابراهيم
 ۲۳. سوره هود
 ۲۴. سوره يونس
 ۲۵. سوره زمر
 ۲۶. سوره احزاب
 ۲۷. سوره ابراهيم
 ۲۸. سوره هود
 ۲۹. سوره يونس
 ۳۰. سوره زمر
 ۳۱. سوره احزاب
 ۳۲. سوره ابراهيم
 ۳۳. سوره هود
 ۳۴. سوره يونس
 ۳۵. سوره زمر
 ۳۶. سوره احزاب
 ۳۷. سوره ابراهيم
 ۳۸. سوره هود
 ۳۹. سوره يونس
 ۴۰. سوره زمر
 ۴۱. سوره احزاب
 ۴۲. سوره ابراهيم
 ۴۳. سوره هود
 ۴۴. سوره يونس
 ۴۵. سوره زمر
 ۴۶. سوره احزاب
 ۴۷. سوره ابراهيم
 ۴۸. سوره هود
 ۴۹. سوره يونس
 ۵۰. سوره زمر
 ۵۱. سوره احزاب
 ۵۲. سوره ابراهيم
 ۵۳. سوره هود
 ۵۴. سوره يونس
 ۵۵. سوره زمر
 ۵۶. سوره احزاب
 ۵۷. سوره ابراهيم
 ۵۸. سوره هود
 ۵۹. سوره يونس
 ۶۰. سوره زمر
 ۶۱. سوره احزاب
 ۶۲. سوره ابراهيم
 ۶۳. سوره هود
 ۶۴. سوره يونس
 ۶۵. سوره زمر
 ۶۶. سوره احزاب
 ۶۷. سوره ابراهيم
 ۶۸. سوره هود
 ۶۹. سوره يونس
 ۷۰. سوره زمر
 ۷۱. سوره احزاب
 ۷۲. سوره ابراهيم
 ۷۳. سوره هود
 ۷۴. سوره يونس
 ۷۵. سوره زمر
 ۷۶. سوره احزاب
 ۷۷. سوره ابراهيم
 ۷۸. سوره هود
 ۷۹. سوره يونس
 ۸۰. سوره زمر
 ۸۱. سوره احزاب
 ۸۲. سوره ابراهيم
 ۸۳. سوره هود
 ۸۴. سوره يونس
 ۸۵. سوره زمر
 ۸۶. سوره احزاب
 ۸۷. سوره ابراهيم
 ۸۸. سوره هود
 ۸۹. سوره يونس
 ۹۰. سوره زمر
 ۹۱. سوره احزاب
 ۹۲. سوره ابراهيم
 ۹۳. سوره هود
 ۹۴. سوره يونس
 ۹۵. سوره زمر
 ۹۶. سوره احزاب
 ۹۷. سوره ابراهيم
 ۹۸. سوره هود
 ۹۹. سوره يونس
 ۱۰۰. سوره زمر

نتيجة التأليف فكلمة صدق القدم صدق نتيجة التأليف وهو المطلوب يستدل
فيه لا يمكن إلا بوجه واحد باعتبار مشاركتها في الجملة والمشاركة المعنوية بين
معتدق مذهبين المثال والجملة قال القسم الرابع ما يتركب من الجملة والمنفصلة
هو على قسمين الأول أن يكون عدد الجمليات بعد اجزاء الانفصال يشترك
كل واحد منهما واحد من اجزاء الانفصال إما مع اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا
كل ج أ ماب واما د واما ب وكل ج ط وكل ج ط واما ج ط واما ج ط واما ج ط
اجزاء الانفصال فيكون من الجملة إما مع اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا كل ج ط
واما د واما ب وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط
الثاني أن يكون الجمليات أقل من اجزاء الانفصال وليكن الجملة ذات جزء
واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدها كقولنا ا م اكل ا ط اكل
ج ب وكل ب د ينج ا م اكل ا ط اكل ج د لا متناع فلو الواقع عطف
للتأليف وعن الجزء الغير المشار اليه اقول رابع الاقسام ما يتركب من الجملة
والمنفصلة وهو قسمان لان تكون بعد اجزاء الانفصال أو
تكون قبل منها وهذا القسم ليس بمشاهير كقولنا اكثر عدد اجزاء
الانفصال الاول ان يكون الجمليات بعد اجزاء الانفصال ونفرض في كل جملة
من الجمليات تشترك في جزء واحد من اجزاء الانفصال ج ا ما ان يكون
النايات بين الجمليات اجزاء الانفصال متحدة في النتيجة ومختلفة في النيات كما
نتائج النيات واحدة وهو القسم وهو ان يكون للمنفصلة موجبة
كلية مائة الخا او حقيقة كقولنا كل ج ا ماب واما د واما ب وكل ج ط

هذا القسم من التأليف هو الذي يشترك فيه الجمليات والمنفصلة في النتيجة
فإن كان عدد الجمليات بعد اجزاء الانفصال يشترك في النتيجة كقولنا
كل ج ا ماب واما د واما ب وكل ج ط وكل ج ط واما ج ط واما ج ط
اجزاء الانفصال فيكون من الجملة إما مع اتحاد التأليف في النتيجة كقولنا
كل ج ط واما د واما ب وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط وكل ج ط
الثاني أن يكون الجمليات أقل من اجزاء الانفصال وليكن الجملة ذات جزء
واحد والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدها كقولنا ا م اكل ا ط اكل
ج ب وكل ب د ينج ا م اكل ا ط اكل ج د لا متناع فلو الواقع عطف
للتأليف وعن الجزء الغير المشار اليه اقول رابع الاقسام ما يتركب من الجملة
والمنفصلة وهو قسمان لان تكون بعد اجزاء الانفصال أو تكون قبل منها
وهذا القسم ليس بمشاهير كقولنا اكثر عدد اجزاء الانفصال الاول ان يكون
الجمليات بعد اجزاء الانفصال ونفرض في كل جملة من الجمليات تشترك في
جزء واحد من اجزاء الانفصال ج ا ما ان يكون النايات بين الجمليات
اجزاء الانفصال متحدة في النتيجة ومختلفة في النيات كما نتاجات النيات
واحدة وهو القسم وهو ان يكون للمنفصلة موجبة كلية مائة الخا او حقيقة
كقولنا كل ج ا ماب واما د واما ب وكل ج ط

ب

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

بج

الاقسام الاخرى انما هي الشرطية ما يتكبر في التصلة والنفصلة والشرطية بينهما اما في
جزء تام منها او في جزء غير تام منهما او في جزء تام من احد غير تام من الاخر فهذه
اقسام ثلثة اقصاها هي القسمين الاولين كل منهما ينقسم الى قسمين لان التصلة
فيها اما ان تكون مشتركة او كبرى لكن المتيقن منها ما تكون التصلة في كل طرف منفصلة
موجبة كبرى لما الاول وهو ما يكون الشركة في جزء تام من المقدارين فالمنفصلة
اما ان تكون الجوع او اما ان تكون الجوع كانهما الجوع فقولنا كما كان الجوع في حد
او قد يكون اما ج د او ا د او ا هـ او قد يكون اما ا ب او ب ج د
لازم كد وهو يمنع الاجتماع مع ج فكذلك كان او ج د كما يكون من منع الاجتماع
مع ا ب كذا كذا المستلزم الاجتماع مع اللزوم دائما او في الجوع المستلزم اجتماع
مع اللزوم دائما او في الجوع وان كانت منفصلة الجوع كما في المثال المذكور فيجب قد يكون
اذا لم يكن ا ب فقولنا لا ضرورة فهو نقض ج د ليستلزم هو النتيجة
اعني نقض ا ب عين لا زاما انه ليستلزم نقض ا ب فلان نقض اللزوم يستلزم
نقض اللزوم ولما انه ليستلزم عين ثم تمنع الجوعين ج د و ا ب وكل من
بينما تمنع الجوع يستلزم نقض كل واحد منهما عين الاخرهما من فنادى في الشرطية
واذا استلزم نقض ا ب وسطا لظرفين انتم في الشكل الثالث ان نقض ا ب فقولنا
عزيم وهو المطلوب الثاني وهو ما يكون الشركة في جزء غير تام من المقدارين
فليكن للتصلة ا هـ فقولنا كما كان ا ب فكل ج د دائما كما هو المطلوب
ينبغي كما ا ب فكل ا ب ج د او د ر لا بد كما فرض ا ب كان ج د فالواقع من
للتصلة اما كل ج د او د ر فان كان ج د فالواقع هو ا ب كد كل ج د

الاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود
 والاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود
 والاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود

وهما يستلزمان كل واحد منهما الآخر وان كان قد فصلت نقلهما بآب يكون الوجه كما لا يخفى
 الظاهر ان كل واحد منهما لا يمكن ان يكون الشرطية او المباشرة في نفسها بل لا بد
 بالاعتراض قال الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين
 احدهما شرطية والاخرى في وضع احد جزئيهما او فعليلينهم وضع الاخر ورفع
 ويجب ان يجاب الشرطية وازومية المتصلة بمقدمة الفصلية كذا في اوكليات الوضع
 او الرفع ان لم يكن وقت الاتصال لا انفصال هو بينهما وقت الوضع والرفع
 اقول قد مر ان القياس الاستثنائي ما يكون عين النتيجة ونقيضه اما ان يكون
 بالفعل فذلك هو فيه من النتيجة او نقيضها اما مقدمته من مقدمته وهو لا
 يلزم انما شرطية بطلانها بغيره او بغيره من مقدمته المقابلة للرفع والخصية
 تكون شرطية والاخرى وضعية فالقياس الاستثنائي ما يكون مركبا من
 مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضعية احدهما ثبات لاجل جزئيهما او رفعها
 نفيها يلزم وضع الجزء الاخر ورفعه كقولنا كلما كانت الشمس طالمة فكلها موجد
 لكن الشمس طالمة فيجب ان النها موجد ولكن النها ليس بموجد فينتج ان
 الشمس ليست بطالمة وكقولنا دائما اما ان يكون هذا المعدن زجاجا او قروا
 لكن هذا المعدن زجاج فينتج انه ليس بقروا وكذا ليس بزجاج فينتج انه قد في
 المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع وفي المتصلات ينتج الوضع الرفع
 وبالعكس فتعتبر انتاج هذا القياس في كل ما لمسا ان يكون للشرطية موجبة
 فانها كانت سالبة لنتيجة شيئا لا الوضع ولا الرفع فان وضع شرطية سالبة
 سلب للزوم بالعنا واما الذي بين الاخرين لزوم او عنا فليزوم من غير ان

الاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود
 والاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود
 والاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود

الاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود
 والاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود
 والاشارة الى ان الاستثنائي لا يكون له في الواقع كمال في الوجود

١٩٨
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به

اذا كانا كذلك قلنا قد يكون اذا كانت الواجب وجودا كان الجزع معهما المستلزام الثالث
 والواجب وجودا قلنا لا يلزم منه ان يكون الجزع وجودا في الجملة لان اللزوم هنا انما
 هو على وجه اجتماع الواجب الجزع في الوجود وهو ليس بجائع اصله في الوجود
 الموهومة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينفع عين لما في مستلزام
 نقض التالي فينفع نقض المقدم ولا لطل اللزوم دون العكس في شئ منه مما
 لا حال كونه لتلك عين من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقيه فاستثناء
 عين اي جزع كان ينفع نقض الآخر لاستحالة الجمع استثناء نقض الجزع وان كان ينفع
 عين الآخر لاستحالة الجمع وان كانت مافيه الجمع يحتمل القسم الاول فقط لا يتبع
 الاجتماع دون الخاوان كانت مافيه الخاوان ينفع التمسك التالي فقط لا يتبع
 الخاوان الجمع اقول الشرطية التي هي جزء القياس لا تستلزم التمسك
 او منفصلة فالكنت متصلة سينفع استثناء عين مقدمه فالحال التالي لا يلزم
 الفكاك اللزوم عن اللزوم فيبطل اللزوم واستثناء نقض تاليها نقض
 الفكاك لا يلزم اللزوم بدونه لا يلزم فيبطل اللزوم ايضا دون العكس شره منكم
 لا ينفع استثناء عين لتالي عين المقدم ولا يستلزم نقض المقدم نقض التالي
 لانه ان يكون التالي لعموم المقدم فلا يلزم من صحة اللزوم صحة اللزوم
 ولا من عدمه عدم اللزوم من اللزوم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقيه سينفع
 استثناء عين اي جزع كان نقض الآخر لاستحالة الجمع فيه فاستثناء
 نقض اي جزع كان عين الآخر لا يقع الخاوان فكون لها اربع نتائج
 اثنا باعتبار استثناء العين طئنان باعتبار استثناء نقض لقولنا

في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به

في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به
 في قوله تعالى انما كان الله ليؤمن به

۱۹۲
 ۱- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

۱- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۲- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۳- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۴- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۵- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۶- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۷- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۸- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۹- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ
 ۱۰- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ

[illegible]

۱- در مورد احوال و حال
 ۲- در مورد احوال و حال
 ۳- در مورد احوال و حال
 ۴- در مورد احوال و حال
 ۵- در مورد احوال و حال
 ۶- در مورد احوال و حال
 ۷- در مورد احوال و حال
 ۸- در مورد احوال و حال
 ۹- در مورد احوال و حال
 ۱۰- در مورد احوال و حال

التي حكم بها بواسطه لا تقييد عن الذهن عن تصديق حلالها كما علم بان الادعية زوج
لاقتسامها بمقتضى ما بين اقول كما يجب على النطق بالظن في مقتضى لا ميسه كذلك يجب
عليه النظر في موادها الكلية حتى يتأكد الاحتياط عن الخطأ في الفك ووجهه
الطبيعي حلاله وعود الاقسامه لما يقينية او غير يقينية واليقينية موافقة لادعائه
بانه كذا مع اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا الاعتقاد مطابقا لنفسه لا من غير
الزول فما ليقيد لا دل يخرج الظن وبالمثل في الجهل المركب بالثالث عقدا للقليل ما
اليقينية ان خصوصيات هي مباد اول في الاكتساب فظريات اما الظن وان
فست لان الحكم بصديق القضاء باليقينية اما العقل بالحسن والركب منها
لا حصا والملاذ في الحسن والعقل فان كان الحكم والعقل فاما ان يكون
حكم العقل بغير تصديق الطرفين او بواسطه فان كان الحكم بغير تصديق
سميت تلك القضاء اوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء وان كان
حكم العقل بغير تصديق الطرفين بل بواسطه فلا بد ان لا تقييد
الواسطه عن الذهن عند تصديقها ولا يمكن تلك القضاء بامكان
اول ويسمى قضايها قياسها كقولنا الادعية زوج فان من تصديق الادعية زوج
لنقول لاقتسامها بمقتضى ما بين في الحال وتبين ذهنة ان الادعية متضمنة بمقتضى
وكل منقسم بمقتضى ما بين فهو زوج في قضية قياسها معها في لان هذا وان كان
الحاكم هو الحسن فهو المشاهدات فان كان من الحواس المظاهرة سميت
مستبها كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس المبلطة سميت
وجدانيات كالحكم بان لنا خوفنا غضبا وان كان مركبا من الحسن والعقل

التي حكم بها بواسطه لا تقييد عن الذهن عن تصديق حلالها كما علم بان الادعية زوج
لاقتسامها بمقتضى ما بين اقول كما يجب على النطق بالظن في مقتضى لا ميسه كذلك يجب
عليه النظر في موادها الكلية حتى يتأكد الاحتياط عن الخطأ في الفك ووجهه
الطبيعي حلاله وعود الاقسامه لما يقينية او غير يقينية واليقينية موافقة لادعائه
بانه كذا مع اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا الاعتقاد مطابقا لنفسه لا من غير
الزول فما ليقيد لا دل يخرج الظن وبالمثل في الجهل المركب بالثالث عقدا للقليل ما
اليقينية ان خصوصيات هي مباد اول في الاكتساب فظريات اما الظن وان
فست لان الحكم بصديق القضاء باليقينية اما العقل بالحسن والركب منها
لا حصا والملاذ في الحسن والعقل فان كان الحكم والعقل فاما ان يكون
حكم العقل بغير تصديق الطرفين او بواسطه فان كان الحكم بغير تصديق
سميت تلك القضاء اوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء وان كان
حكم العقل بغير تصديق الطرفين بل بواسطه فلا بد ان لا تقييد
الواسطه عن الذهن عند تصديقها ولا يمكن تلك القضاء بامكان
اول ويسمى قضايها قياسها كقولنا الادعية زوج فان من تصديق الادعية زوج
لنقول لاقتسامها بمقتضى ما بين في الحال وتبين ذهنة ان الادعية متضمنة بمقتضى
وكل منقسم بمقتضى ما بين فهو زوج في قضية قياسها معها في لان هذا وان كان
الحاكم هو الحسن فهو المشاهدات فان كان من الحواس المظاهرة سميت
مستبها كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس المبلطة سميت
وجدانيات كالحكم بان لنا خوفنا غضبا وان كان مركبا من الحسن والعقل

التي حكم بها بواسطه لا تقييد عن الذهن عن تصديق حلالها كما علم بان الادعية زوج
لاقتسامها بمقتضى ما بين اقول كما يجب على النطق بالظن في مقتضى لا ميسه كذلك يجب
عليه النظر في موادها الكلية حتى يتأكد الاحتياط عن الخطأ في الفك ووجهه
الطبيعي حلاله وعود الاقسامه لما يقينية او غير يقينية واليقينية موافقة لادعائه
بانه كذا مع اعتقاد بانه لا يمكن ان يكون الا كذا الاعتقاد مطابقا لنفسه لا من غير
الزول فما ليقيد لا دل يخرج الظن وبالمثل في الجهل المركب بالثالث عقدا للقليل ما
اليقينية ان خصوصيات هي مباد اول في الاكتساب فظريات اما الظن وان
فست لان الحكم بصديق القضاء باليقينية اما العقل بالحسن والركب منها
لا حصا والملاذ في الحسن والعقل فان كان الحكم والعقل فاما ان يكون
حكم العقل بغير تصديق الطرفين او بواسطه فان كان الحكم بغير تصديق
سميت تلك القضاء اوليات كقولنا الكل اعظم من الجزء وان كان
حكم العقل بغير تصديق الطرفين بل بواسطه فلا بد ان لا تقييد
الواسطه عن الذهن عند تصديقها ولا يمكن تلك القضاء بامكان
اول ويسمى قضايها قياسها كقولنا الادعية زوج فان من تصديق الادعية زوج
لنقول لاقتسامها بمقتضى ما بين في الحال وتبين ذهنة ان الادعية متضمنة بمقتضى
وكل منقسم بمقتضى ما بين فهو زوج في قضية قياسها معها في لان هذا وان كان
الحاكم هو الحسن فهو المشاهدات فان كان من الحواس المظاهرة سميت
مستبها كالحكم بان الشمس مضيئة وان كان من الحواس المبلطة سميت
وجدانيات كالحكم بان لنا خوفنا غضبا وان كان مركبا من الحسن والعقل

[illegible]

فالمعلوم ان يكون حسن السمع وغيره فان كان يحصل مع فهم المتواترات في
قضايا يعيها العقل بها بواسطة السمع من جملة كثيرا من العقل توافقهم على
الذين حكموا بوجوبه منكم وبما اذ وصلح الشهادات غير مختصة في عدد من المتواترات
التي لا يحصل البتة من الناس من عين عدد المتواترات وليس بشيئا كان
في نفس السمع فاما اذا احتاج العقل في الجزم الى تكرار المشاهدات في بواقي
السمع فان احتاج في العلم ان كان حكمه بان شرب السقونيا سهل بواسطة
مشاهدات متكررة وان لم يحتج الى تكرار المشاهدات في الحدس فيحكم
بان قوة الفهم مستفادة من الشمس لا اختلاف لشككاته القوية بسبب اختلاف
الوقت من الشمس قربا وبعدا والحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ الى
الطرائق فيعمل الفكر فانه حركة للذهن نحو المبادئ وينبع عنها الى الطالب
فلا بد فيه من حركاته بخلاف الحدس في الحركة فيه اسلكه الانتقال فيه
ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال فيه الى الوجوه وحقيقة
ان يستخرج المبادئ المثبتة للذهن فيحصل العلم فيه والمجربات والحدس
ليس بحركة غير التدريجية لان يحصل له الحدس او التجربة المفيدان للعلم بها
قال القياس المؤلف من هذه الستة يستنبط بها ما هو عام في كل
الذي يكون الحدس الأوسط فيه علة للنسبة في الالهي والالهي كقولنا
هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط فهو محوم فهذا عموم واما ان
هو الذي يكون الى الاوسط فيه علة للنسبة في الالهي فقولنا
هذا محوم وكل محوم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط

[illegible]

مجلس شورای اسلامی
کمیسیون آموزش و تحقیقات
گزارش کمیسیون آموزش و تحقیقات
مجلس شورای اسلامی
در خصوص
پروژه ملی
آموزش و تحقیقات
در زمینه
توسعه
تکنولوژی
و نوآوری
در سال
۱۳۹۸

[illegible]

اقول في عارضة مساهلة بل البرهان هو القياس المتأخر في القياسات
كانت ابتداء وهي الضرورية التي اعتبرت في العلوم الشرعية والعلوم الطبيعية
فيه لا يدان بكونه عادة بالنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن فإن كان في ذلك
علاج في ذلك النسبة في الخارج فهو جوهري فإن لم يكن في الذهن
والخارج كقولنا هذا متعفن الإخلاط وكل متعفن الإخلاط فهو جوهري هذا هو
فتعفن الإخلاط كما أنه علاج في الجوف في الذهن كذلك علاج في الجوف في الخارج
يكون كذلك بل لا يكون علاجاً بالنسبة إلى الذهن فهو جوهري لأن لا تقييد
النسبة في الخارج دون غيرها أقول هذا الجوهري على معنى خصوص تعفن الإخلاط
فهو متعفن الإخلاط في الجوف كانت علاجاً في الجوف تعفن الإخلاط في الذهن لا
ليست علاجاً في الخارج بل الإلهام الكسبي قال **ولما ظهر** اليميني في فقهنا
هو قضايائكم بكونكم لا تعرفون جميع الناس بها الصلوة عامة تدركها جميعاً
انفكاكاً من عادات أو شرعاً واداء الفرق بينهما وبين الأولي
أن الإنسان لو فعل بنفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يكن له
الأوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن وكشف العقول مذموم
وعملات الضعفاء محمودة ومن هذا ما يكون صادقا وما يكون كاذبا
وكل قول مشهور في كل أهل الصناديق بحسبها ومستلمات وهي قضايا
مسئلة بتسليم من النظم في علم الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء في
أصول الفقه وإظهار أن أقوال من جازين ليس جازلا والضرر منه
انقاع الفاعل عن حرمة البرهان والزام النظم وقبوله في قضايائكم

۵۵۵
 ۵۵۶
 ۵۵۷
 ۵۵۸
 ۵۵۹
 ۵۶۰
 ۵۶۱
 ۵۶۲
 ۵۶۳
 ۵۶۴
 ۵۶۵
 ۵۶۶
 ۵۶۷
 ۵۶۸
 ۵۶۹
 ۵۷۰
 ۵۷۱
 ۵۷۲
 ۵۷۳
 ۵۷۴
 ۵۷۵
 ۵۷۶
 ۵۷۷
 ۵۷۸
 ۵۷۹
 ۵۸۰
 ۵۸۱
 ۵۸۲
 ۵۸۳
 ۵۸۴
 ۵۸۵
 ۵۸۶
 ۵۸۷
 ۵۸۸
 ۵۸۹
 ۵۹۰
 ۵۹۱
 ۵۹۲
 ۵۹۳
 ۵۹۴
 ۵۹۵
 ۵۹۶
 ۵۹۷
 ۵۹۸
 ۵۹۹
 ۶۰۰
 ۶۰۱
 ۶۰۲
 ۶۰۳
 ۶۰۴
 ۶۰۵
 ۶۰۶
 ۶۰۷
 ۶۰۸
 ۶۰۹
 ۶۱۰
 ۶۱۱
 ۶۱۲
 ۶۱۳
 ۶۱۴
 ۶۱۵
 ۶۱۶
 ۶۱۷
 ۶۱۸
 ۶۱۹
 ۶۲۰
 ۶۲۱
 ۶۲۲
 ۶۲۳
 ۶۲۴
 ۶۲۵
 ۶۲۶
 ۶۲۷
 ۶۲۸
 ۶۲۹
 ۶۳۰
 ۶۳۱
 ۶۳۲
 ۶۳۳
 ۶۳۴
 ۶۳۵
 ۶۳۶
 ۶۳۷
 ۶۳۸
 ۶۳۹
 ۶۴۰
 ۶۴۱
 ۶۴۲
 ۶۴۳
 ۶۴۴
 ۶۴۵
 ۶۴۶
 ۶۴۷
 ۶۴۸
 ۶۴۹
 ۶۵۰
 ۶۵۱
 ۶۵۲
 ۶۵۳
 ۶۵۴
 ۶۵۵
 ۶۵۶
 ۶۵۷
 ۶۵۸
 ۶۵۹
 ۶۶۰
 ۶۶۱
 ۶۶۲
 ۶۶۳
 ۶۶۴
 ۶۶۵
 ۶۶۶
 ۶۶۷
 ۶۶۸
 ۶۶۹
 ۶۷۰
 ۶۷۱
 ۶۷۲
 ۶۷۳
 ۶۷۴
 ۶۷۵
 ۶۷۶
 ۶۷۷
 ۶۷۸
 ۶۷۹
 ۶۸۰
 ۶۸۱
 ۶۸۲
 ۶۸۳
 ۶۸۴
 ۶۸۵
 ۶۸۶
 ۶۸۷
 ۶۸۸
 ۶۸۹
 ۶۹۰
 ۶۹۱
 ۶۹۲
 ۶۹۳
 ۶۹۴
 ۶۹۵
 ۶۹۶
 ۶۹۷
 ۶۹۸
 ۶۹۹
 ۷۰۰
 ۷۰۱
 ۷۰۲
 ۷۰۳
 ۷۰۴
 ۷۰۵
 ۷۰۶
 ۷۰۷
 ۷۰۸
 ۷۰۹
 ۷۱۰
 ۷۱۱
 ۷۱۲
 ۷۱۳
 ۷۱۴
 ۷۱۵
 ۷۱۶
 ۷۱۷
 ۷۱۸
 ۷۱۹
 ۷۲۰
 ۷۲۱
 ۷۲۲
 ۷۲۳
 ۷۲۴
 ۷۲۵
 ۷۲۶
 ۷۲۷
 ۷۲۸
 ۷۲۹
 ۷۳۰
 ۷۳۱
 ۷۳۲
 ۷۳۳
 ۷۳۴
 ۷۳۵
 ۷۳۶
 ۷۳۷
 ۷۳۸
 ۷۳۹
 ۷۴۰
 ۷۴۱
 ۷۴۲
 ۷۴۳
 ۷۴۴
 ۷۴۵
 ۷۴۶
 ۷۴۷
 ۷۴۸
 ۷۴۹
 ۷۵۰
 ۷۵۱
 ۷۵۲
 ۷۵۳
 ۷۵۴
 ۷۵۵
 ۷۵۶
 ۷۵۷
 ۷۵۸
 ۷۵۹
 ۷۶۰
 ۷۶۱
 ۷۶۲
 ۷۶۳
 ۷۶۴
 ۷۶۵
 ۷۶۶
 ۷۶۷
 ۷۶۸
 ۷۶۹
 ۷۷۰
 ۷۷۱
 ۷۷۲
 ۷۷۳
 ۷۷۴
 ۷۷۵
 ۷۷۶
 ۷۷۷
 ۷۷۸
 ۷۷۹
 ۷۸۰
 ۷۸۱
 ۷۸۲
 ۷۸۳
 ۷۸۴
 ۷۸۵
 ۷۸۶
 ۷۸۷
 ۷۸۸
 ۷۸۹
 ۷۹۰
 ۷۹۱
 ۷۹۲
 ۷۹۳
 ۷۹۴
 ۷۹۵
 ۷۹۶
 ۷۹۷
 ۷۹۸
 ۷۹۹
 ۸۰۰
 ۸۰۱
 ۸۰۲
 ۸۰۳
 ۸۰۴
 ۸۰۵
 ۸۰۶
 ۸۰۷
 ۸۰۸
 ۸۰۹
 ۸۱۰
 ۸۱۱
 ۸۱۲
 ۸۱۳
 ۸۱۴
 ۸۱۵
 ۸۱۶
 ۸۱۷
 ۸۱۸
 ۸۱۹
 ۸۲۰
 ۸۲۱
 ۸۲۲
 ۸۲۳
 ۸۲۴
 ۸۲۵
 ۸۲۶
 ۸۲۷
 ۸۲۸
 ۸۲۹
 ۸۳۰
 ۸۳۱
 ۸۳۲
 ۸۳۳
 ۸۳۴
 ۸۳۵
 ۸۳۶
 ۸۳۷
 ۸۳۸
 ۸۳۹
 ۸۴۰
 ۸۴۱
 ۸۴۲
 ۸۴۳
 ۸۴۴
 ۸۴۵
 ۸۴۶
 ۸۴۷
 ۸۴۸
 ۸۴۹
 ۸۵۰
 ۸۵۱
 ۸۵۲
 ۸۵۳
 ۸۵۴
 ۸۵۵
 ۸۵۶
 ۸۵۷
 ۸۵۸
 ۸۵۹
 ۸۶۰
 ۸۶۱
 ۸۶۲
 ۸۶۳
 ۸۶۴
 ۸۶۵
 ۸۶۶
 ۸۶۷
 ۸۶۸
 ۸۶۹
 ۸۷۰
 ۸۷۱
 ۸۷۲
 ۸۷۳
 ۸۷۴
 ۸۷۵
 ۸۷۶
 ۸۷۷
 ۸۷۸
 ۸۷۹
 ۸۸۰
 ۸۸۱
 ۸۸۲
 ۸۸۳
 ۸۸۴
 ۸۸۵
 ۸۸۶
 ۸۸۷
 ۸۸۸
 ۸۸۹
 ۸۹۰
 ۸۹۱
 ۸۹۲
 ۸۹۳
 ۸۹۴
 ۸۹۵
 ۸۹۶
 ۸۹۷
 ۸۹۸
 ۸۹۹
 ۹۰۰
 ۹۰۱
 ۹۰۲
 ۹۰۳
 ۹۰۴
 ۹۰۵
 ۹۰۶
 ۹۰۷
 ۹۰۸
 ۹۰۹
 ۹۱۰
 ۹۱۱
 ۹۱۲
 ۹۱۳
 ۹۱۴
 ۹۱۵
 ۹۱۶
 ۹۱۷
 ۹۱۸
 ۹۱۹
 ۹۲۰
 ۹۲۱
 ۹۲۲
 ۹۲۳
 ۹۲۴
 ۹۲۵
 ۹۲۶

[illegible]

[illegible]

وتنفر عنه والقياس المؤلف منها يسمى شرا والفرص من الاعتقال النفس
والله سبحانه يريد في ذلك ان يكون الشعر على وزن لطيف او يشدد بصحلي
فكما هو في روى قضايكا كاذبة يحكمها الوهم في امور غير محسوسة وانما هي
التي هي المحسوسة لان حكم الوهم في المحسوسات ليس ^{بالحكم} كذا اذا حكم بحسب
الحواس وقبح الشبهة وذلك لان الوهم ^{هو} جمانية للانسان يدبرها
الجهليات كمنزعة من المحسوسات فهي تابعة للحس فاذا حكم على
المحسوسات كان حكما ميبها وان حكم على غير المحسوسات بالحكاما كانت
كاذبة كالحكم بان كل موجود مشا للله وان ولاء العالم فضاء لا يتناهي فان
النفس والوهم منسبة الى النفس في جملة اليها مستقر لها عقلان احكام الوهم
فيما لا يقد عند ما من الاوليات والاولاد في العقل والشرع وتكديدهما الحكم
الوهم في الشائها بالاوليات ولم يكن يرتفع اجلا ومما يعرف به كذب
الوهم انه يستعمل العقل في المقدمات للنتيجة بعض ما حكم بها كما يحكم الوهم
بالخوف عن الشيء يوافق العقل في ان الشيء جاد والجد لا يخاف منه بل يخ
فكوار الشيء لا يخاف منه فاذا وصل الوهم والعقل الى النتيجة كحكم الوهم
والكذما والقياس بالتركيب منها يسمى بطة والفرص منه تعريض الحكم
واسكانه واعظم فانه مع هذا الاصلان عنها قال والمعاطة قياس وفسد
مما كان لا يكون على هيئة منبهة لا اعتلال الشرط بحسب الحكمة الكيفية
والجودة اذ ما دلت بان يكون بعض المقدمات والمعار شيئا واحدا ^{التي} لا
متوادة كقولنا كل انسان لبشر وكل بشر صفا وكل انسان متعالي او

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

العلم لا يتغير
في ذاته بل يتغير
بمقتضى ما هو
موضوع له

العلم لا يتغير
بمقتضى ما هو
موضوع له
بل يتغير
بمقتضى ما
هو موضوع
له

اسميه نظير الموضوع فهو من المبادئ وليس جلا خبا لا استقلال واما
للسائل في الطالب التي يرمي عليها في العلم ان كانت كسبية فلا موضوعا
ومحولات اما موضوعاتها فقد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشار
لاخر او مبين له والمقدار موضوع علم الهندسة وقد يكون موضوع العلم
مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به
فالمقدار موضوع العلم وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو
عرض ذاتي وقد يكون نوع موضوع العلم كقولنا كل خط يمكن تنصيفه فان
الخط نوع من المقدار وقد يكون موضوع العلم مع عرض ذاتي كقولنا كل خط
قائم على خط فان لا يقي جنبيهما قائمتان او متساويتان لها فالخط نوع
من المقدار وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط اخر فهو عرض ذاتي
للمقدار وقد يكون موضوع العلم عرضا ذاتيا كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل
قائمتين فالتثلث عرض ذاتي للمقدار وقد يكون نوع عرض ذاتي كقولنا كل
مثلث متساوي الاضلاع فان لا يقي قاعدة متساويتان فهو موضوعا
المسائل وبالمجمل هي اما موضوعات العلم واجزائها واعراضها الذاتية او
جنباياتها واما محولاتها فهي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا يدان تكون ذاتها
عن موضوعاتها لا متباين ان يكون جزئيا مطلوبا بالبرهان لان الاجزاء هي التي
للشيء وليكن هذا اخر ما اردنا ايراد في هذا الاوراق والحمد لله رب العالمين
والارفاق والصاوة على افضل البشر على الاطلاق محمد المبعوث لتنظيمهم كام الاطلاق
وعلى المصالح بيل الدجى واصحابه مفتاح الحق **تمت**

العلم لا يتغير
بمقتضى ما هو
موضوع له
بل يتغير
بمقتضى ما
هو موضوع
له

العلم لا يتغير
بمقتضى ما هو
موضوع له
بل يتغير
بمقتضى ما
هو موضوع
له

الحق قاض في كل وقت
آثار كبروت كثر و...
نفسه لا يستأثر بالحق
تشييع في حق جود كثر
مصادرات التشيع
اربع استدل التشيع
كراش في حق التشيع
استدل التشيع
الشيعة لا يثبتون
في كل وقت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما
وحيلا لا يدرى ما هي إلا استعارات الدالة على ان احسن الكلام في هذه الكتاب هو الذي
ذكي لا يفتقر فيه الى بيان صدق والحد عند في هذه المقالة منفتح الى ما لا يسع عقله
وجواب كيفية الحال من علمه وبيان بان الحق افضل المقال واجل من كل ما بين يدي
الكل ولا يفتقر في هذا الفصل الى بيان الحق لا يوجب في مخرج الحق من الاستدلال
فالحق الحديث للشيعة في قضية التشيع من الحق لا يوجب في مخرج الحق من الاستدلال
مضار يوجب في قضية التشيع من الحق لا يوجب في مخرج الحق من الاستدلال
المر من هذه المقالة وجعل لا يفتقر في هذا الفصل الى بيان الحق لا يوجب في مخرج الحق من الاستدلال
والحقية والتشيع ان يقال ان هذا الكلام يمكن المصنف لا يوجب في مخرج الحق من الاستدلال
والتمثيل لما كان للشايع قدس سره نشاطه ووقار اهتمامه باثبات هذا الحكم
الذي صدر به هو علم في التأكيد فقال ان ابي درج الى اسم تفضيل في هذا الفصل
اللطيف لفاق في حق جمع الدلالة والحد من التاثير من تفضيل في هذا الفصل
وايقى ما ولا سمح الله في التاثير من تفضيل في هذا الفصل
الجمع اسم الجنس لكن من اسم الجنس لا يكون غريبا في معنى الجمع بحيث لا يطلق على
الواحد ولا اثنين كالعلم مثلا فاستأثر في هذا الفصل من اسم الجمع في غاية الصعوبة
وما يقال ان عدم إطلاق اسم الجمع على القليل بالرفع والاستعجال عدم إطلاق اسم
الجنس الغريب في معنى الجمع لا يستعمل فقط في هذا الفصل من تفضيل في هذا الفصل
في التاثير من تفضيل في هذا الفصل من تفضيل في هذا الفصل
التي لا يفتقر في هذا الفصل من تفضيل في هذا الفصل

الحق قاض في كل وقت
آثار كبروت كثر و...
نفسه لا يستأثر بالحق
تشييع في حق جود كثر
مصادرات التشيع
اربع استدل التشيع
كراش في حق التشيع
استدل التشيع
الشيعة لا يثبتون
في كل وقت

الحق قاض في كل وقت
آثار كبروت كثر و...
نفسه لا يستأثر بالحق
تشييع في حق جود كثر
مصادرات التشيع
اربع استدل التشيع
كراش في حق التشيع
استدل التشيع
الشيعة لا يثبتون
في كل وقت

[illegible]

[illegible]

فأكد المصنف شكره للبديع مع الحق اذ المبدع لما لم يعتد به فهو النعمة فهو
الحمد اول علما لما يقتضي في ذكر الحمد مع البديع قول المصنف قال الحمد لله الذي
نظام الوجود وفي آياته دراسة الصفات على السواء الذات وتكثيرها اشعار بانها
لا حاجة في ملاحظة تلك الذات ليعمد عليه باحضارها بلاسم الله والوصف
العرف بل الواجب لفظه نوح كلاله عليه تكللا بوق وطع في ظم الليالي للظلم
جمع الظلمة ولاضافة بعض الملام ويجب ان يكون مثل جرد قطيفة والظلمة
للظلمة والليالي مع الليل اقوار فاعل تاللا جمع القوار يضم النون وهو ما كان
منير بالذات ولها الواسطة كالشمس القمر وقيل هو يختص بالنير بالواسطة
والضوء المنبثق بالذات لقوله قللى وهو الذي جعل الشمس ضياء والقمر
نورا مكنته وهي اتقان الفعل والقول واحد كما هو قيل في فائدة
ومصلحة تتدرب على الفعل من غير ان تكون باعثة الفعل على الفاعل
الباهر اى الفاعلية من بهر القمر ضياء اى غلب نوار نور الكوكب استنادا
صفحات الايام اى وجودها وصفها لا لايام استعانة بالكتابة وتعبيلية
لا دمه شبه الايام بظهور بعض الاشياء الوجودية فيها دون بعض بشي
ظاهر يظهر عليه وباطن يستتر فيه وانبت له الصفحة وزعم بعض
الافاضل في مثل هذا التركيب هو قولهم وجه الزمان ان الوجه اما تخيل
واما مستقر للظاهر المكشوف من الزمان فاورد عليه ان الزمان
لا ينقسم الى ظاهر مكشوف وباطن مستور فاذا اجل بعض الظاهر كان
تخيلا لا قسما له انا رجع الاثر وهو العلامة سلطنة القاهرة

۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴

الغالب

۱- کتب و رسائل
 ۲- کتب و رسائل
 ۳- کتب و رسائل
 ۴- کتب و رسائل
 ۵- کتب و رسائل
 ۶- کتب و رسائل
 ۷- کتب و رسائل
 ۸- کتب و رسائل
 ۹- کتب و رسائل
 ۱۰- کتب و رسائل

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

[illegible][illegible]

۱- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۲- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۳- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۴- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۵- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۶- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۷- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۸- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۹- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔
 ۱۰- حضرت علی (ع) سے فرمایا کہ میں نے تم کو اپنا جانشین بنایا ہے۔

[illegible][illegible][illegible][illegible]

